



جامعة غرداية الجزائر



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المحاسبة والمالية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع علوم مالية ومحاسبة: تخصص مالية

بعنوان:

دور الحوكمة المالية في ترشيد الإنفاق الحكومي

دراسة قياسية لدول MENA خلال الفترة من 1995 إلى 2024

تحت إشراف:

د. مرسلي نزيهة (مشرفا ومقررا)

د. زواويد لزهاري (مشرفا مساعدا)

إعداد الطالبة:

شطبية شهرزاد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 01 / 06 / 2026 أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الصفة	الرتبة	الجامعة	الإسم واللقب
رئيسا	أستاذ	جامعة غرداية	سعداوي فريد
مشرفا ومقررا	محاضر أ	جامعة غرداية	مرسلي نزيهة
مشرفا مساعدا	محاضر أ	جامعة غرداية	زواويد لزهاري
مناقشا	محاضر أ	جامعة غرداية	هندي كريم

الموسم الجامعي: 2025 - 2026



جامعة غرداية الجزائر



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المحاسبة والمالية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع علوم مالية ومحاسبة: تخصص مالية

بعنوان:

دور الحوكمة المالية في ترشيد الإنفاق الحكومي

دراسة قياسية لدول MENA خلال الفترة من 1995 إلى 2024

تحت إشراف:

د. مرسل نزيهة (مشرفا ومقررا)

د. زواويد لزهاري (مشرفا مساعدا)

إعداد الطالبة:

شطبية شهرزاد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 01 / 06 / 2026 أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الاسم واللقب	الجامعة	الرتبة	الصفة
سعداوي فريد	جامعة غرداية	أستاذ	رئيسا
مرسل نزيهة	جامعة غرداية	محاضر أ	مشرفا ومقررا
زواويد لزهاري	جامعة غرداية	محاضر أ	مشرفا مساعدا
هندي كريم	جامعة غرداية	محاضر أ	مناقشا

الموسم الجامعي: 2025 - 2026



الإهداء

بسم الله خالقي وميسر اموري
وعصمت أمري، لك كل الحمد والامتنان

أهدي هذا النجاح لنفسي أولاً ثم إلى كل من سعى معي لإتمام هذه المسيرة دمت لي سنداً لا عمراً.
إلى من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل، إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة، إلى من غرس في روحي مكارم الأخلاق داعي الأول في مسيرتي وقوتي من بعد الله "أبي الغالي" إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحياتي، وابتسامتها طمأنينة لقلبي في أشد أوقاتي يا من غرست في القوة والصبر وكنت لي وطناً لا يميل، قدوتي ومعلمتي الأولى وصديقة أيامي "أمي الحنونة"
إلى من شددت بهم أزري، واستقمت بدعمهم واهتديت بنصحهم حتى اكتمل الحلم لأصحاب المواقف النبيلة والأرواح السامية "أختي وزوجة أخي وأخوأي"،
إلى من كانوا سندي في كل لحظة، ورفقتهم أزهرت أيامي، وابتسامتهم أضاءت دربي، إلى من شاركوني تعب الدراسة وفرحة النجاح، وعلموني معنى الصبر والمثابرة، إلى من زرعوا في قلبي الأمل والإصرار، إليكم كل الحب والوفاء
"صديقاتي الغاليات وكل أصدقائي الأعزاء"
ولله الشكر كله أن وفقني لهذه اللحظة، لم تكن الرحلة قصيرة ولم تكن الأمور سهلة ولكن بحول الله ها أنا قد وصلت لمشارف التخرج فالحمد لله رب العالمين.



الشكر والتقدير

وعملا بهذا الحديث واعترافا بالجميل، نحمد الله عز وجل ونشكره
على أن وفقنا لإنهاء هذا العمل المتواضع.
ونتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف
"د. لزهاري زواويد" الذي رافقنا طيلة هذا البحث وأمدنا
بالمعلومات والنصائح القيمة راجين من الله عز وجل أن يسدد خطاه.
وأخيرا لا يفوتنا أن نعبر عن بالغ تحياتنا إلى كل من ساعدنا
من قريب أو بعيد في انجاز هذا البحث.

شهرزاد

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الحوكمة المالية على ترشيد الإنفاق الحكومي في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2024، وذلك من خلال قياس العلاقة بين مجموعة من مؤشرات الحوكمة المالية، والمتمثلة في نزاهة الحكومة، حرية الأعمال، حرية الاستثمار، حرية السياسة النقدية، حرية التجارة، وعبء الضرائب، وبين نسبة النفقات النهائية للاستهلاك العام إلى الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للإنفاق الحكومي.

اعتمدت الدراسة على منهج قياسي باستخدام بيانات البانل، من خلال توظيف نموذج Panel ARDL الذي يسمح بتحليل العلاقات الديناميكية بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الفردية والزمنية لدول العينة. وقد تم استخدام اختبار Pedroni للتحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الحوكمة المالية والإنفاق الحكومي، كما بينت نتائج نموذج تصحيح الخطأ وجود سرعة تعديل نحو التوازن تقدر بحوالي 24% سنوياً. وفيما يتعلق بالأجل الطويل، تبين أن حرية الأعمال والإنفاق الحكومي وحرية السياسة النقدية تؤثر إيجابياً وبشكل معنوي على الإنفاق الحكومي، في حين أن حرية الاستثمار وحرية التجارة وعبء الضرائب لها تأثيرات سلبية ومعنوية. أما نزاهة الحكومة فقد سجلت أثراً موجباً لكنه غير معنوي إحصائياً. أما في الأجل القصير، فقد أظهرت النتائج أن نزاهة الحكومة وحرية الاستثمار وحرية التجارة لها آثار موجبة ومعنوية، بينما كان للإنفاق الحكومي وعبء الضرائب آثار سلبية ومعنوية، في حين لم يكن أثر حرية السياسة النقدية معنوياً.

وتتلخص الدراسة إلى أن الحوكمة المالية تمثل عاملاً حاسماً في توجيه وترشيد الإنفاق الحكومي في دول MENA، مع اختلاف تأثير مكوناتها حسب الأجل الزمني. وعليه، توصي الدراسة بضرورة تعزيز مؤشرات الحوكمة، خاصة ما يتعلق بتحسين بيئة الأعمال ورفع كفاءة السياسات الاقتصادية، بما يساهم في تحقيق استخدام أمثل للموارد العامة ودعم الاستقرار الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: حوكمة مالية، انفاق حكومي، ترشيد، نماذج Panel ARDL، دول MENA.

Abstract:

This study aimed to analyze the impact of financial governance on rationalizing government spending in the Middle East and North Africa (MENA) region countries during the period extending from 1995 to 2024, through measuring the relationship between a group of financial governance indicators, represented in government integrity, business freedom, investment freedom, monetary policy freedom, trade freedom, and tax burden, and the ratio of general government final consumption expenditures to gross domestic product as an indicator of government spending.

The study relied on an econometric methodology using panel data, through employing the Panel ARDL model which allows the analysis of dynamic relationships between variables in the short and long terms, taking into account the individual and temporal characteristics of the sample countries. The Pedroni test was used to verify the existence of a cointegration relationship between the variables.

The results showed the existence of a long-term equilibrium relationship between financial governance and government spending, and the error correction model results showed the presence of an adjustment speed toward equilibrium estimated at about 24% annually. Regarding the long term, it was found that business freedom, government spending, and monetary policy freedom affect positively and significantly government spending, while investment freedom, trade freedom, and tax burden have negative and significant impacts. As for government integrity, it recorded a positive but statistically insignificant impact. In the short term, the results showed that government integrity, investment freedom, and trade freedom have positive and significant impacts, while government spending and tax burden had negative and significant impacts, whereas the impact of monetary policy freedom was not significant.

The study concludes that financial governance represents a decisive factor in guiding and rationalizing government spending in MENA countries, with the difference in the impact of its components according to the time horizon. Accordingly, the study recommends the necessity of enhancing governance indicators, especially what relates to improving the business environment and raising the efficiency of economic policies, contributing to achieving an optimal use of public resources and supporting economic stability.

Keywords: Financial Governance, Government Spending, Rationalization, Panel ARDL Models, MENA Countries.

❧ قائمة المحتويات ❧

الصفحة	العنوان
I	الإهداء.....
II	الشكر.....
III	الملخص
V	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال
IX	قائمة المختصرات
X	قائمة الملاحق
أ	مقدمة عامة
الفصل الأول: الأدب النظري والدراسات السابقة	
1	تمهيد.....
2	المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للحوكمة المالية والإنفاق الحكومي.....
2	المطلب الأول: مفهوم الحوكمة المالية.....
12	المطلب الثاني: مفهوم الإنفاق الحكومي.....
19	المطلب الثالث: دور الحوكمة المالية في ترشيد الإنفاق الحكومي.....
21	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
21	المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية
26	المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
30	المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
37	خلاصة الفصل.....
الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الحوكمة المالية في ترشيد الإنفاق الحكومي لدول MENA	
39	تمهيد.....
40	المبحث الأول: الطريقة والأدوات.....

40	المطلب الأول: مصادر جمع البيانات.....
41	المطلب الثاني: الأسلوب الاحصائي المستخدم في الدراسة
52	المطلب الثالث: تحليل تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة المدروسة.....
67	المبحث الثاني: النمذجة القياسية لأثر الحوكمة المالية في ترشيد الإنفاق الحكومي على دول MENA للفترة من 1995 إلى 2024.....
67	المطلب الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة.....
71	المطلب الثاني: تحليل المركبات الأساسية ACP لمتغيرات نموذج الدراسة.....
75	المطلب الثالث: الإطار المنهجي والتقدير القياسي لنموذج الدراسة باستخدام البيانات البانل الديناميكي Panel ARDL- (PMG).....
95	المطلب الرابع: مناقشة النتائج وإختبار الفرضيات.....
99	خلاصة الفصل.....
100	الخاتمة.....
104	قائمة المراجع

❧ قائمة الجداول ❧

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
40	مصادر جمع البيانات متغيرات الدراسة	الجدول رقم (01-II)
47	اختبارات جذر الوحدة في معطيات البانل	الجدول رقم (02-II)
72	نتائج تحليل المركبات الأساسية لبيانات متغيرات الدراسة	الجدول رقم (03-II)
77	إحصاء وصفي لمتغيرات الدراسة	الجدول رقم (04-II)
79	تقدير النموذج الملائم لبيانات عينة الدراسة	الجدول رقم (05-II)
81	نتائج اختبار Hausman	الجدول رقم (06-II)
81	نتائج التأثيرات الثابتة للنموذج لكل دولة	الجدول رقم (07-II)
84	اختبار ارتباط المقاطع العرضية	الجدول رقم (08-II)
86	نتائج اختبار التجانس ل Hsiao, C. (1986)	الجدول رقم (09-II)
88	اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل	الجدول رقم (10-II)
89	نتائج اختبارات PEDRONI للتكامل المشترك	الجدول رقم (11-II)
90	تقدير العلاقة في المدى القصير والطويل PANAL ARDL بطريقة نموذج وسط المجموعات المدجة PMG	الجدول رقم (12-II)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
6	مبادئ الحوكمة المالية	الشكل رقم (01- I)
10	مؤشرات الحوكمة المالية	الشكل رقم (02- I)
53	تطور مؤشر النزاهة الحكومية (GI) خلال الفترة 1995-2024	الشكل رقم (01-II)
54	تطور عبء الضرائب (TBT) خلال الفترة 1995-2024	الشكل رقم (02-II)
56	تطور حجم الإنفاق الحكومي (GS) خلال الفترة 1995-2024	الشكل رقم (03-II)
58	تطور حرية الأعمال (BF) خلال الفترة 1995-2024	الشكل رقم (04-II)
59	تطور حرية السياسة النقدية (MF) خلال الفترة 1995-2024	الشكل رقم (05-II)
61	تطور حرية التجارة (TF) خلال الفترة 1995-2024	الشكل رقم (06-II)
63	تطور حرية الإستثمار (IF) خلال الفترة 1995-2024	الشكل رقم (07-II)
65	تطور نسبة النفقات النهائية للإستهلاك الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي (DP) خلال الفترة 1995-2024	الشكل رقم (08-II)
71	نموذج الدراسة	الشكل رقم (09-II)

قائمة المختصرات

باللغة العربية	باللغة الأجنبية	الاختصار
الإنفاق الحكومي	Government spending	GS
نزاهة الحكومة	Government Integrity	GI
عبء الضرائب	Tax Burden Tax	TBT
حرية السياسة النقدية	Monetary Freedom	MF
حرية الإستثمار	Investment Freedom	IF
حرية التجارة	Trade Freedom	TF
حرية الأعمال	Business Freedom	BF
نسبة النفقات النهائية للاستهلاك العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	General Government Final Consumption Expenditure (%Of GDP)	DP
نموذج الإنحدار التجميعي	Pooled Ordinary Least Squares	POLS
نموذج الأثر الثابت	Fixed Effects Model	FEM
نموذج الأثر العشوائي	Random Effects Model	REM
المربعات الصغرى المعممة	Generaliezed Least Squares	GLS
المربعات الصغرى المعدلة بالكامل	Fully Modified Ordinary Least Squares	FMOLS
المربعات الصغرى الاعتيادية	Ordinary Least Squares	OLS
المربعات الصغرى الديناميكية	Dynamic Ordinary least Square Method	DOLS
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	Middle East And North Africa	MENA
تحليل المركبات الأساسية	Analysis Components Principal	ACP
اعتماد مقطعي	Cross-sectional Dependence	CD
البنك الدولي	World Bank	WB

❧ قائمة الملاحق ❧

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
113	النموذج التجميعي	الملحق رقم (01)
113	نموذج الأثر الثابت	الملحق رقم (02)
114	نموذج الأثر العشوائي	الملحق رقم (03)
114	الاختبارات الوصفية لبيانات الدراسة	الملحق رقم (04)
115	اختبارات المقطع العرضية	الملحق رقم (05)
117	نتائج اختبار التجانس لـ Hsiao, C. (1986)	الملحق رقم (06)
118	نتائج اختبار الاستقرار لسلاسل الدراسة	الملحق رقم (07)
122	نتائج اختبار التكامل المشترك padroni	الملحق رقم (08)

مقدمة

1. توطئة:

تُعد الحوكمة المالية أحد أهم الركائز الأساسية لضمان حسن تسيير المال العام، لما لها من دور محوري في تعزيز الشفافية، وترسيخ مبادئ المساءلة، وتفعيل اليات الرقابة، بما يسهم في تحسين كفاءة وترشيد الإنفاق الحكومي. وفي ظل التحديات الاقتصادية والمالية المتزايدة التي تواجهها الدول، لاسيما الدول النامية ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، أصبح تحسين جودة الحوكمة المالية ضرورة ملحة لتحقيق الاستقرار المالي وضمان الاستخدام الأمثل للموارد العمومية.

ويُعتبر الإنفاق الحكومي أداة رئيسية في السياسة المالية، حيث تعتمد عليه الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، غير أن ضعف الحوكمة المالية قد يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد وارتفاع مستويات الهدر المالي، مما ينعكس سلباً على فعالية السياسات العمومية ويحدّ من تحقيق الترشيد المنشود في النفقات العامة.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية دراسة العلاقة بين الحوكمة المالية وترشيد الإنفاق الحكومي، من خلال تقييم مدى قدرة مؤشرات الحوكمة على تحسين كفاءة الموارد العامة. وعليه، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الحوكمة المالية في ترشيد الإنفاق الحكومي من خلال دراسة قياسية تعتمد على نموذج Panel ARDL خلال الفترة 1995_2024.

1. الإشكالية:

في ظل التحديات الاقتصادية والمالية المتزايدة، أصبح ترشيد الإنفاق الحكومي من أهم أولويات السياسات المالية، لما له من دور في تحقيق الاستدامة المالية وتحسين كفاءة استخدام الموارد العامة. ومع تزايد الاهتمام بمفهوم الحوكمة المالية، برزت تساؤلات حول مدى مساهمتها الفعلية في تحقيق هذا الترشيد.

ورغم تعدد الدراسات التي تناولت الحوكمة المالية، إلا أن العلاقة الكمية بينها وبين ترشيد الإنفاق الحكومي، خاصة في دول MENA، لا تزال غير واضحة بشكل كافٍ، مما يعكس وجود فجوة بحثية تستدعي إجراء دراسة قياسية معمقة.

وعليه، يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية كما يلي:

- ما مدى تأثير الحوكمة المالية في ترشيد الإنفاق الحكومي بدول MENA خلال الفترة (1995-2024)؟

وبهدف توضيح الإشكالية الرئيسية ودراستها، سوف يتم تقسيمها إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية كالآتي:

- هل توجد علاقة تكامل مشترك بين الحوكمة المالية وترشيد الإنفاق الحكومي في دول MENA للفترة 1995-2024؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين الحوكمة المالية وترشيد الإنفاق الحكومي في دول MENA للفترة 1995-2024؟

2. الفرضيات:

- من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة، يمكن الاعتماد على الفرضيات التالية والتي تكون منطقاً لدراستنا:
- توجد علاقة تكامل مشترك بين الحوكمة المالية وترشيد الإنفاق الحكومي (نسبة النفقات النهائية للاستهلاك العام إلى الناتج المحلي الإجمالي) لدول MENA للفترة 1995-2024.
- يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين الحوكمة المالية وبين ترشيد الإنفاق الحكومي (نسبة النفقات النهائية للاستهلاك العام إلى الناتج المحلي الإجمالي) لدول MENA للفترة 1995-2024.

3. دوافع اختيار الدراسة:

هناك عدة أسباب لاختيار هذه الدراسة نوردتها في مايلي:

أ. الأسباب الموضوعية:

- الأهمية المتزايدة لموضوع الحوكمة المالية في تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي وترشيد استخدام الموارد العامة في دول MENA.
- وجود فجوة بحثية في الدراسات التطبيقية على دول MENA خاصة في مايتعلق باستخدام نماذج Panel ARDL لقياس العلاقة بين الحوكمة والإنفاق الحكومي.
- التحديات الإقتصادية والمالية المتكررة في دول المنطقة، مما يجعل دراسة دور الحوكمة في ضبط الإنفاق العمومي أمراً ضرورياً.

ب. الأسباب الذاتية:

- الاهتمام الشخصي بموضوع الحوكمة المالية والإنفاق الحكومي؛
- الرغبة في توظيف النماذج القياسية الحديثة في التحليل الاقتصادي؛

- توافق الموضوع مع المسار الأكاديمي والمستقبلي للطالبة، بحيث يندرج الموضوع ضمن الاهتمامات البحثية للطالبة في مجال الاقتصاد الكلي والمالية العامة، كما يشكل قاعدة معرفية مفيدة للانتقال لاحقاً إلى أبحاث الدكتوراه أو العمل في مجالات السياسات المالية والتنمية.

4. أهداف الدراسة:

- تسعى هذه الدراسة إلى بلوغ جملة من الأهداف تتمثل في الآتي:
- قياس أثر الحوكمة المالية على ترشيد الإنفاق الحكومي في دول MENA.
- تحليل العلاقة بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل.
- إبراز دور الحوكمة المالية في تحسين كفاءة وترشيد النفقات العمومية.
- تقديم توصيات عملية لتعزيز فعالية السياسة المالية.

5. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تعالج موضوعاً يجمع بين الحوكمة المالية والإنفاق الحكومي، وهو من المواضيع الحيوية في الاقتصاد الكلي. كما تتميز الدراسة باعتمادها على نموذج قياسي حديث (Panel ARDL) يسمح بتحليل العلاقة بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل. وتكمن أهميتها كذلك في:

- إثراء الأدبيات المتعلقة بالحوكمة المالية والإنفاق الحكومي في دول MENA؛
- تقديم نتائج يمكن أن تساعد صناع القرار في تحسين السياسات المالية وترشيد الإنفاق العام.

6. حدود الدراسة:

- تتمثل حدود الدراسة التي قمنا بها في الحدود الزمنية والحدود المكانية:
- **الحدود الموضوعية:** هذه الدراسة تركز بشكل أساسي على العلاقة بين الحوكمة المالية وترشيد الإنفاق الحكومي.
- **الحدود المكانية:** تقتصر على دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA).
- **الحدود الزمنية:** تتمثل الحدود الزمنية للدراسة خلال الفترة من 1995 إلى غاية 2024.

7. منهج البحث وأدوات الدراسة:

من أجل دراسة إشكالية الدراسة، ومحاولة للإجابة على التساؤلات المطروحة ذات الصلة بها، عن طريق دراسة صحة الفرضيات المعتمدة في هذه الدراسة، تم الاعتماد المنهج والأسلوب الآتي:

▲ **المنهج الوصفي التحليلي:** لتأصيل المفاهيم والأدبيات النظرية والتطبيقية المتعلقة بالحوكمة المالية وترشيد الإنفاق الحكومي.

▲ **الأسلوب الكمي القياسي:** باستخدام نموذج Panel ARDL لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة في الأجلين القصير والطويل.

8. مصادر جمع البيانات والأدوات المستخدمة:

← **مصادر الدراسة المكتبية:** الغرض من إجراء المسح المكتبي هو تحديد الإطار الأساسي للدراسة، معتمدين في ذلك على مجموعة متنوعة من المصادر العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة. هذه المصادر تتضمن الكتب، المجلات والمؤتمرات العلمية، المقالات، الدراسات السابقة بما في ذلك الرسائل والأطروحات العلمية المتعلقة بالموضوع.

← **أدوات الدراسة القياسية:** من أجل إجراء الدراسة القياسية تم الاعتماد على بيانات سنوية رسمية مستخرجة من البنك الدولي (World Bank)، ومؤشرات الحوكمة المالية Heritage Foundation (مؤشر الحرية الاقتصادية)، بالإضافة إلى برنامج EViews للتحليل القياسي.

9. هيكل البحث:

بغية الإلمام بالموضوع محل الدراسة، ومعالجة الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية والوصول للأهداف المتوخاة من الدراسة واختبار فرضياتها، وفق منهجية تتلاءم مع طبيعة الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى:

- **المقدمة:** تناولت الإطار المنهجي للدراسة الذي يضم تقديم المشكلة البحثية، الأسئلة الفرعية، فرضيات الدراسة، أسباب اختيار الموضوع، وأهميته بهدف الوصول للأهداف التي تسعى الدراسة لتحقيقها. ويشمل أيضاً على المنهجية البحثية المطبقة والأدوات المستخدمة في الدراسة وهيكل الدراسة، في الأخير توضيح العقبات التي صادفت الطالبة خلال تنفيذ الدراسة.

- **الفصل الأول الموسوم بـ "الأدب النظري والدراسات السابقة"** قسم إلى مبحثين رئيسيين، المبحث الأول يتناول المفاهيم الأساسية للحوكمة المالية والإنفاق الحكومي، أما المبحث الثاني فهو تحت عنوان الدراسات

السابقة، والذي تطرقنا من خلاله إلى الدراسات باللغة العربية والدراسات باللغة الأجنبية السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة، كما تم التعليق على الدراسات السابقة وإبراز ما يميز الدراسة الحالية عن باقي الدراسات.

– الفصل الثاني المعنون بـ "الدراسة القياسية لدور الحوكمة المالية في ترشيد الإنفاق الحكومي لدول MENA

"، قد احتوى هذا الفصل بدوره على مبحثين، خصصنا المبحث الأول لتقديم الطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة القياسية، بينما في المبحث الثاني قمنا ببناء النمذجة القياسية لدور الحوكمة المالية في ترشيد الإنفاق الحكومي لدول MENA للفترة 1995-2024.

– **الخلاصة:** تم تلخيص أهم النتائج التي تم الوصول إليها، وتقديم مجموعة من التوصيات المستندة إلى النتائج المحصل عليها. في الختام، تم اقتراح بعض المقترحات المتعلقة بموضوع الدراسة.

11. صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي اعترضتنا في إنجاز هذه الدراسة هي:

- نقص البيانات الزمنية الدقيقة لبعض مؤشرات الحوكمة المالية لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ما جعلنا نختار هذه المؤشرات دون غيرها؛
- تعقيد نمذجة العلاقة بين متغيرات الحوكمة المالية والإنفاق الحكومي، فتمثلت إحدى التحديات في التوفيق بين النماذج القياسية الخاصة ببيانات البانل وتحليل العلاقات الديناميكية في الأجلين القصير والطويل، إذ يتطلب ذلك صياغة خاصة ومعالجة مستقلة، إلى جانب التحقق من شروط التكامل والاستقرار، وهو ما فرض درجة عالية من الدقة في بناء النماذج واختيار الفرضيات الأنسب؛
- ندرة الدراسات التطبيقية السابقة التي جمعت هذه المتغيرات المدروسة في سياق دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الفصل الأول: الأدب النظري والدراسات السابقة

تمهيد:

تُعد الحوكمة المالية ركيزة أساسية في ضمان الاستخدام الأمثل للموارد العامة وتحقيق الكفاءة في الإنفاق الحكومي، إذ تهدف إلى وضع أطر وآليات للرقابة والمساءلة تُمكن المؤسسات الحكومية من توجيه الموارد المالية نحو الأولويات التنموية، والحد من الهدر والفساد المالي. ومن جهة أخرى، يُعتبر ترشيد الإنفاق الحكومي أداة استراتيجية لضمان استدامة المالية العامة وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، بما يعزز قدرة الدولة على تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

وتبرز أهمية دراسة العلاقة بين الحوكمة المالية وترشيد الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1995-2023، إذ شهدت هذه الفترة تغييرات هيكلية وسياسية متعددة في النظام المالي، مما يتيح تقييم مدى فاعلية أدوات الحوكمة في تعزيز كفاءة استخدام الموارد العامة وتحقيق النتائج المرجوة من النفقات الحكومية.

من خلال هذا الفصل، سنتطرق إلى الجانب النظري للدراسة من خلال مبحثين؛ حيث يحمل المبحث الأول عنوان "المفاهيم الأساسية للحوكمة المالية وترشيد الإنفاق لحكومي"، في حين يعرض المبحث الثاني الأدبيات التطبيقية للدراسة، ويتضمن الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية التي تناولت الموضوع بمتغيرين معاً أو أحدهما، مع عرض ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات، ومقارنتها بالدراسة الحالية.

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للحوكمة المالية وترشيد الإنفاق الحكومي

قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب على التوالي: المطلب الأول بعنوان مفهوم الحوكمة المالية، أما المطلب الثاني فسميناه مفهوم الترشيح الإنفاق الحكومي والمطلب الثالث فحمل عنوان دور الحوكمة المالية في ترشيح الإنفاق الحكومي.

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة المالية

تزايد الاهتمام بمفهوم الحوكمة المالية في السنوات الأخيرة، باعتباره أحد المرتكزات الأساسية لتحقيق الإدارة الرشيدة للموارد المالية العامة، وضمان الكفاءة والشفافية في تسيير المال العام. ويكتسي هذا المفهوم أهمية خاصة في ظل التحديات المرتبطة بترشيح النفقات العمومية، وتعزيز الرقابة، ومكافحة الفساد وسوء التسيير. وعليه، يهدف هذا المطلب إلى تسليط الضوء على مفهوم الحوكمة المالية، من خلال التطرق إلى تعريفها، ومبادئها، ووظائفها، إضافة إلى إبراز أهميتها وأهدافها ومؤثراتها في دعم الاستقرار المالي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

الفرع الأول: تعريف الحوكمة المالية وأنواعها

أولاً: تعريف الحوكمة المالية

يعد مصطلح الحوكمة ترجمة مختصرة للمصطلح الإنجليزي Corporate Governance، بينما تشير الترجمة العلمية المتفق عليها إلى أنها أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة، بما يضمن توجيه المؤسسة والرقابة عليها وفق قواعد ومعايير واضحة تحقق الكفاءة والشفافية.¹

تعرف الحوكمة المالية بعدة مصطلحات متنوعة، من بينها حوكمة الموازنة، والحوكمة الشاملة، وكذلك الحوكمة العامة، ويقصد بها مجموعة من القواعد والإجراءات والسياسات المنظمة لكل المراحل التي تمر بها موازنة الدولة، بدءاً من مرحلة التحضير والإعداد مروراً بمرحلة الاعتماد والتنفيذ، وصولاً إلى مرحلة الرقابة على العمليات المالية المختلفة. وتهدف هذه الحوكمة إلى تحقيق تصرف عمومي سليم ومسؤول في إدارة الموارد المالية للدولة، بما يساهم في الحد من مظاهر الفساد وسوء التسيير، وضمان الاستخدام الأمثل والفعال للنفقات والإيرادات العامة. كما تمثل أداة محورية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة، من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة في السياسات المالية، وضمان

¹ غادر محمد ياسين، "محددات الحوكمة ومعاييرها"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 17-15 ديسمبر 2012، ص 12.

الفصل الأول: الأدب النظري والدراسات السابقة

توافقها مع الأولويات الوطنية، مما يساهم في بناء نظام مالي متوازن قادر على دعم النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي للدولة.²

كما عرفت الحوكمة المالية بأنها «مجمل العمليات والقواعد والمعايير والقيم التي تمكن مختلف الجهات الفاعلة، سواء على مستوى الهيئات العامة المحلية أو الدولة أو المؤسسات، من إدارة النظم المالية والأسواق على المستويين المحلي والدولي». وانطلاقاً من ذلك، تستخدم الحوكمة المالية كأداة أساسية لتنظيم وإدارة النظام المالي داخل المؤسسات، لاسيما المؤسسات المالية، بما يساهم في تعزيز الاستقرار المالي، وترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة، وتحسين كفاءة استخدام الموارد.³

كما عرفت أيضاً على أنها أسلوب ممارسة سلطات في تسيير حيادي، شفاف وفعال للمالية العمومية وقائم على المشروعية كما يمكن النظر إلى الحوكمة المالية على أنها التسيير الفعال للشؤون العمومية بواسطة تعميم مجموعة من القواعد والممارسات المشروعة والهادفة إلى ترقية وتحسين القيم الاجتماعية والاقتصادية التي تتطلع إليها المنظمات.⁴

بناء على ما سبق، يتضح أن الحوكمة المالية تعد مفهوماً متعدد الأبعاد، يجمع بين التنظيم القانوني والإجرائي من جهة، وبين تحقيق الكفاءة والشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية العامة من جهة أخرى. فهي تهدف إلى ضمان تسيير أمثل للنفقات والإيرادات، وحماية المال العام من سوء الاستخدام أو الفساد، مع تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة. كما تعكس الحوكمة المالية التزام المؤسسات والهيئات العامة بتطبيق قواعد ومعايير واضحة، تمكنها من اتخاذ القرارات المالية بطريقة رشيدة، ومراقبة تنفيذها بشكل فعال، بما يحقق التنمية المستدامة ويعزز الثقة بين جميع الأطراف المعنية.

بالتالي، يمكن استخلاص أن الحوكمة المالية ليست مجرد مجموعة قواعد إدارية، بل هي إطار شامل ومتكامل يجمع بين الشفافية، والمساءلة، والكفاءة، والمشروعية، ويهدف إلى ضمان إدارة الموارد المالية العامة بطريقة تحقق

² بن الزيدي عبد اللطيف، قالون جيلالي، "الحوكمة المالية - مدخل استراتيجي لقياس ورفع أداء موازنة الدولة"، التكامل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 01، 2017، ص 7.

³ جبهة بلهاسمي، "مظاهر تطبيق نظام الحوكمة المالية في دول المغرب العربي"، مجلة الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، المجلد 04، العدد 01، جامعة غليزان، 2022، ص ص 161 - 162.

⁴ تاركلي صوفية، قدي عبد المجيد، "تسيير المالية العمومية في الجزائر ضمن متطلبات الحوكمة المالية"، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 04، العدد 02، 2018، ص 169.

الفصل الأول: الأدب النظري والدراسات السابقة

الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وتؤطر العلاقات بين الجهات الفاعلة المختلفة في النظام المالي، سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو حتى الدولي.

ثانيا: أنواع الحوكمة المالية

تُصنّف الحوكمة المالية إلى نوعين رئيسيين، هما الحوكمة المالية الخاصة والحوكمة المالية العامة.⁵

1_ تشير الحوكمة المالية الخاصة إلى مجموع الآليات والإجراءات التنظيمية والرقابية التي تحكم عملية اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسة، لاسيما تلك المرتبطة بخلق القيمة وتعظيمها، وإدارة المخاطر، وصياغة الاستراتيجيات المالية الملائمة لضمان حسن تسيير الموارد وتحقيق الأهداف المسطرة بكفاءة وفعالية.

2_ أما الحوكمة المالية العامة فتعني كيفية ممارسة السلطة في إدارة الموارد المالية للدولة، وذلك بالاستناد إلى مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة والمساواة، بما يضمن الاستخدام الرشيد للأموال العمومية وتحقيق المصلحة العامة وتعزيز المسؤولية الاجتماعية.

الفرع الثاني: مبادئ الحوكمة المالية ووظائفها

أولا: مبادئ الحوكمة المالية

ترتكز الحوكمة المالية على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تهدف إلى تحقيق الإدارة الرشيدة للموارد المالية العامة، وتعزيز كفاءة وفعالية السياسات المالية للدولة. وتعد هذه المبادئ إطارا مرجعيا يوجه سلوك السلطات العمومية في إعداد وتنفيذ ومراقبة الموازنة العامة، بما يضمن الشفافية، والمساءلة، والمشاركة، ويسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي. ومن أهم هذه المبادئ ما يلي:⁶

أ. شفافية الموازنة

يقصد بشفافية الموازنة، أو ما يعرف بالشفافية المالية، توفير معلومات دقيقة موثوقة، وفي الوقت المناسب، تتعلق بمختلف الأنشطة والإجراءات والقرارات والسياسات المالية التي تتخذها الدولة ومؤسساتها العمومية، مع ضمان سهولة الوصول إليها من قبل مختلف الأطراف المعنية. كما تعني شفافية الموازنة إطلاع الجمهور على هيكل القطاع الحكومي،

⁵ ABOUDRAR, M. Abdesselam, "Gouvernance financière au Maroc: état des lieux et perspectives", Rapport publié par l'Instance Centrale de Prévention de la Corruption, 22 mars 2012, p3.

⁶ بن الزيدي عبد اللطيف، قالون جيلالي، "مرجع سبق ذكره"، ص ص 8-11.

الفصل الأول: الأدب النظري والدراسات السابقة

وظائفه، والأسس التي تبنى عليها السياسات المالية، إضافة إلى عرض حسابات القطاع العام والتوقعات المرتبطة بالمالية العامة.

ويشمل هذا المفهوم إتاحة المعلومات المتعلقة بالأنشطة الحكومية سواء تلك التي تمارس داخل القطاع الحكومي أو خارجه، بما يسمح بفهم شامل لكيفية إدارة المال العام. وتهدف شفافية موازنة الدولة إلى تحقيق جملة من الغايات من أبرزها توفير معلومات مالية شاملة وموثوقة حول أوضاع المالية العامة في الماضي والحاضر، إضافة إلى استشراف آفاقها المستقبلية.

كما تساهم الشفافية في تسليط الضوء على المخاطر المحتملة التي قد تواجه المالية العامة، مما يساعد على اتخاذ تدابير وقائية للحد من احتمال وقوع الأزمات المالية أو التقليل من حدتها، وتعمل كذلك على تحقيق الانضباط المالي وتعزيز السيطرة على الإنفاق العمومي، من خلال الحد من الاستخدام غير الأمثل للموارد وتقليص مظاهر الهدر وترشيد النفقات.

إضافة إلى ذلك، تمكن شفافية الموازنة المواطنين من الحصول على المعلومات الضرورية لمساءلة حكوماتهم بشأن اختياراتها المالية، خاصة ما يتعلق بالسياسات العمومية والموازنة العامة، كما تساهم في تعزيز دور المجتمع المدني في الرقابة على المال العام. وعلى الصعيد الدولي، تؤدي زيادة شفافية المالية العامة إلى تعزيز ثقة الأسواق المالية الدولية والمستثمرين، وتشجيع الحكومات على تبني سياسات اقتصادية سليمة تحقق قدرا أكبر من الاستقرار المالي.

ب. المساءلة:

تعد المساءلة من المبادئ الجوهرية للحكومة المالية، إذ تمثل حقا أساسيا من حقوق المواطنين تجاه السلطة العامة، وأحد الضمانات الأساسية لتعزيز الديمقراطية في المجتمع. وتهدف المساءلة إلى خدمة مصالح المواطنين بمختلف فئاتهم، لا سيما من خلال ضمان حقهم في الاطلاع على كيفية عمل السلطات المنتخبة، التي تستمد شرعيتها من الشعب وتلتزم بالحفاظ عليها.

وتعرف المساءلة في المجال المالي على أنها قدرة الجهات العمومية وصناع القرار على توضيح كيفية تخصيص الأموال العامة، وتحمل مسؤولية النتائج المترتبة عن القرارات المالية المتخذة، خاصة على مستوى إعداد وتنفيذ الموازنة العامة. وتساهم المساءلة في تعزيز الانضباط المالي، والحد من سوء التسيير، وضمان توجيه الموارد نحو تحقيق الأهداف المحددة.

الفصل الأول: الأدب النظري والدراسات السابقة

وقد حظي مفهوم المساءلة باهتمام كبير من قبل العديد من المنظمات الدولية، حيث ترجم هذا الاهتمام في مجموعة من الإعلانات والمواثيق الدولية، من أبرزها إعلان طوكيو، الذي حدد جملة من المبادئ العامة التي تلتزم بها الهيئات العليا للرقابة، والمتمثلة في تحديد القواعد والأهداف بشكل واضح لعرض مختلف البرامج والاستثمارات، بما يسهل عمليات التحليل والمراجعة وتقييم النتائج. كما تشمل هذه المبادئ ممارسة وظائف المراجعة والإشراف على نطاق واسع، وضمان الرقابة على السياسات والاستراتيجيات التنموية وفق الأهداف الوطنية المحددة، إضافة إلى المحافظة على استقلالية هيئات الرقابة ومنحها المرونة اللازمة في تقدير الموازنة، بما يعزز فعاليتها ويضمن حيادها.

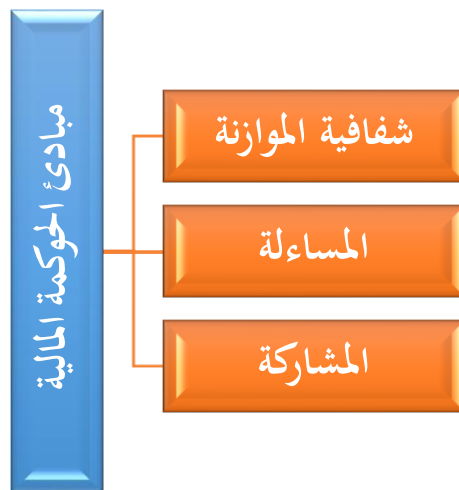
ت. المشاركة:

يقصد بمبدأ المشاركة إشراك جميع أصحاب المصالح والأطراف المتأثرة بقرارات الموازنة العامة في مختلف مراحلها، بدءاً من الإعداد وصولاً إلى التنفيذ والتقييم. وتلعب المشاركة دوراً أساسياً في صياغة مضمون الحوكمة المالية، إذ إن تمكين المواطنين من الوصول إلى المعلومات المالية يساهم في تعزيز وعيهم، ويساعدهم على تحديد أوجه القصور والاحتلال التي تستدعي التعديل أو الإصلاح.

كما تتيح المشاركة للمواطنين فرصة التأثير في القرارات المالية وإحداث التغيير، من خلال منحهم الحق في المشاركة في جلسات مناقشة مشروع الموازنة العامة، والتعبير عن آرائهم وملاحظاتهم، إضافة إلى حق الاعتراض على السياسات أو التخصيصات التي لا تتماشى مع مصالحهم أو أولوياتهم.

ويسهم هذا المبدأ في تعزيز الثقة بين المواطن والسلطة العمومية، وتحسين جودة القرارات المالية، وضمان توجيه الموارد العامة بما يحقق العدالة والكفاءة ويخدم الصالح العام.

الشكل (I - 1): مبادئ الحوكمة المالية



الفصل الأول: الأدب النظري والدراسات السابقة

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على ما سبق

ثانيا: وظائف الحوكمة المالية

تمتاز الحوكمة بتعدد وظائفها، والتي يمكن بيان أبرزها على النحو التالي:⁷

- 1_ تعزيز نظام الرقابة: تعمل الحوكمة على تفعيل آليات المراقبة وتوفير مجموعة من الإجراءات التي تحد من السلوك الانتهازي، خصوصاً في بيئة رقابية صارمة.
- 2_ التوعية بمخاطر الفساد: تساهم في رفع الوعي حول أضرار الفساد وتأثيراته السلبية في جميع المجالات.
- 3_ تمكين المحاسبة والمساءلة: تضمن الحوكمة حق المحاسبة والمساءلة لجميع الأطراف المعنية، بما يعزز المسؤولية داخل المؤسسة.
- 4_ تشجيع المشاركة الفعالة: تمكّن الموظفين والعاملين من المشاركة بشكل فعال في مختلف الأنشطة والعمليات المؤسسية.
- 5_ الحد من الصراعات والمخاطر: تساهم في تفادي النزاعات والمخاطر التي قد تعيق جودة الأداء داخل المؤسسات العامة والخاصة.
- 6_ تحسين السمعة المؤسسية: تعمل على تعزيز صورة المؤسسة ومصداقيتها في ممارسة أعمالها.
- 7_ تعزيز الشفافية: تسعى الحوكمة إلى رفع مستوى الشفافية في جميع أنشطة المؤسسات، مما يساهم في تحقيق رضا أصحاب المصالح.

الفرع الثالث: أهمية وأهداف الحوكمة المالية

أولاً: أهمية الحوكمة المالية

برزت أهمية الحوكمة المالية بشكل متزايد مع تصاعد العولة الاقتصادية والتحولت المصاحبة في الأنظمة الاقتصادية، التي تهدف أساساً إلى تعزيز النمو الاقتصادي والانفتاح على أسواق المال وتشجيع حركة رؤوس الأموال. وتكمن أهمية الحوكمة المالية في عاملين رئيسيين:⁸

⁷ النجار عيسى حسين، "الحوكمة والإنفاق - مؤشرات الحوكمة وترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين (1996-2020 م)"، الطبعة الأولى، دار الفكر، 2024، ص 35.

⁸ العيب فوزي، شهاب فتاح، "الحوكمة المالية كآلية في تحقيق التنمية الاقتصادية - تجربة الجزائر في محاكاة تجارب دولية رائدة"، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 06، العدد 01، 2022، ص ص 185-186.

الفصل الأول: الأدب النظري والدراسات السابقة

بعض الدول لا تستطيع تحمل أي شكل من أشكال الفساد المالي أو الإداري نظرًا لمحدودية مواردها، مما يؤدي إلى ضعف مالي وإداري ينعكس سلبًا على استقرارها الاقتصادي.

تعتمد هذه الدول بشكل كبير على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الأمر الذي يجعل تعزيز الحوكمة المالية ضرورة لضمان الشفافية وبناء الثقة لدى المستثمرين.

كما برزت أهمية الحوكمة المالية بشكل خاص في المؤسسات المالية، وذلك من خلال ما يلي:⁹

- تعد المؤسسات المالية، وعلى رأسها المصارف، محور النشاط الاقتصادي، حيث إن فشل أي مؤسسة مالية قد يؤدي إلى عرقلة النمو الاقتصادي وإحداث اضطراب في دورة الأعمال التجارية والاستثمارية.
- تتعامل المؤسسات المالية، خاصة المصارف، مع مدخرات، مما يجعل الثقة عنصراً أساسياً في استمرارية نشاطها، إذ إن أي تراجع في هذه الثقة قد يؤدي إلى صعوبات في الحصول على الموارد المالية بتكلفة معقولة، ويؤثر سلباً على النظام المالي ككل.
- تحتل المؤسسات المالية موقعا محوريا في تنفيذ السياسة النقدية، ونظم الدفع والتسوية والتأمين، الأمر الذي يستدعي تعزيز آليات الرقابة الذاتية، وهو ما تساهم فيه الحوكمة المالية من خلال تدعيم أنظمة الرقابة الداخلية والضوابط التنظيمية.

ثانيا: أهداف الحوكمة المالية

تهدف حوكمة المالية العامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية، أهمها:¹⁰

- الحفاظ على الأموال العامة ومنع أي سوء تصرف فيها.
- ضمان تحصيل الموارد وفق القوانين واللوائح المعمول بها.
- التحقق من سلامة الإنفاق العام لضمان استخدام الموارد بكفاءة وفعالية.
- تقييم أداء الوحدات الحكومية والتأكد من تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية.

⁹ Anand Sinha, "Governance in banks and financial institutions", L&T Management Development Centre, Lonavla, 2013, p2.

¹⁰ حراق مصباح، "حوكمة المالية العمومية في الجزائر - قراءة في بعض المؤشرات الإحصائية (2010-2018)"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 01، 2020، ص 840.

الفصل الأول: الأدب النظري والدراسات السابقة

كما يشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن الحوكمة العامة تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية، وهي:¹¹

- تعزيز العدالة الاجتماعية والانسجام المجتمعي، من خلال تحديد الحد الأدنى لمستوى المعيشة لجميع المواطنين وتوفير حياة كريمة لهم.
 - ضمان الشرعية واستدامتها في المجتمع، بما يعزز الثقة بين المواطنين والمؤسسات.
 - تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، عبر الكفاءة في تخصيص واستغلال الموارد العامة.
- وفي إطار المؤسسات الخاصة، تهدف الحوكمة المالية إلى:¹²
- تحسين كفاءة استغلال الموارد وزيادة قيمة الشركة.
 - تعزيز قدرتها على المنافسة في الأسواق.
 - دعم استقرار أسواق المال والمؤسسات المصرفية.
 - المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.
 - تقوية آليات مراقبة أداء الشركة وضمان الشفافية.

الفرع الرابع: مؤشرات الحوكمة المالية

في عام 1997، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مجموعة من المؤشرات الأساسية للحوكمة المالية، والتي تشمل:¹³

- ° مؤشر الشفافية: ويعني توفير البيانات والمعلومات لجميع الأطراف المعنية بطريقة واضحة ومتاحة للجميع.
- ° مؤشر النزاهة: ويتمثل في الالتزام بتطبيق القوانين واللوائح بدقة لضمان سلامة الإجراءات وأمانها.
- ° مؤشر المساءلة: حيث يُحاسب القادة وصناع القرار أمام المجتمع وأصحاب المصلحة عن أفعالهم وقراراتهم.
- ° مؤشر المشاركة: ويعني إشراك جميع الأطراف في عملية اتخاذ القرارات، نظرًا لأن شخصًا واحدًا لا يمكنه القيام بكل المهام بمفرده.

¹¹ قطوش بشري، "الحوكمة السياسية المالية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2018-2019، ص 146.

¹² لزرقي فاطمة، بسويح منى، "أثر الحوكمة المالية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، فصل من كتاب جماعي بعنوان: دور آليات الحوكمة المالية في إدارة المخاطر: تأصيل نظري وتجارب رائدة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، جانفي 2022، ص 51.

¹³ قصوري شمس الأصيل، بن طي دلال، "دور الحوكمة المالية في الحد من الفساد المالي والإداري - دراسة حالة مؤسسة بتروبركة بسكرة"، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 13، العدد 01، 2024، ص 190-191.

الفصل الأول: الأدب النظري والدراسات السابقة

° مؤشر الفاعلية: وهو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، سواء كانت مالية أو بشرية أو تقنية.

° مؤشر العدالة أو المساواة: ويهدف إلى حماية حقوق الجميع والعمل على تحسين أوضاعهم بشكل عادل ومتوازن.

الشكل (I-2): مؤشرات الحوكمة المالية



المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على ما سبق

كما يمكننا الاستناد أيضاً إلى مؤشرات حديثة، باعتبارها المتغيرات الأساسية المعتمدة في الجانب التطبيقي لهذه الدراسة، بهدف قياس مستويات الحوكمة المالية بأبعادها المختلفة وتحليل أثرها على الأداء الاقتصادي، وذلك بالاعتماد على مؤشر الحرية الاقتصادية (Index of Economic Freedom) الصادر عن The Heritage Foundation، كما يلي:

○ **مؤشر النزاهة الحكومية (GI):** يقيس مستوى شفافية المؤسسات الحكومية وقدرتها على مكافحة الفساد والمحسوبية في إدارة الشؤون العامة.¹⁴ تشير الدراسات إلى أن ارتفاع قيمة هذا المؤشر غالباً ما يرتبط بتحسين كفاءة تخصيص الموارد العامة.¹⁵

¹⁴ Transparency International, **Corruption Perceptions Index**, 2023, Retrieved From, <https://www.transparency.org/>

¹⁵ Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M., **The worldwide governance indicators: Methodology and analytical issues**, Hague Journal on the Rule of Law, vol 3, no 2, 2011, pp 220-246.

الفصل الأول: الأدب النظري والدراسات السابقة

- مؤشر عبء الضرائب (TB): يعبر عن نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويعكس مستوى الضغط الضريبي على النشاط الاقتصادي.¹⁶ يؤثر هذا المؤشر مباشرة على قدرة القطاع الخاص على الاستثمار وعلى حوافز العمل.¹⁷
- مؤشر الإنفاق الحكومي (GS): يمثل حجم الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويعد مؤشراً على درجة التدخل الحكومي في الاقتصاد.¹⁸ تختلف الآراء بشأن تأثيره، فبعض الاقتصاديين يعتبرونه محفزاً للنمو، بينما يحذر آخرون من أن له تأثيراً مثبطاً على القطاع الخاص.¹⁹
- مؤشر حرية الأعمال (BF): يقيس مدى سهولة ممارسة النشاط التجاري ومدى خلوه من القيود البيروقراطية.²⁰ يرتبط هذا المؤشر بشكل إيجابي بالنمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل.²¹
- مؤشر حرية السياسة النقدية (MF): يعكس مدى استقلالية البنك المركزي ومرونته في استخدام الأدوات النقدية، حيث تؤثر هذه الحرية على استقرار الأسعار وجذب الاستثمارات الأجنبية.²²
- مؤشر حرية التجارة (TF): يقيس مدى انفتاح الاقتصاد على التجارة الدولية ومدى خلوه من القيود الجمركية وغير الجمركية.²³ يرتبط هذا المؤشر بزيادة الكفاءة الإنتاجية ونقل التكنولوجيا.²⁴

¹⁶ OECD, **Revenue Statistics: Tax revenues buoyant but outlook uncertain**, OECD Publishing, 2022.

¹⁷ Furceri, D., & Karras, G., **Taxes and growth: A narrative review of theoretical and empirical literature**, Journal of Economic Surveys, vol 32, no 2, 2018, pp 492–515.

¹⁸ IMF, **Government Finance Statistics Manual**, International Monetary Fund, 2023.

¹⁹ Alesina, A., Favero, C., & Giavazzi, F., **Austerity: When it works and when it doesn't**, Princeton University Press, 2019.

²⁰ Heritage Foundation, **Index of Economic Freedom**, 2023, Retrieved From, <https://www.heritage.org/index/>

²¹ Djankov, S., La Porta, R., Lopez-de-Silanes, F., & Shleifer, A., **The regulation of entry**, The Quarterly Journal of Economics, vol 117, no 1, 2002, pp 1–37.

²² Cukierman, A., Webb, S. B., & Neyapti, B., **Measuring the independence of central banks and its effect on policy outcomes**, The World Bank Economic Review, vol 6, no 3, 1992, pp 353–398.

²³ World Bank, **World Development Indicators**, 2023, Retieved From, <https://databank.worldbank.org/>

²⁴ Frankel, J. A., & Romer, D., **Does trade cause growth?**, American Economic Review, vol 89, no 3, 1999, pp 379–399.

الفصل الأول: الأدب النظري والدراسات السابقة

○ مؤشر حرية الاستثمار (IF): يعكس مدى سهولة حركة رؤوس الأموال عبر الحدود وغياب القيود على

الاستثمار الأجنبي.²⁵ يساهم ارتفاع هذا المؤشر في جذب التكنولوجيا وزيادة فرص العمل.²⁶

المطلب الثاني: مفهوم الإنفاق الحكومي

يُعد ترشيد الإنفاق الحكومي من الموضوعات الجوهرية في مجال المالية العامة، لما له من دور محوري في ضمان حسن إدارة المال العام وتحقيق التوازن المالي والاقتصادي للدولة. فمع تزايد الأعباء الملقة على عاتق الحكومات، وتنامي حاجات المجتمع في ظل محدودية الموارد، أصبح من الضروري اعتماد سياسات إنفاق قائمة على العقلانية والكفاءة والفعالية، بما يضمن توجيه الموارد نحو الاستخدام الأمثل وتحقيق الصالح العام.

وعليه، يتناول هذا المطلب مفهوم ترشيد الإنفاق الحكومي من حيث ماهيته، وأهدافه والضوابط التي تحكمه، وعناصر متطلباته، إضافة إلى المجالات التي يشملها، وذلك من خلال الفروع الآتية:

الفرع الأول: ماهية ترشيد الإنفاق الحكومي.

1_ الترشيح لغةً

يرجع أصل لفظ الترشيح أو الإرشاد إلى معنى التوجيه والهداية نحو الصواب والخير، والدلالة على الطريق الصحيح، ويقصد بالرشد نقيض الضلال، حيث يقال عن الشخص إنه رشيد إذا كان سليم الرأي، صائب القرار، ويتسم بالحكمة وحسن التقدير.²⁷

2_ الترشيح اصطلاحاً

ويعني مصطلح "الترشيح" مشتقاً من كلمة "الرشد" في المجال الاقتصادي، ويشير إلى التصرف بعقلانية وحكمة، ويشمل ضبط الإنفاق وإحكام الرقابة عليه، مع السعي لتقليل التبذير والإسراف إلى أدنى حد ممكن، وتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية والطبيعية المتاحة.²⁸

²⁵ Heritage Foundation, previously cited reference.

²⁶ Alfaro, L., Chanda, A., Kalemli-Ozcan, S., & Sayek, S., **FDI and economic growth: The role of local financial markets**, Journal of International Economics, vol 64, no 1, 2004, pp 89–112.

²⁷ مشعلي مريم، عثمانية نسرين، "دور الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية في الإدارات العمومية - دراسة حالة مركز التكوين المهني والتمهين أومدور عبد الحق قالمة 1"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2016-2017، ص 46.

²⁸ محمد حمزة، "ترشيد النفقات الحكومية ودورها في التنمية المحلية - دراسة حالة الجزائر (2015-2020)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2023-2024، ص 39.

الفصل الأول: الأدب النظري والدراسات السابقة

وقبل الخوض في تعريف ترشيد الإنفاق الحكومي، يجدر التمييز بين مفهومي التقشف والترشيد فالتقشف يفرض عادة في ظروف استثنائية ولمدد زمنية محددة، كحالات الكوارث الطبيعية، الجفاف، أو الأزمات الاقتصادية، ويتطلب تضامن أفراد المجتمع لتحمل الأعباء المالية. أما ترشيد الإنفاق الحكومي، فلا يرتبط بظرف أو زمن معين، بل يعد أسلوباً دائماً يهدف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي والمالي للدولة، وهو مطلب قائم في جميع الأوقات.

ثانياً: تعريف ترشيد الإنفاق الحكومي

يُعد ترشيد الإنفاق الحكومي دوراً محورياً في تعزيز كفاءة إدارة الموارد داخل المؤسسات، لا سيما في ظل التغيرات الاقتصادية، إذ يساهم في ضمان توزيع النفقات بعدالة ومراجعتها بشكل دوري، مع دعم التخطيط الدقيق ومتابعة التنفيذ للكشف عن أي انحراف وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.²⁹

ويُعرف مصطلح ترشيد الإنفاق الحكومي بأنه: "حسن التصرف في الأموال العامة وإنفاقها بطريقة عقلانية قائمة على أسس رشيدة بعيداً عن الإسراف والتبذير، ويشمل ضبط النفقات وإحكام الرقابة عليها بما يحد من أوجه الهدر ويستبعد كل أوجه الإنفاق غير الضرورية. كما يهدف إلى رفع الكفاءة الإنتاجية وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والاقتصادية المتاحة، من خلال ضمان فعالية تخصيص الموارد بين مختلف قطاعات الدولة وكفاءة استخدامها، بما يساهم في تعظيم رفاهية المجتمع."³⁰ ويعني كذلك بأنه: "ممارسة حسن التدبير وتوجيه الاعتمادات المالية المخصصة للتعليم بشكل رشيد ومدرّس، بما يحقق الأهداف المنشودة بكفاءة ويحد من الهدر والإسراف."³¹ ومن خلال ما سبق يمكننا أن نعرف ترشيد الإنفاق الحكومي على أنه عملية تنظيم وإدارة النفقات العامة بكفاءة وفعالية، بهدف تحقيق أكبر منفعة اقتصادية واجتماعية بأقل تكلفة ممكنة، من خلال القضاء على الهدر والتبذير، وتوجيه الموارد المالية نحو الأولويات التنموية الضرورية. ولا يقصد بالترشيد بالضرورة تقليص حجم الإنفاق، بل تحسين استخدامه وزيادة إنتاجية المؤسسات الحكومية.

الفرع الثاني: أهداف ترشيد الإنفاق الحكومي وضوابطه

²⁹ إسماعيل عمر هاشم، الجابري بدرية خلفان، "إجراءات مقترحة لترشيد الإنفاق الحكومي على التعليم الأساسي بسلطنة عمان"، مجلة العلوم التربوية، المجلد 27، العدد 4، 2019، ص 475.

³⁰ صحراوي جمال الدين، عدوكة لخضر، صوان أسماء، "دور الحكم الراشد في ترشيد النفقات العامة في الجزائر"، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 03، العدد 02، 2019، ص 127.

³¹ إسماعيل عمر هاشم، الجابري بدرية خلفان، "مرجع سبق ذكره"، ص 475.

الفصل الأول: الأدب النظري والدراسات السابقة

يشكل ترشيد الإنفاق الحكومي وسيلة لضمان الكفاءة والعدالة في استخدام الموارد المالية، ويستند إلى أهداف واضحة وضوابط دقيقة توجه الإنفاق العام.

أولاً: أهداف ترشيد الإنفاق الحكومي

تتمثل أهداف ترشيد الإنفاق الحكومي في النقاط التالية:³²

- 1_ رفع الكفاءة الاقتصادية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات، بما يسهم في تحسين جودة المخرجات بالنسبة للمدخلات المستثمرة.
 - 2_ تحسين أساليب الإنتاج والإدارة عبر تطوير نظم الرقابة والإشراف الفعالة لضمان كفاءة الأداء الحكومي.
 - 3_ تقليل مستويات العجز المالي الناتج عن الفجوة بين الإيرادات المتاحة والنفقات المطلوبة، بما يحقق توازناً أكبر في الموازنة العامة.
 - 4_ المساهمة في ضبط التضخم والحد من المديونية، بالإضافة إلى دعم تحديث مشاريع البنية التحتية في المؤسسات والدولة بشكل عام.
 - 5_ مراجعة هيكلية المصروفات والقضاء على مظاهر الإسراف والتبذير بكافة أشكالها، بما يعزز الاستقرار المالي للدولة.
 - 6_ دفع عجلة التنمية والتطور، وتمكين الدولة من مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية بفعالية.
- ويرى الباحث أن هذه الأهداف تهدف بالأساس إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وترشيد استهلاك الموارد والمقدرات، بما يسهم في ضمان استقرار الدولة على الصعيدين المالي والاجتماعي.

ثانياً: ضوابط ترشيد الإنفاق الحكومي

تتمثل ضوابط ترشيد الإنفاق الحكومي في مجموعة من المبادئ الأساسية، وهي:³³

- تحقيق المنفعة العامة: يجب أن يكون الهدف من النفقات الحكومية هو خدمة الصالح العام، مع تجنب صرف الأموال على مصالح شخصية لفئات محددة، وضمان توزيع العدالة في الإنفاق لتحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية للمواطنين.

³² قدوري، طارق، "مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)"، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2016، ص ص 95-110.

³³ كزير نسرين، حميدة مختار، "ترشيد الإنفاق الحكومي ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة: دراسة حالة الجزائر (2007-2017)"، مجلة الإبداع، المجلد 01، العدد 01، 2018، ص ص 115-116.

الفصل الأول: الأدب النظري والدراسات السابقة

- تجنب النفقات غير المنتجة: ينبغي الحد من الإنفاق على المشاريع ذات الإنتاجية المنخفضة أو على الاحتفالات المكلفة التي تشكل عبئًا على المالية العامة، حيث يعتبر ذلك إهدارًا للمال العام.
 - العدالة في التوزيع: يجب أن تُوزع النفقات الحكومية بشكل متوازن بين مختلف مناطق الدولة، لضمان استفادة جميع المواطنين وتحقيق التنمية المتكاملة دون تفضيل فئة على أخرى.
 - حديد الأولويات: يُراعى ترتيب أولويات الإنفاق وفق الأهمية النسبية للخدمات، فمثلاً توفير مياه الشرب أو الخدمات الأساسية أكثر أولوية من بناء منشآت رياضية ضخمة.
 - فرض الرقابة الفعالة: يجب تطبيق نظم رقابية صارمة على جميع عمليات الإنفاق، للتأكد من توجيه الموارد المالية في المجالات المخصصة لها وفق القوانين واللوائح، ما يحيد من الإسراف أو التبذير. وتشمل صور الإسراف الشائعة في الدول النامية ضعف التنسيق بين الإدارات، المبالغة في النفقات التشغيلية، أو صرف الأموال على أعمال ذات جدوى محدودة، والتي يمكن تقليصها باتباع إجراءات تنظيمية بسيطة.
 - إعداد دراسات الجدوى للمشاريع: يجب أن تتضمن دراسة الجدوى لأي مشروع العناصر الأساسية التالية: التكاليف الاستثمارية، الدراسة التسويقية، خطة التمويل المقترحة، اقتصاديات تشغيل المشروع وربحيته، الآثار البيئية والاجتماعية، فرص العمالة التي يخلقها المشروع، وأثره على الادخار وإعادة توزيع الدخل. كما ينبغي التأكد من اتساق المشروع مع احتياجات المجتمع وقيمه.³⁴
- ويخلص الباحث إلى أن تطبيق هذه الضوابط يساهم بشكل فعال في إعداد موازنة الدولة وخطط العمل الحكومية، مع مراعاة مبادئ الفاعلية والكفاءة في الإنتاج والتكلفة، بما يضمن الاستفادة المثلى من الموارد العامة.

الفرع الثالث: عناصر ومتطلبات نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام

تُعد عملية ترشيد الإنفاق العام من العمليات المعقدة التي تتطلب تخطيطاً محكماً وإرادة جادة، نظراً لارتباطها بإدارة الموارد المالية المحدودة وتوجيهها نحو تحقيق أقصى منفعة ممكنة. ورغم صعوبة هذه العملية، إلا أنها تمثل ضرورة حتمية لضمان كفاءة استخدام المال العام وتحقيق التوازن المالي. ويتوقف نجاحها على توافر مجموعة من العناصر الأساسية والمتطلبات الداعمة، يمكن عرضها على النحو الآتي:³⁵

³⁴ حمادي صديق، "دور ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التوازن المالي في الجزائر - تحليل باستخدام نماذج التوازن العام القابلة للحساب (MEGC)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية، في العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور - الجلفة، 2021-2022، ص 42.

³⁵ بن عليّة لخضر، "حوكمة الميزانية العامة بالجزائر"، مطبوعة دروس موجهة لطلبة السنة أولى ماستر، جامعة زيان عاشور بالجلفة، 2021-2022، ص 39-42.

أولاً: عناصر ترشيد الإنفاق العام

1- التحديد الدقيق للحجم الأمثل للإنفاق العام

يقتضي ترشيد الإنفاق تضيق الفجوة بين الحد الأدنى والحد الأقصى للإنفاق، وصولاً إلى تحديد الحجم الأمثل الذي يحقق التوازن بين الإمكانات المتاحة والحاجات العامة. ويتأثر تحديد هذا الحجم بعدة اعتبارات، من بينها التوجه السياسي للدولة، وطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم، ومدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، إضافة إلى الظروف البيئية والاقتصادية التي يمر بها المجتمع.

2- توجيه النفقات نحو تحقيق النفع العام

يُعد تخصيص الإنفاق لإشباع الحاجات العامة ركناً أساسياً في مفهوم النفقة العامة، إذ ينبغي أن توجه الموارد المالية لخدمة الصالح العام دون الانحراف نحو تحقيق مصالح خاصة لفئات أو جماعات ذات نفوذ. فالنفقة الرشيدة هي التي تسهم مباشرة في تحسين مستوى الرفاه الاجتماعي وتعزيز المصلحة العامة.

3- اعتماد مبدأ الأولوية في الإنفاق

يمثل تحديد الأولويات أحد المرتكزات الجوهرية في عملية التخطيط المالي، حيث يقتضي ترتيب البرامج والمشروعات وفقاً لدرجة أهميتها ومدى إسهامها في تلبية الاحتياجات المتزايدة في ظل محدودية الموارد. ويساعد احترام هذا المبدأ على تعظيم العائد الاجتماعي للإنفاق العام وضمان توجيهه نحو المجالات الأكثر إلحاحاً.

4- توافر المعلومات المالية الدقيقة

يتطلب ترشيد الإنفاق توفير معلومات مالية شاملة ودقيقة حول الإيرادات المتوقعة وأوجه الصرف المختلفة، على أن تكون هذه البيانات قابلة للتحليل والاستعمال في إعداد التقديرات المستقبلية. كما يُعدّ استخدام الأساليب التنبؤية الحديثة عاملاً مهماً في بناء موازنات واقعية، مع ضرورة إدراك القدرة الفعلية للجهات المعنية على التحصيل والإنفاق، تجنباً لإعداد خطط يصعب تنفيذها عملياً.

ثانياً: متطلبات نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام

1- توافر بيئة حكم رشيد

الفصل الأول: الأدب النظري والدراسات السابقة

يُعد الحكم الرشيد أساساً لنجاح سياسات ترشيد الإنفاق، لما يتضمنه من مبادئ الشفافية، والمساءلة، والمشاركة، وسيادة القانون. فمكافحة الفساد وتعزيز الرقابة على الموارد المالية، سواء في جانب الإيرادات أو النفقات، يساهمان في حماية المال العام وضمان توجيهه نحو الاستخدام الأمثل.

2- التطبيق الفعال للمعرفة العلمية والخبرات المكتسبة

يقتضي نجاح عملية الترشيد الاستفادة من الدراسات العلمية والخبرات المتراكمة في مجال إدارة المالية العامة، مع تبني سياسات اقتصادية رشيدة قائمة على التحليل الموضوعي. ويتطلب ذلك وجود إدارة قادرة على استيعاب الرؤى المتخصصة ومناقشتها بموضوعية، إلى جانب مجتمع واعٍ يدعم الإصلاحات المالية.

3- توفر إرادة سياسية قوية

غالباً ما يثير إعادة تخصيص الموارد المالية جدلاً بين الفئات ذات المصالح المتباينة، مما يجعل الإرادة السياسية عاملاً حاسماً في تنفيذ قرارات الترشيد. فوجود قيادة سياسية قادرة على اتخاذ قرارات حازمة ومواجهة الضغوط المختلفة يعد شرطاً أساسياً لاستمرار الإصلاحات وتحقيق أهدافها.

4- إقامة نظام رقابي فعال

تمثل الرقابة أداة أساسية لضمان سلامة تنفيذ الموازنة العامة وفقاً لما حُطّط له. ويتطلب ذلك تطوير أنظمة رقابية لا تقتصر على الفحص الشكلي أو المستندي، بل تمتد إلى الرقابة التقييمية التي تقيس كفاءة وفعالية الإنفاق. كما ينبغي نشر تقارير دورية حول النشاط المالي للدولة بما يعزز الشفافية و يتيح للمجتمع الاطلاع والمساءلة.

الفرع الرابع: مجالات ترشيد الإنفاق الحكومي

يسعى هذا الفرع إلى بيان مجالات ترشيد الإنفاق الحكومي من خلال التمييز بين أنواع النفقات بحسب أغراضها، ذلك أن تطبيق قواعد الترشيد بصورة عامة ومجردة على مختلف أوجه الإنفاق قد لا يكون دقيقاً أو فعالاً. وعليه، يمكن تصنيف الإنفاق العام إلى ثلاثة مجالات رئيسية، هي: الخدمات العامة، والمشروعات الإنشائية، والمشروعات التجارية والصناعية، مع بيان أسس الترشيد الخاصة بكل مجال على النحو الآتي:³⁶

أولاً: مجال الخدمات العامة

³⁶ العشماوي، شكري رجب، "ترشيد الإنفاق الحكومي الجاري - مدخل لتحقيق الاستدامة المالية"، دائرة المالية، حكومة دبي، نوفمبر 2023، ص ص

الفصل الأول: الأدب النظري والدراسات السابقة

يتحدد حجم الخدمات العامة تبعًا للفلسفة الاقتصادية والإيديولوجية التي تتبناها الدولة؛ فالدول ذات التوجه الليبرالي التي تعطي دورًا أكبر للقطاع الخاص يكون نطاق خدماتها العامة محدودًا نسبيًا، في حين يتسع نطاق هذه الخدمات في الدول ذات التوجه التدخلية.

ولترشيد الإنفاق في هذا المجال يمكن اعتماد جملة من الآليات، من أهمها:

1- العمل على الاقتصاد في نفقات الخدمات دون الإخلال بجودة أدائها أو كفاءتها.

2- السعي إلى تحديد التكلفة الدنيا للخدمة العامة، من خلال المقارنة بين تكلفة تقديمها حكوميًا وتكلفتها في القطاع الخاص، أو عبر المقارنة بين دول تتشابه في ظروفها الاقتصادية والإدارية.

وُثِّقَ هذه المقارنات في تقييم مدى سلامة الإنفاق العام، فإذا تبين أن التكلفة الفعلية مرتفعة عن المستوى المقبول، وجب البحث عن أسباب ذلك ومعالجته عبر:

○ إعادة تنظيم مرافق الخدمات العامة وتحديد اختصاصاتها بدقة.

○ تعزيز التنسيق بين الجهات المعنية.

○ مكافحة أوجه الانحراف والتسيب المالي.

○ الحد من النفقات المظهرية وغير الأساسية.

ثانيًا: مجال المشروعات الحكومية الإنشائية

عند إعداد برامج المشروعات العامة (كالطرق، والسكك الحديدية، والسدود، وشبكات المياه والكهرباء، والمساكن، ومراكز البحث العلمي)، تواجه الحكومة مشكلة المفاضلة بين عدد كبير من المشروعات في ظل محدودية الموارد.

وتتم عملية الاختيار وفق منطق اقتصادي يقوم على تعظيم النفع العام، وذلك بالاستناد إلى قاعدتين أساسيتين:

1- تحقيق التوازن بين المنفعة الحدية الاجتماعية والتكلفة الحدية الاجتماعية لكل مشروع.

2- المفاضلة بين المشروعات من خلال تحليل التكلفة والمنفعة (تحليل المزايا والتكاليف).

ونظرًا لصعوبة القياس الدقيق للمنفعة والتكلفة الحدية الاجتماعية، يُكتفى عمليًا بالمقارنة بين المشروعات البديلة

عبر تقدير تكلفتها ومنافعها المتوقعة، واختيار المشروع الذي يفوق عائده الحدي تكلفته بدرجة أكبر من غيره.

وتكمن أهمية هذا الأسلوب في إخضاع قرارات الإنفاق إلى دراسة علمية دقيقة، بما يحد من الهدر ويضمن الاستخدام الأمثل للموارد العامة.

الفصل الأول: الأدب النظري والدراسات السابقة

ثالثاً: مجال المشروعات الحكومية التجارية والصناعية

تختلف قواعد الترشيح في هذا المجال عن غيره، نظراً لإمكانية قياس إنتاجية الإنفاق بمعايير واضحة، مثل معيار الربحية أو العائد الاجتماعي للمشروع.

وعليه، يمكن تنظيم الإنفاق في هذه المشروعات على أسس قريبة من أساليب إدارة المشروعات الخاصة، مع مراعاة خصوصية القطاع العام. غير أن الاستعانة بآليات السوق والحوافز الفردية تواجه بعض التحديات، أبرزها:

1- أن بعض المشروعات العامة لا تهدف فقط إلى الربح، بل إلى تحقيق أهداف اجتماعية، كتشجيع استهلاك سلعة معينة أو رفع مستوى المعيشة، مما يستوجب تقدير العائد الاجتماعي إلى جانب العائد المالي.

2- غياب الحوافز الفردية المباشرة التي تدفع إلى خفض التكاليف وتحسين الكفاءة، وهو ما يمكن معالجته بإشراك العاملين في الأرباح، وربط الترقيات والمكافآت بمستوى الأداء والكفاءة.

المطلب الثالث: دور الحوكمة المالية في ترشيح الإنفاق الحكومي

أولاً: العلاقة بين الحوكمة المالية وترشيح الإنفاق الحكومي

تعد الحوكمة المالية ركيزة أساسية لترشيح الإنفاق الحكومي، حيث تظهر العلاقة المباشرة بين الحوكمة المالية وكفاءة استخدام الموارد العامة من خلال ضبط النفقات، تعزيز الشفافية، وتحسين الأداء المالي والإداري. فالحوكمة المالية تلعب دوراً محورياً في توجيه الموارد المالية نحو الأولويات وتقليل الهدر المالي، بما يضمن تحقيق استدامة الإنفاق العام واستقرار المالية العامة.³⁷

ثانياً: دور الحوكمة المالية في ترشيح الإنفاق الحكومي

تلعب الحوكمة المالية دوراً محورياً في تحسين جودة الإنفاق الحكومي، حيث تركز على تنظيم الموارد العامة واستخدامها بكفاءة ومسؤولية. فهي تضمن مراقبة النفقات، تعزيز الشفافية والمساءلة، رفع كفاءة الأداء المالي والإداري، وتحقيق استدامة الإنفاق العام، كما تساهم في الحد من الفساد وتعزيز النزاهة داخل المؤسسات الحكومية. ويمكن تلخيص دور الحوكمة المالية في ترشيح الإنفاق من خلال المحاور التالية:³⁸

● ضبط النفقات وتقليل الهدر المالي:

³⁷ علاء بن سعد بن رجاء الله الرفاعي، "فعالية الإنفاق الحكومي وحوكته - دراسة في التقسيمات والأثر الاقتصادي"، مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، العدد 46، 2025، ص 298.

³⁸ علاء بن سعد بن رجاء الله الرفاعي، "مرجع سبق ذكره"، ص 312-313.

الفصل الأول: الأدب النظري والدراسات السابقة

من خلال تطبيق مبادئ الرقابة والمساءلة، تضمن الحوكمة توجيه الموارد المالية نحو الأولويات، وتقليل الاستهلاك غير الفعال للميزانية العامة.

● تعزيز الشفافية والمساءلة المالية:

توفير معلومات دقيقة عن الأداء المالي، ومتابعة تنفيذ السياسات، مما يجعل الإنفاق أكثر مسؤولية وفعالية.

● رفع كفاءة الأداء الحكومي:

تحسين العمليات الإدارية وإدارة الموارد المالية بكفاءة، بما يقلل الفاقد المالي ويزيد القيمة المحققة من الموارد العامة.

● تحقيق الاستدامة المالية:

الحوكمة المالية تساعد على التوازن بين الإيرادات والنفقات، وتقليل العجز المالي، ما يضمن استقرار المالية العامة على المدى الطويل.

● مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة:

وضع آليات رقابية قوية للحد من الفساد وتحسين النزاهة، ما ينعكس مباشرة على كفاءة الإنفاق وتحقيق أفضل النتائج المالية.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

سنتناول في هذا المبحث الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع دراستنا، بالإضافة إلى ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة وذلك في شكل ثلاث مطالب على التوالي.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

تم تخصيص هذا الجزء للتطرق وعرض مجموعة من الدراسات السابقة والتي تم إعدادها باللغة العربية، منها وطنية وأخرى دولية؛ بغية الاستفادة من مضامينها والتي يندرج ضمنها موضوع دراستنا، وسيتم ترتيبها زمنياً من الأحدث إلى الأقدم، كما هو موضح آتياً:

1. دراسة زواويد لزهاري، مخنان عقبة، بعنوان: "أثر مؤشرات الحوكمة المالية في ترشيد الإنفاق الحكومي بالجزائر - دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة 1995-2023"، ورقة مؤتمر، الملتقى الدولي حول حوكمة المالية العامة كآلية لتعزيز ودعم النمو الاقتصادي في الدول العربية، جامعة الجزائر، 10-11 ماي 2025.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر مؤشرات الحوكمة المالية في ترشيد الإنفاق الحكومي بالجزائر خلال الفترة 1995-2023، وذلك من خلال اختبار العلاقة بين مجموعة من المؤشرات تشمل النزاهة الحكومية، عبء الضرائب، الإنفاق الحكومي، حرية الأعمال، حرية السياسة النقدية، حرية التجارة، وحرية الاستثمار، وبين نسبة النفقات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر دال على مستوى الإنفاق العام. كما سعت الدراسة إلى الكشف عن دور هذه المؤشرات في تعزيز فعالية الإنفاق الحكومي وتمكين الجهات المعنية من تحسين الأداء المالي العام. اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي مدعوماً بأسلوب القياس الكمي من خلال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، مستندة إلى بيانات مؤسسة Heritage Foundation والبنك الدولي، وتمت معالجتها باستخدام برنامج Eviews 12. كما تم توظيف نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لدراسة العلاقة في الأجلين القصير والطويل، مع تفسير النتائج لتسهيل استخدامها في تحسين السياسات المالية.

وقد تم التوصل إلى العديد من النتائج، أهمها: وجود تأثيرات متفاوتة لمؤشرات الحوكمة المالية على الإنفاق الحكومي في الأجلين القصير والطويل، حيث كانت حرية التجارة والنزاهة الحكومية الأقرب لتحقيق أثر إيجابي طويل الأجل، في حين سجلت حرية السياسة النقدية وحرية الاستثمار تأثيراً انكماشياً على المدى القصير. وأكد نموذج تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنية جزئية تدعم فاعلية بعض المؤشرات في ضبط الإنفاق العام، ما يوضح أهمية التركيز

الفصل الأول: الأدب النظري والدراسات السابقة

على بعض المؤشرات عند وضع سياسات مالية فعالة. حيث أوصت الدراسة بضرورة تعزيز الشفافية والمساءلة، وتبني سياسات مالية أكثر استقرارًا، إلى جانب دعم الانفتاح التجاري، وتوفير أدوات متابعة دقيقة للإنفاق العام، بما يساهم في تحسين كفاءة الموارد وترشيد النفقات، كما يشجع على تبني استراتيجيات داعمة للنمو الاقتصادي والاجتماعي.

2. دراسة عيسى حسين محمد النجار، بعنوان: "دور مؤشرات الحوكمة في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال فترة (1996_2020 م)"، رسالة ماجستير في الإدارة العامة بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الاستقلال، 2023.

هدفت هذه الدراسة إلى كشف عن دور مؤشرات الحوكمة في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال فترة 1996_2020 م، بالإضافة إلى كشف عن واقع مؤشرات الحوكمة والإنفاق الحكومي، وبيان طبيعة العلاقة بينهما. وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي لتحليل الإطار النظري ومؤشرات الحوكمة في فلسطين، بالاستناد إلى تقارير البنك الدولي المتعلقة بمؤشرات الحوكمة العالمية، كما استخدمت المنهج القياسي من خلال تحليل بيانات سلاسل زمنية للفترة (1996-2020م). وتم توظيف برنامج Eviews 12 لإجراء الاختبارات القياسية، بما في ذلك اختبار السببية، وتحليل الارتباط، ونماذج الانحدار لقياس أثر مؤشرات الحوكمة على الإنفاق الحكومي.

وأظهرت نتائج الدراسة تفوق الإنفاق الحكومي الجاري على الإنفاق التطويري، ما يعكس ضعف توجه نحو النفقات الاستثمارية طويلة الأجل، ووجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من سيادة القانون إلى الإنفاق الحكومي، بما يدل على تأثير البيئة القانونية في توجيه السياسة المالية. كما بينت نتائج وجود علاقة سببية من الإنفاق الحكومي نحو كل من فعالية الحكومة وجودة التشريعات التنظيمية، في حين تبين عن وجود علاقة ارتباطية عكسية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الحوكمة والإنفاق الحكومي عند مستوى معنوية (10%)، ما يشير إلى أن تحسن مؤشرات الحوكمة يقترن بانخفاض حجم الإنفاق، وهو ما يعكس دورها في ترشيد الإنفاق العام، كما أثبت نموذج الانحدار وجود أثر سلبي معنوي لمؤشرات الحوكمة مجتمعة على الإنفاق الحكومي، وهو ما يؤكد أن تعزيز الحوكمة يساهم في الحد من التوسع غير الرشيد في النفقات العامة. وبناء على ذلك، أوصت الدراسة بضرورة تعزيز الإطار التشريعي والمؤسسي بما يرفع من فعالية الحكومة وجودة التشريعات، مع العمل على إزالة المعوقات التي تحد من تطبيقها، بالإضافة إلى تفعيل سياسات وبرامج توعوية لترسيخ احترام سيادة القانون، وربط الالتزام بالقانون بنظام حوافز وعقوبات يضمن تحسين كفاءة إدارة الموارد العامة.

3. دراسة بوراس مروي، رماش أحلام وفاء، شريط فيروز، بعنوان: "أثر مؤشرات الحكم الرشيد على الإنفاق الحكومي في دول المغرب العربي خلال الفترة (2002_2021)"، مجلة المالية وحوكمة الشركات، المجلد 6، العدد 2، 2022.

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان العلاقة بين بعض مؤشرات الحكم الرشيد والإنفاق الحكومي في الدول المغرب العربي خلال الفترة (2002_2021)، باستخدام نماذج بيانات بانل (panel Data)، وقد تمثلت عينة الدراسة في دول المغرب العربي، والمتمثلة في الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا وموريتانيا، بهدف تحليل أثر بعض مؤشرات الحكم الرشيد، والمتمثلة في الصوت والمساءلة، نوعية التنظيم، ومكافحة الفساد، على الإنفاق الحكومي.

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية ومعنوية بين مؤشر الصوت والمساءلة والإنفاق الحكومي، حيث يعد هذا المؤشر من أهم مؤشرات الحكم الرشيد المؤثرة على الإنفاق الحكومي مقارنة ببقية المؤشرات، مما يبرز فعالية الصوت والمساءلة كأداة لترشيد الإنفاق الحكومي في دول المغرب العربي. ويساهم في تحسين الأداء المالي وتعزيز الشفافية في إدارة الموارد العمومية.

4. دراسة أحمد، محمد عبد المقصود، سلامة علياء محمد عاطف، بعنوان: "دور آليات الحوكمة في تحسين إنتاجية الإنفاق الحكومي: دراسة ميدانية"، المجلة العلمية للبحوث التجارية (جامعة المنوفية)، المجلد 44، العدد 1، 2022.

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف دور آليات الحوكمة في تحسين إنتاجية الإنفاق الحكومي ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث باستقراء الدراسات السابقة ذات الصلة بالظاهرة البحثية، وإجراء دراسة استطلاعية، تم استخدام المنهج النوعي كوسيلة لمراجعة وتحليل الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع.

أظهرت النتائج وجود متطلبات لتحسين إنتاجية الإنفاق الحكومي بدلالة الحوكمة العامة منها وضع نظام للإفصاح والشفافية عن مجالات الإنفاق بالقطاع الحكومي تبني منهجية نظام المساءلة عن تجاوز الإنفاق بالقطاع الحكومي.

استنتجت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية قوية بين آليات الحوكمة وتحسين إنتاجية الإنفاق الحكومي عند تطبيقها على وحدات الإدارة المحلية، كما أظهرت تأثيراً ملموساً لآليات الحوكمة في رفع كفاءة الإنفاق في هذه الوحدات. وبناءً على ذلك، وتوصي الدراسة بضرورة حوكمة المؤسسات الرقابية والقضائية لضمان الشفافية والعدالة والمساواة، إلى جانب وضع نظام مسؤولية يحدد نطاق وحدود الإنفاق العام لتحقيق ترشيده.

5. دراسة نزالي سامية، لعشب سهام، مزغيش جمال، بعنوان: "إسهامات الحوكمة الإلكترونية في ترشيد الإنفاق

العام - دراسة حالة وزارة المالية الجزائرية"، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 15، العدد 3، 2021.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الحوكمة الإلكترونية في ترشيد الإنفاق العام للوزارة المالية الجزائرية من خلال الآليات التي تعتمد عليها بغية وضع سياسة مالية تضمن من خلالها جودة عالية في تقديم خدماتها من جهة وتوظيف أفضل لمواردها المخصصة لهذا وتحسين أدائها من جهة أخرى، والأهم من هذا التحكم في الإنفاق العام الذي يعتبر أهم ركائز السياسة المالية. حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتوضيح المفاهيم الأساسية للحوكمة الإلكترونية وترشيد النفقات العامة واستنادًا إلى بيانات وزارة المالية تم الحصول على المعلومات اللازمة. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، من أبرزها: أن ظاهرة تزايد الإنفاق العام لا يمكن التحكم فيها إلا من خلال ترشيد النفقات والذي تعتبر الحوكمة الإلكترونية أهم دعائمها لتحقيق الأداء المطلوب. أوصت الدراسة بضرورة رفع كفاءة أداء الجهاز الحكومي عبر تعزيز مبادرات الحوكمة الإلكترونية، من خلال تفعيل برامج الإصلاح الإداري المتوافقة مع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والتنموية، بما يسهم في تحقيق المنفعة العامة.

6. دراسة سايج جبور علي، يخلف صفية، بعنوان: "الحوكمة ودورها في ترشيد نفقات الجماعات المحلية

كاستراتيجية للحفاظ على المال العام"، مجلة إضافات إقتصادية، المجلد 4، العدد 1، 2020.

هدفت هذه الدراسة إلى تعرف على آليات حوكمة المالية المحلية التي تضمن ترشيد إنفاق واستخدام المال العام والحفاظ عليه من أشكال الفساد المحلي على اعتبار أن عدم فعالية النفقات المحلية، والإفراط في الإنفاق العام، وضعف نظم الرقابة، والفساد الإداري من أهم عوائق الوصول إلى تحقيق البرامج التنموية المحلية، وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحديد الجانب المفاهيمي للحوكمة والجماعات المحلية، وتحليل المعطيات والبيانات وذلك فيما يتعلق بموضوع الدراسة، حيث تم تطبيق البحث على بلديات الجزائر باعتبارها نماذج تمثل الجماعات المحلية، وتم جمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة. وقد أظهرت النتائج، من خلال تحليل بيانات البلديات، وجود تكامل قوي بين مبادئ الحكم الرشيد وترشيد الإنفاق العام، حيث يمكن للدولة تحقيق سياسة مالية رشيدة وفعالة في حال التزام الجهات المختصة بإعداد وتنفيذ الموازنة العامة بكفاءة. كما أوصت الدراسة بضرورة تعزيز تطبيق مبادئ الحكم الرشيد على أرض الواقع من قبل الجهات الحكومية المعنية.

7. دراسة أكحل محمد، بعنوان: "الحكامة المالية وترشيد الإنفاق العام (دراسة حالة إصلاح المالية العامة في الجزائر)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه طور الثالث LMD في العلوم القانونية، جامعة باتنة 01 - الحاح لخضر، 2019_2020.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الحوكمة المالية وترشيد الإنفاق العام في الجزائر، من خلال تقييم الإصلاحات التي مست منظومة المالية العامة، وخاصة مايتعلق بتحديث الإطار القانوني للميزانية، تعزيز الشفافية، تكريس مبدأ المساءلة، وتطوير آليات الرقابة المالية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة المفاهيم النظرية المرتبطة بالحوكمة المالية وترشيد الإنفاق العام، كما اعتمد على المنهج القانوني التحليلي لدراسة النصوص التشريعية المنظمة للمالية العامة، بما في ذلك القانون العضوي 15-18 وقوانين المالية السنوية، مع الاستناد إلى تحليل تقارير مجلس المحاسبة وقوانين المالية السنوية خلال فترة الإصلاحات.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها ما يلي: أن الإصلاحات ساهمت في تحسين الإطار المؤسسي للرقابة وتعزيز الشفافية في إدارة المالية العامة، وأن اعتماد ميزانية البرامج وربط الإنفاق بالأهداف والنتائج إلى تحسين التسيير المالي ومواكبة معايير الأداء. كما أبرزت الدراسة استمرار بعض النقائص، من بينها ضعف تقييم الأداء، محدودية فعالية الرقابة البعدية، والتحديات المرتبطة بتطبيق مبدأ المحاسبة على النتائج. في ضوء هذه النتائج، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل الرقمنة في إدارة الميزانية والصفقات العمومية لتعزيز الشفافية والكفاءة، وتعزيز استقلالية هيئات الرقابة لضمان فعالية الرقابة المالية، وربط تخصيص الموارد بمؤشرات أداء دقيقة وقابلة للقياس لضمان تسيير مالي موجه نحو النتائج، مع متابعة مستمرة لتقييم الأداء المالي وتطوير أدوات قياس فعالية الإنفاق العام.

8. دراسة جلولي محمد، بومدين محمد أمين، بن سكران البودالي، بعنوان: "الحوكمة الجيدة والإنفاق الحكومي - دراسة قياسية على الدول الإفريقية"، مجلة النمو الإقتصادية والمقاولاتية، المجلد 3، العدد 1، 2019، ص 40_52.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر الحوكمة الجيدة على الإنفاق الحكومي في الدول الإفريقية والدراسة ذلك استخدمت الدراسة طرق نماذج البائل السلاسل المقطعية الزمنية على عينة مكونة من 40 دولة إفريقية بين الفترة (2002_2016)، وتم اعتبار المؤشرات الستة للحوكمة الجيدة الصادرة عن البنك الدولي كمتغيرات مستقلة، بينما اعتبر الإنفاق الحكومي متغيراً تابعاً. وقد تم الاعتماد على المنهج القياسي، توصلت الدراسة إلى أن ثلاثة مؤشرات

الفصل الأول: الأدب النظري والدراسات السابقة

كان لها أثر على الإنفاق الحكومي، حيث تبين أن فعالية الحكومة والاستقرار السياسي لهما أثر سلبي، بينما سيادة القانون له أثر إيجابي. في المقابل، لم تظهر المتغيرات الثلاثة الأخرى أي أثر معنوي على الإنفاق الحكومي، كما أظهرت النتائج عدم وجود علاقة ارتباطية بين كل من فعالية الحكومة، جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها، الاستقرار السياسي وغياب العنف، وسيادة القانون من جهة، والإنفاق الحكومي من جهة أخرى. وأوصت الدراسة بالتركيز على مؤشرات الحوكمة العالمية كأحد المحددات الرئيسة للنمو الاقتصادي، نظرًا لدورها الفعال في تعزيز التنمية وتحريك عجلة الاقتصاد بشكل عام.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

في هذا الجزء فسيتم التطرق لمجموعة من الدراسات المتعلقة بمتغيري الدراسة والتي تم إعدادها باللغة الأجنبية، وتم ترتيبها ترتيباً زمنياً من الأحدث إلى الأقدم كما هو موضح آتياً:

1. دراسة Dr. Hamadi Meriem, بعنوان: "The relationship between public finance governance indicators and public expenditure rationalization in Algeria during the period (1996-2023): an empirical study", Pegem Journal of Education and Instruction, Volume 16, N° 01, 2026

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر مؤشرات الحوكمة المالية العالمية على ترشيد الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1996-2023. اعتمدت الدراسة على بيانات سنوية واستخدمت نموذج ARDL لفحص العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين متغيرات البحث، مع اعتبار مساهمة الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي (EXP/GDP) متغيراً تابعاً، ومؤشرات الحوكمة المالية العالمية (فعالية الحكومة، الصوت والمساءلة، جودة التنظيم، ومكافحة الفساد) متغيرات مستقلة.

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين مساهمة الإنفاق العام ومؤشرات الحوكمة المالية، حيث كانت القيمة الإحصائية لاختبار الحدود (F-test) أكبر من الحد الأعلى الحرج عند مستوى دلالة 10%. كما بينت النتائج أن كل من فعالية الحكومة والصوت والمساءلة لهما تأثير إيجابي على مساهمة الإنفاق العام على المدى الطويل، بينما أظهر كل من جودة التنظيم ومكافحة الفساد تأثيراً سلبياً. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز فعالية الحكومة وتطوير مؤسسات الصوت والمساءلة، ومراجعة اللوائح التنظيمية لتحسين إدارة الموارد، وتعزيز جهود مكافحة الفساد، مع الاستفادة من مؤشرات الحوكمة المالية كأداة عملية لترشيد الإنفاق العام وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

2. دراسة Lazhari Zouaoud, Okba Mekhnane, بعنوان: "The Impact of E-Government on Rationalizing Government Expenditure in Algeria During the Period 2003-2023", Journal of Business and Trade Economics, Volume 10, N° 02, 2025.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر مؤشرات الحكومة الإلكترونية على ترشيد الإنفاق العام في الجزائر، وذلك بالاعتماد على ثلاثة مؤشرات رئيسية هي: مؤشر البنية التحتية للاتصالات (TII)، ومؤشر رأس المال البشري (HCI)، ومؤشر الخدمات عبر الإنترنت (OSI)، حيث تم قياس الإنفاق الحكومي بنسبة الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة إلى الناتج المحلي الإجمالي (DP).

وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ونموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام برنامج Eviews 9 خلال الفترة (2003_2023). بالاستناد إلى بيانات مأخوذة من مصادر رسمية، من بينها تقارير الأمم المتحدة وقاعدة بيانات البنك الدولي.

وقد كشفت النتائج إلى أن مؤشر البنية التحتية للاتصالات (TII) له تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية في ترشيد الإنفاق الحكومي، مما يوضح أن الاستثمار في البنية التحتية الرقمية يساهم في تحسين كفاءة الإنفاق العام. في حين أظهر مؤشر رأس المال البشري (HCI) تأثيراً سلبياً ذا دلالة إحصائية على الإنفاق الحكومي، وهو ما يعكس احتمال زيادة الضغوط على المالية العامة في حال عدم إدارة الاستثمار في الموارد البشرية بشكل فعال، بينما لم يسجل مؤشر الخدمات الإلكترونية (OSI) تأثيراً إحصائياً معنوياً على الإنفاق الحكومي خلال فترة الدراسة. وفي ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة بضرورة تعزيز الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، ومراجعة سياسات إدارة رأس المال البشري لتحقيق التوازن بين تطوير المهارات وترشيد الإنفاق، إضافة إلى تطوير الخدمات الإلكترونية الحكومية وتوسيع استخدام التكنولوجيا الحديثة في الإدارة الحكومية بما يساهم في تعزيز الشفافية وتحقيق كفاءة مالية أعلى.

3. دراسة Laith Ramadhan Kadhim Al-Saedi, بعنوان: "Legal Framework for Financial Achieving Efficiency in Government Spending During Economic Crises: A Legal Study on Rationalizing Expenditures and Ensuring Financial Sustainability", Jendela Aswaja (JEAS), Volume 6, N° 3, 2025.

الفصل الأول: الأدب النظري والدراسات السابقة

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الإطار القانوني والحوكمة المالية في تحقيق كفاءة الإنفاق الحكومي وضمان الاستدامة المالية، خاصة خلال الأزمات الاقتصادية، مع التركيز على دور المؤسسات الرقابية في تعزيز الامتثال المالي ومكافحة إساءة استخدام الموارد العامة.

وقد اعتمدت الدراسة على مراجعة الأدبيات القانونية والسياسات العامة وتقارير المؤسسات الرقابية ذات الصلة، مع تحليل وصفي لتقييم أثر الأزمات الاقتصادية على سياسات الإنفاق العام واستراتيجيات ترشيد النفقات. وأظهرت النتائج أن تطبيق مبادئ الحوكمة المالية، بما في ذلك الشفافية، والمساءلة، والكفاءة، يلعب دورًا محوريًا في تحقيق التوازن المالي والاستدامة الاقتصادية. كما بينت الدراسة أن التخطيط المالي طويل الأجل وتطوير سياسات مرنة يقللان من العجز المالي ويعززان النمو الاقتصادي.

واستنتجت الدراسة أن كفاءة الإنفاق العام لا تعتمد فقط على الأحجام المالية، بل ترتبط بشكل كبير بجودة اللوائح المالية، وكفاءة المؤسسات الرقابية، واتباع استراتيجيات مالية مبتكرة ومستدامة، مما يؤكد أهمية تعزيز الحوكمة المالية كأداة لترشيد الإنفاق وضمان استدامة الموارد العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

4. دراسة Bouharakat Boualem, Ressa Hayet, Labsi Ali, Tedjaniam Hamza, بعنوان: "Oversight and the Fight Against Corruption to Achieve Good Governance of Public Spending", Journal for Research in Management and Developmental Diversities, Volume 8, N° 01, 2025.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الرقابة ومكافحة الفساد في تحقيق الحوكمة الجيدة للإنفاق العام، في ظل التحولات الاقتصادية العالمية وتعقد بيئة المالية العامة، وانتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري المرتبطة بإدارة الإنفاق العام، والتي تؤثر بشكل مباشر على عملية التنمية ورفاهية المواطنين.

واعتمدت الدراسة على التحليل المفاهيمي والنظري لمفاهيم الرقابة والفساد والحوكمة المالية والإنفاق العام، مع إبراز أهمية تبني آليات الرقابة ومكافحة الفساد كوسائل حديثة في الإدارة العمومية لتعزيز كفاءة إدارة الموارد العامة وتوجيهها نحو مشاريع التنمية والخدمات الأساسية.

وأظهرت نتائج الدراسة أن الرقابة ومكافحة الفساد تمثلان آليتين أساسيتين لترسيخ الحوكمة الجيدة للإنفاق العام، لما لهما من دور في بناء إدارة عمومية فعالة قادرة على إدارة الموارد المالية بكفاءة والحد من سوء استخدامها.

كما أكدت الدراسة أن تعزيز آليات الرقابة وتفعيل سياسات مكافحة الفساد يساهم في ترشيد الإنفاق العام وتحسين توجيه الموارد نحو تحقيق التنمية وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين.

5. دراسة **DINAOUI Mehdi, DIFTAR Abdelhakim**, بعنوان: **"La gouvernance financière et la pérennité des entreprises: une analyse théorique"**, **International Journal of Strategic Management and Economic Studies (IJSMES), Volume 2, Issue 5, 2023.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر الحوكمة المالية على استمرارية الشركات على المدى الطويل، مع التركيز على كيفية مساهمة ممارسات الحوكمة المالية القوية، مثل الشفافية، المساءلة، التخطيط الاستراتيجي، والإدارة الفعالة، في تحقيق الاستقرار المالي والنمو المستدام للمنظمات.

اعتمدت الدراسة على التحليل النظري والمفاهيمي للحوكمة المالية وعلاقتها باستمرارية الشركات، مع مناقشة التحديات المرتبطة بالحوكمة المالية، بما في ذلك الضغوط قصيرة المدى وتضارب المصالح، وكيفية مواجهة الشركات لهذه التحديات لضمان استدامتها.

وأظهرت نتائج الدراسة أن الحوكمة المالية تُساهم بشكل مباشر في تعزيز كفاءة الإدارة واستمرارية الأعمال، وأنها ليست مجرد مطلب تنظيمي، بل عنصر استراتيجي أساسي في ضمان بقاء وازدهار الشركات في بيئة اقتصادية متغيرة. وأوصت الدراسة الشركات بضرورة تعزيز الشفافية والمساءلة والتخطيط الاستراتيجي والإدارة الفعالة كأدوات رئيسية لضمان استدامة أعمالها وتقليل المخاطر المالية المستقبلية، معتبرة أن الحوكمة المالية تمثل ركائز أساسية في استراتيجية النمو المستدام للشركات.

6. دراسة **Philip Abiel, Salome Musau**, بعنوان: **"Public Budget Management Techniques and Financial Governance"**, **African Journal of Emerging Issues (AJOE), Volume 5, Issue 17, 2023.**

هدفت هذه الدراسة إلى مراجعة الأدبيات المتعلقة بتقنيات إدارة الميزانية العامة والحوكمة المالية، بهدف إبراز الفجوات المعرفية في مجال تقنيات إدارة الميزانية العامة والحوكمة المالية التي يمكن أن تشكل أساساً للبحوث المستقبلية. اعتمدت الدراسة على مراجعة الأدبيات المرتبطة بتقنيات إدارة الميزانية العامة والحوكمة المالية، مع تحليل كيفية استخدام هذه التقنيات في المؤسسات العامة عبر العالم لتعزيز أنظمة الحوكمة المالية وتحقيق أهداف تحسين مستوى المعيشة وتقديم الخدمات للمواطنين.

وأظهرت نتائج الدراسة أن اعتماد تقنيات إدارة الميزانية العامة يسهم في تعزيز الحوكمة المالية داخل المؤسسات العامة، ويساعد على الحد من مخاطر سوء استخدام الأموال العامة وتحويلها إلى أغراض غير مخصصة لها، خاصة في ظل بيئة عمل تتسم بالتعقيد وتعدد المصالح وعدم الاستقرار السياسي وضعف الأنظمة القانونية. وأوصت الدراسة بضرورة تبني المؤسسات العامة لتقنيات واستراتيجيات فعالة لإدارة الميزانية من أجل تحسين الحوكمة المالية وضمان الاستخدام الرشيد للموارد العامة وتحقيق أهداف تقديم السلع والخدمات العامة للمجتمع.

7. دراسة Sonia Sayari, Abbassi Rabeh, بعنوان: "Governance Quality, Public Expenditure Efficiency, and Economic Growth", Journal of Modern Accounting and Auditing, Volume 18, N° 05, 2022.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز تأثير جودة الحوكمة على كفاءة الإنفاق العام ومدى انعكاس هذا الإنفاق على النمو الاقتصادي. انطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن كفاءة الإنفاق في البرامج الحكومية تتأثر بشكل كبير بجودة الحوكمة، حيث تعتمد التغيرات في الإنفاق والعوائد الناتجة عنه على مستوى الحوكمة في الدولة.

وقد اعتمدت الدراسة على عينة مكونة من 36 دولة تمت مراقبتها خلال الفترة من 1996 إلى 2020، وهي فترة شهدت انتقالات سياسية ملحوظة. واستخدم الباحثون نموذجاً يربط بين الإنفاق الحكومي والعوائد المتولدة عنه في كل قطاع، مع إدراج متغير جودة الحوكمة لقياس تأثيره على كفاءة الإنفاق، باستخدام مؤشرات مثل معدلات التمدرس ومتوسط العمر المتوقع.

وأظهرت النتائج أن جودة الحوكمة تؤثر بشكل مباشر على هيكل الإنفاق العام وتوجيهه، وأن هناك علاقة ارتباط طردية بين تحسن جودة الحوكمة وكفاءة الإنفاق في البرامج الحكومية. كما بينت الدراسة أن الإنفاق الكفؤ الناتج عن حوكمة رشيدة له تأثير إيجابي ومعنوي على تحقيق النمو الاقتصادي.

واستنتجت الدراسة إلى أن كفاءة البرامج الحكومية ليست مرتبطة فقط بحجم الإنفاق، بل تعتمد بشكل كبير على جودة البيئة المؤسسية والحوكمة في الدولة، مما يؤكد أهمية تعزيز الحوكمة كأداة لترشيد الإنفاق وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة

أولاً: التعليق على الدراسات باللغة العربية

1. من حيث العلاقة بين المتغيرات:

الفصل الأول: الأدب النظري والدراسات السابقة

يتضح من خلال مراجعة الدراسات السابقة باللغة العربية أنها ركزت في مجملها على تحليل العلاقة بين الحوكمة أو مؤشرات الحكم الرشيد والإنفاق الحكومي أو كفاءة استخدام الموارد العامة. فقد تناولت بعض الدراسات أثر مؤشرات الحوكمة على الإنفاق الحكومي بصورة مباشرة مثل دراسة (زواويد، مخنان، 2025)، ودراسة (النجار، 2023)، ودراسة (بوراس، رماش، شريط، 2022)، ودراسة (جلولي، بومدين، بن سكران، 2019)، حيث سعت هذه الدراسات إلى قياس أثر مؤشرات الحوكمة المختلفة على حجم الإنفاق الحكومي أو كفاءته.

في المقابل، ركزت دراسات أخرى على إبراز دور الحوكمة في تحسين كفاءة أو إنتاجية الإنفاق العام مثل دراسة (أحمد وسلامة، 2022)، ودراسة (نزالي، لعشب، مزغيش، 2021)، ودراسة (سايح، يخلف، 2020)، إضافة إلى دراسة (أكحل، 2020) التي تناولت إصلاح المالية العامة في الجزائر في إطار الحوكمة المالية.

ورغم هذا التقارب مع موضوع دراستنا، إلا أن أغلب هذه الدراسات لم تعالج بشكل مباشر أثر الحوكمة المالية في ترشيد الإنفاق الحكومي في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) خلال فترة زمنية طويلة باستخدام نموذج قياسي، وهو ما تسعى دراستنا الحالية إلى معالجته.

2. من حيث النموذج القياسي والأداة الإحصائية:

تظهر الدراسات السابقة تبايناً واضحاً في الأدوات القياسية المستخدمة لتحليل العلاقة بين الحوكمة والإنفاق الحكومي. فقد اعتمدت بعض الدراسات على نماذج البيانات المقطعية الزمنية (Panel Data) مثل دراسة (بوراس، آخرون، 2022) ودراسة (جلولي، آخرون، 2019). كما استخدمت بعض الدراسات نماذج الانحدار وتحليل السلاسل الزمنية واختبارات السببية والارتباط مثل دراسة (النجار، 2023)، إضافة إلى دراسة (زواويد، مخنان، 2025) التي اعتمدت نموذج ARDL ونموذج تصحيح الخطأ (ECM).

في المقابل، اكتفت بعض الدراسات بالتحليل النظري أو الميداني دون استخدام نماذج قياسية متقدمة مثل دراسة (أحمد، سلامة، 2022).

أما دراستنا فقد اعتمدت على نماذج البيانات المقطعية الزمنية (Panel Data)، لملاءمته لطبيعة البيانات وتحليل العلاقة القياسية بين الحوكمة المالية وترشيد الإنفاق الحكومي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA). حيث يتيح هذا النموذج دراسة العلاقات الديناميكية بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل، بما يسهم في تقديم تفسير دقيق لأثر مؤشرات الحوكمة المالية على ترشيد الإنفاق الحكومي.

3. من حيث المنهجية المعتمدة:

الفصل الأول: الأدب النظري والدراسات السابقة

تتقاطع أغلب الدراسات السابقة مع دراستنا في اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لتفسير المفاهيم النظرية المرتبطة بالحوكمة والإنفاق العام، مثل دراسات (نزالي، وآخرون، 2021)، و(سايج، يخلف، 2020)، و(أكحل، 2020)، حيث ركزت هذه الدراسات على تحليل الإطار المفاهيمي للحوكمة المالية وآليات ترشيد الإنفاق العام. في المقابل، اعتمدت بعض الدراسات على المناهج القياسية التطبيقية من خلال تحليل البيانات الكمية واستخدام البرامج الإحصائية مثل دراسات (النجار، 2023) و(زواويد، مخنان، 2025).

أما دراستنا فتجمع بين التحليل النظري والمنهج القياسي، من خلال توظيف المنهج الوصفي التحليلي لدراسة المفاهيم المرتبطة بالحوكمة المالية، إلى جانب تطبيق نموذج قياسي لقياس أثرها على ترشيد الإنفاق الحكومي في MENA.

4. من حيث الجانب الجغرافي (موقع الدراسة):

تباينت الدراسات السابقة من حيث النطاق الجغرافي، حيث ركزت بعض الدراسات على الجزائر مثل دراسة (نزالي، وآخرون، 2021) ودراسة (أكحل، 2020) ودراسة (زواويد، مخنان، 2025)، في حين تناولت دراسات أخرى مجموعة من الدول مثل دول المغرب العربي في دراسة (بوراس، وآخرون، 2022)، أو الدول الإفريقية في دراسة (جلولي، وآخرون، 2019). كما تناولت بعض الدراسات دولاً أخرى مثل فلسطين في دراسة (النجار، 2023). أما دراستنا فتتميز بتركيزها على إطار دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) خلال الفترة (1995-2024)، وهو ما يسمح بتحليل تطور العلاقة بين الحوكمة المالية وترشيد الإنفاق الحكومي في سياق الإصلاحات المالية والاقتصادية التي شهدتها دول المنطقة خلال هذه الفترة.

5. من حيث الأهداف والنتائج:

أظهرت نتائج أغلب الدراسات السابقة وجود علاقة ذات دلالة بين الحوكمة وترشيد أو كفاءة الإنفاق الحكومي، حيث بينت بعض الدراسات أن تحسين مؤشرات الحوكمة يساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة والحد من التوسع غير الرشيد في النفقات العامة، كما أشارت دراسات أخرى إلى وجود تأثير متفاوت لبعض مؤشرات الحوكمة على الإنفاق الحكومي حسب طبيعة المؤشر والسياق الاقتصادي للدولة.

أما دراستنا فتسعى إلى تحليل أثر الحوكمة المالية على ترشيد الإنفاق الحكومي في دول MENA باستخدام نموذج قياسي يسمح بدراسة العلاقة في الأجلين القصير والطويل، بما يساهم في تقديم تحليل أكثر دقة لدور الحوكمة المالية في تحسين كفاءة إدارة المالية العامة.

ثانياً: التعليق على الدراسات باللغة الأجنبية

1. من حيث المنهجية:

تتباين الدراسات السابقة باللغة الأجنبية من حيث المناهج المعتمدة في تحليل العلاقة بين الحوكمة المالية والإنفاق العام. فقد اعتمدت بعض الدراسات على المنهج القياسي الكمي، كما هو الحال في دراسة (Hamadi, 2026) التي استخدمت نموذج ARDL لتحليل العلاقة بين مؤشرات الحوكمة المالية وترشيد الإنفاق العام في الجزائر. كما اعتمدت دراسة (Zouaouid, Mekhnane, 2025) المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لدراسة أثر الحكومة الإلكترونية على الإنفاق الحكومي. في المقابل، اتجهت دراسات أخرى إلى التحليل القانوني أو المفاهيمي، مثل دراسة (Al-Saedi, 2025) التي تناولت الإطار القانوني لتحقيق كفاءة الإنفاق الحكومي، ودراسة (Bouharakat et al, 2025) التي ركزت على دور الرقابة ومكافحة الفساد في تحقيق الحوكمة الجيدة للإنفاق العام. كما اعتمدت بعض الدراسات على مراجعة الأدبيات والتحليل النظري مثل دراسة (Abiel, Musau, 2023) ودراسة (Dinaoui, Diftar, 2023)، بينما استخدمت دراسة (Sayari, Rabeh, 2022) تحليلاً تجريبياً مقارناً لدراسة أثر جودة الحوكمة على كفاءة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي. وهو ما يبرز تنوع المقاربات المنهجية مع تقاطعها في دراسة دور الحوكمة في تحسين كفاءة الإنفاق العام.

2. من حيث أداة التحليل والمقاربات التجريبية:

اعتمدت بعض الدراسات أدوات قياسية لتحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والمالية، حيث استخدمت دراسة (Hamadi, 2026) نموذج ARDL لتحليل العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين مؤشرات الحوكمة المالية والإنفاق العام. كما استخدمت دراسة (Zouaouid, Mekhnane, 2025) نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام برنامج Eviews 9 لتحليل أثر مؤشرات الحكومة الإلكترونية على الإنفاق الحكومي. في المقابل، ركزت دراسات أخرى على التحليل المفاهيمي والنظري دون استخدام نماذج قياسية، كما في دراسة (Bouharakat et al, 2025) التي تناولت دور الرقابة ومكافحة الفساد في تعزيز الحوكمة الجيدة للإنفاق العام، ودراسة (Dinaoui, Diftar, 2023) التي حللت أثر الحوكمة المالية على استمرارية الشركات من منظور نظري، إضافة إلى دراسة (Abiel & Musau, 2023) التي اعتمدت مراجعة الأدبيات المتعلقة بتقنيات إدارة الميزانية العامة والحوكمة المالية.

3. من حيث الفترة الزمنية:

الفصل الأول: الأدب النظري والدراسات السابقة

تباينت الفترات الزمنية التي تناولتها الدراسات السابقة، حيث اعتمدت بعض الدراسات على فترات زمنية طويلة تسمح بتحليل تطور العلاقة بين المتغيرات عبر الزمن. فقد غطت دراسة (Hamadi, 2026) الفترة 1996-2023 في الجزائر، بينما تناولت دراسة (Zouaouid, Mekhnane, 2025) الفترة 2003-2023. أما دراستنا الحالية فقد شملت الفترة 1995-2024، وهي فترة زمنية ممتدة تسمح بتحليل تطور الحوكمة المالية وتأثيرها على ترشيد الإنفاق الحكومي في دول MENA عبر مراحل اقتصادية مختلفة.

4. من حيث عينة الدراسة:

تختلف الدراسات السابقة من حيث طبيعة العينة المدروسة، حيث ركزت بعض الدراسات على حالة دولة واحدة، بينما اعتمدت دراسات أخرى على عينات متعددة الدول. فقد ركزت دراستنا ودراسة (Hamadi, 2026) ودراسة (Zouaouid, Mekhnane, 2025) على حالة الجزائر، مما يسمح بتحليل معمق للسياسات المالية والحوكمة في السياق الوطني. في المقابل، اعتمدت دراسة (Sayari, Rabeh, 2022) على عينة مكونة من 36 دولة، وهو ما يتيح مقارنة أوسع بين الدول وتحليل تأثير جودة الحوكمة على كفاءة الإنفاق العام في سياقات اقتصادية مختلفة.

5. من حيث الإطار الجغرافي:

تباينت الدراسات السابقة من حيث الإطار الجغرافي الذي تناولته. فقد ركزت بعض الدراسات على السياق الوطني مثل الجزائر كما في دراستنا ودراسة (Hamadi, 2026) ودراسة (Zouaouid, Mekhnane, 2025)، في حين اتجهت دراسات أخرى إلى تحليل الظاهرة على نطاق أوسع يشمل عدة دول، كما في دراسة (Sayari, Rabeh, 2022) التي تناولت مجموعة من الدول لتحليل العلاقة بين جودة الحوكمة وكفاءة الإنفاق العام. كما ركزت بعض الدراسات على الجوانب المؤسسية والقانونية للحوكمة المالية دون الارتباط بدولة محددة، كما في دراسة (Al-Saedi, 2025).

6. من حيث المتغيرات المعتمدة:

تباينت الدراسات السابقة في طبيعة المتغيرات المستخدمة في تحليل العلاقة بين الحوكمة والإنفاق العام. فقد اعتمدت بعض الدراسات على مؤشرات الحوكمة المالية العالمية مثل فعالية الحكومة، جودة التنظيم، مكافحة الفساد، والصوت والمساءلة، كما في دراسة (Hamadi, 2026). بينما ركزت دراسات أخرى على متغيرات مرتبطة بالتحول الرقمي والحكومة الإلكترونية مثل مؤشر البنية التحتية للاتصالات (TII) ومؤشر رأس المال البشري

الفصل الأول: الأدب النظري والدراسات السابقة

(HCI) ومؤشر الخدمات عبر الإنترنت (OSI) كما في دراسة (Zouaouid, Mekhnane, 2025). في حين ركزت دراسات أخرى على الجوانب المؤسسية والقانونية للحكومة المالية أو تقنيات إدارة الميزانية العامة. أما دراستنا الحالية فتتركز على تحليل دور مؤشرات الحوكمة المالية في ترشيد الإنفاق الحكومي في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) خلال الفترة 1995-2024، وهو ما يسمح بفهم أكثر دقة لكيفية تأثير الحوكمة المالية على كفاءة استخدام الموارد المالية العامة.

7. من حيث النتائج والأثر:

رغم اختلاف النتائج، هناك اتفاق على الدور الحاسم للحكومة المالية في ترشيد الإنفاق العام وتحقيق استدامة الموارد. أظهرت دراسة (Hamadi, 2026) تأثيرًا إيجابيًا لفعالية الحكومة والصوت والمساءلة، وسلبًا لجودة التنظيم ومكافحة الفساد، فيما بينت (Zouaouid, Mekhnane, 2025) أهمية البنية التحتية الرقمية مقابل تحديات رأس المال البشري.

تلقتي دراستنا مع هذه الدراسات في المنهج التحليلي والاهتمام بالعلاقة بين الحوكمة المالية وكفاءة الإنفاق، في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) ضمن إطار زمني ممتد (1995-2024) وفي سياق محدد، مع استخدام نماذج البيانات المقطعية الزمنية (Panel Data)، ما يمنحها بُعدًا تطبيقيًا ويسد فجوة معرفية في الأدبيات.

ثالثًا: ما يميز دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة

- وفقًا لاستطلاعنا، تُعد هذه الدراسة بمثابة أول عمل بحثي تطبيقي يتم إنجازه في جامعة غرداية - في حدود علم الطالبة - يركز بشكل شامل على دور الحوكمة المالية في ترشيد الإنفاق الحكومي خلال فترة زمنية (1995-2024). وتمثل هذه الدراسة خطوة رائدة نحو إثراء المعرفة الأكاديمية في مجال الحوكمة المالية وتحليل أثر مؤشرات الحوكمة على الأداء المالي العام، ضمن سياق منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA).
- تميزت دراستنا بالتركيز على مؤشرات الحوكمة المالية بشكل مباشر، والتي تشمل فعالية الحكومة، الصوت والمساءلة، جودة التنظيم، ومكافحة الفساد، وربطها بنسبة النفقات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر على مستوى ترشيد الإنفاق. كما تناولت الدراسة العلاقة في الأجلين القصير والطويل، وهو ما لم تقدمه أغلب الدراسات السابقة التي اقتصرَت غالبًا على التحليل طويل الأجل أو على دولة واحدة أو متغيرات جزئية.

الفصل الأول: الأدب النظري والدراسات السابقة

• اعتمدت دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي مدعوم بالأسلوب القياسي الكمي، من خلال نماذج البيانات المقطعية الزمنية (Panel Data)، لضمان دقة تحليل العلاقة بين متغيرات الحوكمة المالية والإنفاق الحكومي. ويتيح هذا الأسلوب قياس التأثير الديناميكي والمتوازن للمتغيرات عبر الزمن، مما يجعل النتائج أكثر موثوقية وقابلة للتطبيق العملي في صياغة السياسات المالية.

• تميزت الدراسة أيضاً باستخدام مصادر بيانات رسمية ودقيقة، شملت تقارير البنك الدولي ومؤشرات Heritage Foundation، وتم تحليلها باستخدام برنامج Eviews 12، ما أتاح رصد التغيرات المالية والحوكمة على مدى فترة طويلة ومقارنة نتائجها عبر الزمن، وهو ما لم توفره بعض الدراسات السابقة التي اقتصرَت على فترات زمنية أقصر أو بيانات جزئية.

• أخيراً، تُعد هذه الدراسة من بين الدراسات القليلة – في حدود علم الطالبة – التي دججت التحليل النظري لمفاهيم الحوكمة المالية مع التحليل القياسي التطبيقي في سياق منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، مما يساهم في إبراز قيمة التطبيق المحلي للأطر النظرية العالمية، ويقدم نتائج عملية يمكن أن تدعم صناع القرار في ترشيد الإنفاق وتحسين الأداء المالي العام.

خلاصة الفصل:

تناولنا في الفصل الأول التأصيل المفاهيمي والنظري لمتغيرات الدراسة، بدءًا بتوضيح ماهية الحوكمة المالية كأحد الآليات الحديثة في تعزيز الشفافية والمساءلة والارتقاء بكفاءة إدارة الموارد المالية العامة، وانتهاءً بتقديم مفهوم ترشيد الإنفاق الحكومي وأهميته في تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد المالية العامة، مع التطرق إلى أهدافه وضوابطه وعناصره ومتطلباته ومجالات تطبيقه.

كما تطرّق الفصل إلى أهم الأطر النظرية التي فسّرت دور الحوكمة المالية في تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي وترشيد استخدام المال العام. ثم خُتم الفصل بعرض أهم الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة، مع تحليلها والتعليق عليها وإبراز ما يميز الدراسة الحالية عنها، مما مهد لبناء الإطار التطبيقي للدراسة الحالية.

**الفصل الثاني: الدراسة
القياسية لأثر الحوكمة المالية
في ترشيد الإنفاق الحكومي
على دول MENA للفترة من
1995 إلى 2024**

تمهيد:

لقد أثبتت النماذج القياسية نجاحها في المجال الاقتصادي والذي تزامن مع تعقد المشاكل من النواحي الاجتماعية والاقتصادية على مر السنين، حيث تعتمد العديد من الدراسات استعمال هذه الأدوات الإحصائية من أجل الحصول على نتائج دقيقة تمكن صانع القرار من اتخاذ قرارات سليمة واستخدمت هذه النماذج بشكل كبير من قبل الباحثين الأكاديميين وصانعي السياسات على حد سواء نظراً لما لها من أهمية في تخطيط متطلبات الاقتصاد، فلقد شهد هذا الميدان تطورات في نماذجه نتيجة لتضافر جهود الباحثين في المجال فتلك التطورات دفعت العديد من الدول أن تضعها ضمن أولوياتها في إدارة وتخطيط الاقتصاد، ففي هذا الشأن يعتبر تحليل بيانات البانل المقطعية من أبرز هذه الطرق القياسية وعليه نهدف من خلال هذا الفصل إلى قياس أثر الحوكمة المالية في ترشيد الانفاق الحكومي: دراسة قياسية لدول MENA للفترة من 1995 إلى 2024، من أجل الوصول إلى أهداف الدراسة القياسية بشكل منهجي دقيق سيتم استخدام تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (PANAL DATA) والذي يعتبر من الطرق العلمية، سيتم من خلاله استخدام نماذج البانل الساكن الثلاثة، حيث يشير الأول إلى نموذج الانحدار التجميعي (POLS)، أما الثاني فيشير إلى نموذج الأثر الثابت (FEM) في حين يتمثل النموذج الثالث في الأثر العشوائي REM هذه النماذج سنقوم بالمفاضلة بينها، وهذا اعتماداً على بعض الاختبارات الإحصائية فإننا نعمل في البداية على اختبار إمكانية وجود أثر فردي ضمن العينة المدروسة، ويكون هذا على أساس اختبار من نوع فيشر الذي تكون فيه فرضية العدم تلائم نموذج التجانس الكلي، كما تسمح هذه الأخيرة بتحليل ديناميكي لاختلاف في سلوك مفردات العينة، وعليه يتم من خلال هذا الفصل التطرق إلى:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

المبحث الثاني: النمذجة القياسية لأثر الحوكمة المالية في ترشيد الانفاق الحكومي: دراسة قياسية على دول

MENA للفترة من 1995 إلى 2024

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الحوكمة المالية في ترشيد الانفاق الحكومي

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

تُمثل المرحلة التطبيقية محورًا أساسيًا في البحث العلمي، إذ يتم من خلالها الانتقال من الإطار النظري والمفاهيمي إلى اختبار الفرضيات وتحليلها اعتمادًا على أساليب كمية وإحصائية دقيقة. وفي هذا الإطار، يهدف هذا المبحث إلى توضيح المنهجية المعتمدة في الدراسة من خلال ثلاثة مطالب رئيسية؛ حيث يتناول المطلب الأول مصادر البيانات المستخدمة، بينما يركز المطلب الثاني على الأسلوب القياسي المعتمد والأسس العلمية لاختيار نموذج -PANAL ARDL، في حين يُخصص المطلب الثالث لدراسة وتحليل تطور المتغيرات الأساسية للدراسة خلال الفترة الزمنية محل التحليل، بما يسهم في توفير قاعدة تفسيرية للنتائج التطبيقية اللاحقة.

المطلب الأول: مصادر جمع البيانات

اعتمدت الدراسة على نوعين أساسيين من البيانات، هما: البيانات الأولية والبيانات الثانوية. وتُعرف البيانات الأولية بأنها المعلومات التي يتم الحصول عليها مباشرة من مصادرها الأصلية لأول مرة، مثل الاستبيانات، المقابلات، الملاحظات الميدانية، أو التقارير الرسمية، وهو ما يمنحها درجة مرتفعة من الدقة والموثوقية. وفي إطار هذه الدراسة، تم الحصول على بيانات المتغيرات المستقلة من قاعدة بيانات مؤسسة (Heritage Foundation)، بينما جرى استخراج بيانات المتغير التابع من قاعدة بيانات البنك الدولي الخاصة بالدول محل الدراسة. ويوضح الجدول الموالي مختلف المتغيرات المعتمدة ومصادر بياناتها.

الجدول (II-1): مصادر جمع بيانات متغيرات الدراسة

نوع المصدر	جهة الإصدار	المتغير	البُعد
مصدر أولي / دولي	Heritage Foundation	الحوكمة المالية: المستقل 1	الانفاق الحكومي (GS)
مصدر أولي / دولي	Heritage Foundation	الحوكمة المالية: المستقل 2	نزاهة الحكومة (GI)
مصدر أولي / دولي	Heritage Foundation	الحوكمة المالية: المستقل 3	عبء الضرائب (TBT)
مصدر أولي / دولي	Heritage Foundation	الحوكمة المالية: المستقل 4	حرية السياسة النقدية (MF)
مصدر أولي / دولي	Heritage Foundation	الحوكمة المالية: المستقل 5	حرية الاستثمار (IF)
مصدر أولي / دولي	Heritage Foundation	الحوكمة المالية: المستقل 6	حرية التجارة (TF)
مصدر أولي / دولي	Heritage Foundation	الحوكمة المالية: المستقل 7	حرية الأعمال (BF)

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الحوكمة المالية في ترشيد الانفاق الحكومي

مصدر أولي/ دولي	البنك الدولي	الانفاق الحكومي: التابع	نسبة النفقات النهائية للاستهلاك العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (DP)
مصدر ثانوي/ نظري	الكتب، الأطروحات الجامعية، المقالات العلمية المحكمة، والأبحاث المقدمة في المؤتمرات العلمية.		

المصدر: من إعداد الطالبة

أما البيانات الثانوية، فهي البيانات التي سبق جمعها ومعالجتها وتحليلها من طرف باحثين أو مؤسسات أخرى ضمن دراسات وأبحاث سابقة، وتُعد مصدرًا أساسيًا يعتمد عليه الباحث في دعم الجانب النظري للدراسة وفهم أبعاد المتغيرات محل البحث، خاصة في الحالات التي يصعب فيها الحصول على بيانات أولية. كما تُمكن هذه البيانات من إجراء مقارنات بين نتائج الدراسة الحالية ونتائج الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع.

وتتضمن المصادر الثانوية العديد من المراجع العلمية، مثل الكتب، الرسائل والأطروحات الجامعية، المقالات العلمية المحكمة، إضافة إلى البحوث وأوراق العمل المقدمة في المؤتمرات والملتقيات العلمية. وتبرز أهمية هذه المصادر بشكل أكبر في الدراسات ذات البعد النظري أو البحوث التي تعتمد على تحليل المؤشرات والبيانات الكلية، كدراسات الاقتصاد الكلي والدراسات المقارنة على المستوى الدولي.

المطلب الثاني: الأسلوب الإحصائي المستخدم في الدراسة

اختيار المنهجية الملائمة خطوة محورية في إنجاز الجانب التطبيقي لأي دراسة علمية، إذ يُسهم في تحديد نوع البيانات المطلوبة، واختيار أدوات التحليل الإحصائي المناسبة التي تساعد على الوصول إلى نتائج دقيقة يمكن تفسيرها في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة، بما يعزز من تحقيق أهداف البحث.

أولاً: تعريف بيانات البانل

وفي هذا السياق، اعتمدت الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، أو تسمى بيانات البانل "Data Panel" والتي تعرف على أنها مجموعة من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة من الأفراد في عدة فترات زمنية، بحيث تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في نفس الوقت. فبالنسبة للبيانات المقطعية "Data section-Cross" فهي تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة، ومن هنا تكمن أهمية استخدام بيانات البانل كونها تأخذ بعين الاعتبار بعدين، البعد المقطعي والبعد الزمني، وبالتالي تحتوي على معلومات إضافية ضرورية لتحسين دقة التقدير، فإذا كانت الفترة الزمنية نفسها لجميع الوحدات المقطعية حينها

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الحوكمة المالية في ترشيد الانفاق الحكومي

تسمى "بيانات بانل متوازنة Data Panel Balanced"، أما إذا اختلفت الفترة الزمنية من مقطع فردي إلى آخر نكون بصدد التطرق ببيانات بانل غير متوازنة "Data Panel Unbalanced"³⁹.

وتشير بعض الدراسات السابقة إلى استخدام البعض تسميات أخرى لبيانات البانل نذكر منها البيانات المدجة المشتركة "Data Sectional-Cross Pooled"، والتي تشتمل على أعداد كبيرة من المفردات، كما تسمى أيضاً ببيانات "Data Longitudinal" عندما تحتوي على سلسلة زمنية طويلة.

ثانياً: أهمية استخدام بيانات البانل

حظيت بيانات البانل باهتمام كبير في الجانب القياسي في الآونة الأخيرة، لأنها تأخذ في الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعة على حد سواء في البيانات المتعلقة بعينة الدراسة، ويتفوق تحليل البانل على تحليل البيانات الزمنية بمفردها أو البيانات المقطعية بمفردها بالعديد من الإيجابيات⁴⁰، وعليه تكمن أهمية تحليل البانل حسب ما جاء به Hsiao 2003 فيما يلي:⁴¹

- ✓ التحكم في التبيان الفردي، الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية والذي يفضي إلى نتائج متحيزة.
- ✓ تتضمن بيانات البانل محتوى معلوماتي، أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية. ومن جانب آخر، تتميز بيانات البانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل.
- ✓ توفر بيانات البانل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل، التي قد تخفيها بيانات المقطعية، كما أنها أيضاً تعتبر مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية، مثل الظواهر الاقتصادية، ومن جهة أخرى يمكن من خلال بيانات البانل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية أخرى.
- ✓ من خلال بيانات البانل يمكن دمج السلاسل الزمنية مع الملاحظات المأخوذة في شكل عينات، فإن نماذج البيانات المقطعية تكون أكثر معلوماتية ودقة كونها تأخذ أكبر قدر من المعلومات.

³⁹ أيمن العشعوش، "اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل - اختبارات الجيل الأول - تطبيق على عينة من الدول النامية"، جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، مجلة سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 39، العدد 05، 2017، ص 52.

⁴⁰ سراح ماصو، "تأثير السلوك التمويلي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - دراسة قياسية للمؤسسات الاقتصادية المدرجة في مؤشر S&P500"، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة الصديق بن يحيى جبجل، 2021-2022، ص 240.

⁴¹ Badi H. Baltagi, « Econometric Analysis of Panel Data », 3rd ed. John Wiley & Sons, Ltd. 2005, PP 4-9.

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الحوكمة المالية في ترشيد الانفاق الحكومي

✓ أن نماذج بيانات العينات تمكنا من اكتشاف وتوضيح وقياس بكل سهولة الآثار التي يمكن ملاحظتها في السلاسل الزمنية أو في بيانات العينات الفردية.

✓ أن النماذج الخاصة بالبيانات المقطعية تسمح بدراسة مواضيع وإشكاليات معقدة.

✓ تمكن بيانات البانل الباحث من دراسة مشاكل يستحيل دراستها باستخدام البيانات العرضية أو السلاسل

الزمنية، بحيث تساعد في منع ظهور مشكلة انعدام ثبات التباين حد الخطأ "**Heteroscedasticity**"

الشائعة الظهور عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير النماذج القياسية ، فبخلاف السلاسل الزمنية

للاقتصاد الكلي فإن نماذج البانل تجعل من الممكن تحليل السلوك عند مستوى الوحدات الفردية مع ضبط انعدام

التجانس بينهما ، لأن كل واحد من المصادر الهامة لانعدام التجانس لبيانات المقطع العرضي هو حذف معلومات

ثابتة نسبياً من الوحدات الفردية ، ومن هنا تظهر أهمية استخدامها لأنها تأخذ بعين الاعتبار ما يسمى "بعدم

التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ" الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية⁴².

✓ إن استخدام معطيات بيانات البانل سيتيح التخفيف من مشكلة التعدد الخطي⁴³.

ثالثاً: نماذج الانحدار الأساسية لبيانات البانل

نفرض أن Y هو المتغير التابع متغير الاستجابة و X_1 و X_2 متغيرين مستقلين، ولنفترض أن لدينا N

وحدة مقطعية و T فترة زمنية. نستخدم نموذج الانحدار الآتي:

$$y_{it} = \beta_1 + \beta_2 x_{1it} + \beta_3 x_{2it} + \mu_{it}$$

$$t=1,2,..., i=1 T,2,...,N...(1)$$

حيث يشير الدليل i إلى الوحدة المقطعية i والدليل t إلى الفترة الزمنية، يكون تقدير المعادلة (1) بالافتراضات

الموضوعة حول معلمات كل من الحد الثابت β_1 ومعلمتي الميل β_3 وكذلك حول حد الخطأ u_{it} يمكن استعراض

بعض من هذه الافتراضات:

✓ افتراض ثبات معلمات الحد الثابت والميل زمنياً ومقطعياً، وبالتالي فإن حد الخطأ سيمثل جميع الاختلافات الزمنية

والمقطعية؛

✓ ثبات معلمات الميل وتغير معمة الحد الثابت بين الوحدات المقطعية؛

⁴² Peracchi. F, « Econometrics », England, John Wiley et Sons LTD, 2001, p 397.

⁴³ قليل زينب، "تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل في الفترة 1980-2013"، أطروحة

دكتوراة الموسم 2015-2016، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، ص 219.

✓ ثبات معلمات الميل وتغير معمة الحد الثابت بين الوحدات المقطعية وعبر الزمن أيضا؛

✓ عدم ثبات جميع المعلمات وتقلبها ما بين الوحدات المقطعية؛

✓ عدم ثبات جميع المعلمات وتقلبها ما بين الوحدات المقطعية وما بين الزمن؛

سنستعرض فيما يأتي أهم النماذج المستخدمة في انحدار بيانات البانل والتي تستند بشكل أو بآخر على بعض من

الافتراضات السابقة.⁴⁴

1. نموذج الانحدار التجميعي المشترك THE POOLED REGRESSION:

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج البيانات الطويلة، حيث تكون فيه جميع المعاملات $\beta_0(i); \beta_j$ ، ثابتة

لجميع الفترات الزمنية (يهمل أي تأثير للزمن)، بإعادة كتابة النموذج في المعادلة 1 نحصل على نموذج الانحدار

التجميعي وبالصيغة الآتية:

$$y_{it} = \beta_0 + \sum_{j=1}^k \beta_j x_{j(it)} \dots (2) \dots i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, \dots, t$$

مع افتراض أن: $E(\epsilon_{it}) = 0$ و $\text{var}(\epsilon_{it}) = \sigma^2$ نستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير

معلمات النموذج⁴⁵، بعد أن ترتب القيم الخاصة بمتغير الاستجابة والمتغير التوضيحي بدءاً من أول مجموعة بيانات

مقطعية وهكذا وبحجم مشاهدات مقدره $(N \times T)$.⁴⁶

من أهم عيوب هذا النموذج افتراض ثبات قيمة معمة الحد الثابت لجميع المقاطع المستخدمة، ولكي نأخذ

بعين الاعتبار الطبيعة الخاصة لكل وحدة مقطعية، نحتاج استخدام نموذج التأثيرات الثابتة.

2. نموذج الأثر الثابت The fixed effects model:

يأخذ بعين الاعتبار هذا النموذج الميل المقطع من وحدة إلى أخرى لمشاهدات المقطع العرضي ضمن العينة

المدروسة، ويكن صياغة المعادلة لنموذج التأثيرات الثابتة بالعلاقة التالية:⁴⁷

$$\dots (3) \sigma y_{it} = \alpha_1 \sigma_{1it} + \alpha_2 \sigma_{2it} + \dots + x_{it} \beta + \epsilon_{it}$$

⁴⁴ الجمال، زكريا، "اختيار النموذج في نماذج البيانات الطويلة والثابتة والعشوائية"، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية، عدد 21، 2012، ص ص 266-285.

⁴⁵ Greene, W., H., « **Econometrics Analysis** », 7th ed., Pearson Education, Inc., 2012.

⁴⁶ جمال يحيى الجمال، "اختيار النموذج في نماذج البيانات الطويلة والثابتة"، مجلة العراقية للعلوم الاحصائية، العدد 21، 2012، ص 271.

⁴⁷ Dinardo, John & Johnston, jack, « **Econometrics Methods** », Fourth Edition, McGraw- Hill Companies Inc, New York, 1997, p 397.

نلاحظ أن المعادلة السابقة لا تشمل على الحد الثابت العام α وذلك لتجنب الازدواج التام بين هذا الحد وبين المتغيرات الصورية المكونة للعينة محل الدراسة، وبالإضافة للمتغيرات الصورية للمعادلة السابقة تصبح على النحو التالي:⁴⁸

$$y_{it} = \sum_{j=1}^N \alpha_j \sigma_{1j} + x_{it} \beta + \varepsilon_{it} \dots (4)$$

ويطلق على هذه المعادلة نموذج المربعات الصغرى المشترك على متغيرات صورية "leas squares with dummy"، حيث يتم تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، ويكون العدد الكلي لمعاملات الانحدار المقدرة عبارة عن عدد معاملات انحدار الصورية المساوية للظاهرة المكونة للعينة محل لدراسة، ومعامل الميل للمتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج.⁴⁹

3. نموذج التأثيرات العشوائية Random Effect:

في نموذج التأثيرات الثابتة يكون حد الخطأ ε_{it} ذات التوزيعات الطبيعية بوسط مقداره صفر وتبيان مساوي إلى ε^2 ولكي تكون معلمات نموذج التأثيرات الثابتة صحيحة وغير متحيزة عادة ما يفرض أن تباين الخطأ ثابت متجانس لجميع المشاهدات المقطعية وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من مجاميع المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة، يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية نموذجاً ملائماً في حالة وجود خلل في أحد الفروض المذكورة أعلاه في نموذج التأثيرات الثابتة.⁵⁰

في نموذج التأثيرات العشوائية سوف يتم استخدام مع معامل القطع $\beta_{0(i)}$ كمتغير عشوائي لمعدل مقداره μ أي:

$$\beta_{0(i)} = \mu + v_i, i = 1, 2, \dots, N \dots (5)$$

بتعويض المعادلة 5 في المعادلة 3 نحصل على نموذج التأثيرات العشوائية وبالشكل التالي:

$$y_{it} = \mu + \sum_{j=1}^k \beta_j x_j(it) + v_i + \varepsilon_{it} \dots (6)$$

$i, 1, 2, \dots, N \quad t, 1, 2, \dots, T$

⁴⁸ Hsiao, Cheng, « **Analysis of Panel Data** », Second Edition, United Kingdom the University Press, Cambridge, 2003, p 96.

⁴⁹ Bader, Shahda, Said, hamdan, « **The Role FDI on Economic Development in the Arab Countries Panel Data Approach** », Global Journal of Economic and Business ,vol (1), 2016, P 8.

⁵⁰ Gujarati , « **Basic Econometrics** », 4th ed, The McGraw–Hill Companies, 2004, .P 150.

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الحوكمة المالية في ترشيد الانفاق الحكومي

حيث أن v_i : يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية، يطلق على نموذج التأثيرات العشوائية أحياناً نموذج الخطأ، بسبب أن النموذج في المعادلة 6 يحتوي على مركبتين للخطأ هم v_i ، ε_{it} ، يمتلك نموذج التأثيرات العشوائية خواص رياضية منها أن:

$$VAR(v_i) = \sigma v^2 \quad E(v_i) = 0 \quad VAR(\varepsilon_{it}) = \sigma \varepsilon^2 \quad E(\varepsilon_{it}) = 0$$

ليكن لدينا حد الخطأ المركب الآتي:

$$W_{it} = v_i + \varepsilon_{it} \dots$$

حيث أن:

$$E(w_{it}) = 0 \\ VAR(w_{it}) = \sigma v^2 + \sigma \varepsilon^2$$

تفشل طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير نموذج التأثيرات العشوائية كونها تعطي مقدرات غير كفؤة ولها أخطاء قياسية غير صحيحة، مما يؤثر في اختيار الملمات كون أن التبيان المشترك بين w_{it} و w_{is} ولا يساوي الصفر أي:

$$COV(w_{it}, w_{is}) = \sigma v^2 \neq 0 \quad t \neq s$$

لغرض تقدير ملمات نموذج التأثيرات العشوائية بشكل صحيح عادة ما تستخدم طريقة المربعات الصغرى المعممة "Generalized least squares GLS"⁵¹.

4. تقدير واختيار نموذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية:

تعتبر هذه المرحلة أهم مراحل بناء نموذج القياس الاقتصادي، لكن قبل القيام بها يتوجب اختيار استقرارية السلاسل لمتغيرات الدراسة، ذلك أن وجود جذر الوحدة في المعطيات يمكن أن يؤثر على عملية التقدير وتكمن هذه المشكلة فيما يلي:⁵²

- ✓ وجود انحدار زائف بين متغيرات نموذج الانحدار.
- ✓ السمات التقاربية العامة لمقدرات.
- ✓ تتضمن الدراسات المتعلقة بجذور الوحدة لبيانات البائل على جيلين من الاختبارات، وتستند اختبارات الجيل الأول على فرضية الاستقرارية بين الوحدات المقطعية، أما اختبارات الجيل الثاني فقد استغنت عن فرضية الاستقرارية، تمتاز اختبارات جذر الوحدة لبيانات البائل مقارنة باختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية بوجود

⁵¹ Greene, W., H., 2012, « **Econometrics Analysis** », 7th ed., Pearson Education, Inc., N

⁵² Michel, LUBRANO, « **cours des séries temporelles, chapitre IV : tests de racine unitaire** », Université de Paris, Septembre 2005, P 02.

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الحوكمة المالية في ترشيد الانفاق الحكومي

محتوى معلوماتي مقطعي وزمني معا، مما يؤدي إلى نتائج أكثر دقة فيما يتعلق بالاستقرارية، فهناك مسألة مرتبطة ببيانات البانل، وهي اشكالية الارتباط بين الوحدات المقطعية والتي على أساسها تم تقسيم اختبارات جذر الوحدة إلى جيلين، كما هو موضح في الجدول أدناه، ونستعرض فيما يلي بعض من هذه الاختبارات المطورة الخاصة بالجيل الأول والتي تعد الأكثر استعمالا وانتشارا بهدف الكشف عن خواص السلاسل الزمنية لمتغيرات البانل واختبار وجود جذر الوحدة، والتي تقوم على فرضية الاستقلالية بين المفردات⁵³.

الجدول (II-2): اختبارات جذر الوحدة في معطيات البانل

اختبارات الجيل الأول: الاستقلالية بين المفردات	
levin and lin (1992-1993) اختبار	1- تحديد متجانس لجذر الانحدار الذاتي
levin and lin and cho (2000) اختبار	
hanis and tzavalis (1999) اختبار	
lm, pesaram and shin (1997, 2022,2003) اختبار	2- تحديد غير متجانس لجذر الانحدار الذاتي
Wu and Maddala (1999) اختبار	
Choi (1999,2001) اختبار	
Hadri (2000) اختبار	
(2001) Henin, Jolivaldt and Nguyen اختبار	3- اختبار التسلسلي
اختبار الجيل الثاني: ارتباط بين المفردات	
Ng Bai (2011)	1- اختبارات مبنية على أساس نماذج عاملية
Peroon (2004)	
Sul philips(2003)	
Pesaran (2003)	
Choi (2002)	
O’connell (1998)	02 - طرق أخرى
Chang (2004.2022)	

المصدر: Ibid, P4

رابعاً: اختبارات التكامل المتزامن

1. تعريف التكامل المتزامن

⁵³ أيمن العشعوش، "اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل (اختبارات الجيل الأول) تطبيق على عينة من الدول النامية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 39، العدد 5، 2017، ص 55.

تفترض بعض الدراسات التطبيقية السابقة التي تستخدم بيانات سلسلة زمنية أن هذه السلسلة مستقرة أو ساكنة، إذ تتحدد صفة الاستقرار بناءً على بعض الخصائص الإحصائية، أما في حالة تقدير علاقة انحدار بين عدد من المتغيرات باستخدام بيانات سلسلة زمنية وكانت بيانات السلسلة الزمنية هذه المتغيرات غير مستقرة، فمن الممكن ألا تكون هاجس انحدار المقدرة، أي يكون انحدار زائفاً، ويحدث هذا حتى إذا كان معامل التحديد R^2 للعلاقة المقدرة عاليا نسبيا وقيم t المحسوبة كبيرة⁵⁴.

2. طرق اختبار التكامل المتزامن

1.2. اختبار بدروني (Pedroni)

اقترح (Pedroni, 1999) اختبار للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المفسرة، إما في مستواها الأول أو من الدرجة الأولى، ويركز هذا الاختبار على تقدير البواقي، بوجود علاقة الأجل الطويل للنموذج، لقد عمل بدروني على تطوير مجموعتين من الإحصائيات، أربعة منها ذات صلة بإحصائيات البانل (PANALSTATISTICS)، والتي يسميها باختبار البعد الداخلي والثلاثة الباقية خاصة بإحصائيات المجموعة (Group STATISTICS) ويسميها باختبار البعد البيني، وكلتا الحاتين تقومان على أساس اختبار الفرضية العدمية لغياب علاقات التكامل المشترك، والاختلاف بينهما هو على مستوى صياغة الفرضيات البديلة (Pedroni, 2004)⁵⁵.

يستدعي تطبيق هذه الاختبارات التقدير المسبق للعلاقة على المدى الطويل، حيث:

$$y_{it} = d_{it} + x_{it}b_i + \mu_{it} \quad (1)$$

بحيث: d_{it} في الغالب تكون دالة كثيرة الحدود في الزمن بدرجة 1، x_{it} شعاع K متغيرة تفسيرية من المفترض أن تكون متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، عمل "Pedroni" على تطوير مجموعتين من الإحصائيات التي تسمى على الترتيب إحصائيات التكامل لبانل "Panel cointegration" statistics (P) وإحصائيات متوسط مجموعة التكامل المتزامن "Group mean cointegration statistics" (m) في الحالتين، تتمثل فرضية العدم في غياب التكامل المتزامن: $H_0 = p_i = 1 \quad \forall i$

⁵⁴ صحراوي سعيد، بن حمودة يوسف، "اختبار التكامل المتزامن كأسلوب لقياس العلاقات الاقتصادية - دراسة حالة للنموذج النقدي الأساسي لتحديد سعر الصرف في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1977/2010)"، مجلة دفاتر بوداكس، العدد 04، ص 262.

⁵⁵ ريجوان جعفر عبد الرحمان، خمي ناصر رشيد، "تقلبات أسعار النفط الخام وأثرها على الفجوة الداخلية لدول مختارة ضمن منظمة الأوبك للفترة - (1990-2014)"، مجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، المجلد 8، العدد 1، 2019، ص 384.

بحث تناظر المعامل في الانحدار التالي:

$$\hat{\mu}_{i,t} = p_{it}\hat{\mu}_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t}$$

$\hat{\mu}_{i,t}$: هي بواقي النموذج 1 هاتين الفئتين من الاختبارات تختلف من حيث صياغة الفرضيات البديلة تأخذ الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_1^0: p_i = p < 1, \forall_i \\ H_1^m: p_i = p < 1, \forall_i \end{cases}$$

يوضح "Pedroni" بأنه في حالة $T > 100$ تكون قوة هذه الاختبارات كافية، أما في الحالة التي يكون فيها البعد الزمني أصغر من $T > 20$ ، ويمكن القول بمعنى آخر بأنه إذا كانت الإحصائية المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة للقانون الطبيعي عند مستوي α % (القيمة الجدولية)، يتم رفض فرضية عدم لغياب التكامل المتزامن، كما يشير "Pedroni" إلى توضيح كيفية إحصائيات هذه الاختبارات العلمية وغير العلمية.

2.2. اختبار جوهانسن (Johansen)

ما يميز هذا الاختبار هو تفوقه على اختبار أنجل غرانجر للتكامل المشترك، نظراً لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، والأهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عما إذا كان هناك تكاملاً مشتركاً فريداً، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهمية في نظرية التكامل المشترك حيث تشير إلى أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد، فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل محل للجدل⁵⁶.

في هذا الشأن، يتم اختبار وجود توازن طويل الأجل بين السلسلتين المستقرتين ومن نفس الرتبة على الرغم من وجود اختلال في الأجل القصير، من خلال اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام منهجية (جوهانسن، Johansen) و (جوهانسن-جوسليوس، Johansen and Juselius)، المستخدمة في النماذج التي تتكون من أكثر من متغيرين، والتي تعتبر أفضل حتى في حالة وجود متغيرين فقط، لأنها تسمح بالآثار المتبادل بين المتغيرات موضع الدراسة، ويفترض أنها غير موجودة في منهجية (أنجل-جرانجر، Engle – Granger) ذات الخطوتين⁵⁷.

كما أنه يقوم على أساس الاختبارات المتقدمة من قبل "Johansen" ويفرض أن:

⁵⁶ قليل زينب، "مرجع سبق ذكره"، ص 216.

⁵⁷ كنعان عبد اللطيف، انسام خالد حسن الجبوري، "دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 23، 2012، ص 157.

$$\overline{LR}(r/k) = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^n LR_i(r/k)$$

حيث: r هي رتبة التكامل المتزامن.

3. طريقة تقدير انحدار التكامل المشترك

توجد العديد من طرق تقدير انحدار التكامل المشترك، لكن في موضوعنا سوف يتم التطرق إلى طريقتين للتقدير وهي الآتي:

1.3. طريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل (FMOLS)

هي طريقة تصحيح لاملعلمية لطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية Ordinary Least Square Method أوجدها كل من الباحث، "Phillips and Hansen (1990)"، وكذا الباحث Phillips (1995)، في محاولة التخلص من التحيز من الدرجة الثانية، إذ أن الفكرة الأساسية لهذه الطريقة هي الحصول على وسيط غير متحيز ومقارب للتوزيع الطبيعي "Asymptotically Normal" تركز هذه الطريقة على إجراء تحويلات في المتغير المعتمد "تصحيح لا معلمي" وفي الخطوة الثانية يتم تصحيح مقدرات طريقة الـ "OLS" في الانحدار لتعديل (Y_t) لذلك سميت بطريقة المربعات الصغرى المعدلة "FMOLS"، ليكون لدينا نموذج الانحدار التالي⁵⁸:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 x_t + \varepsilon_t = \theta z_t + \varepsilon_t$$

$$\Delta X_t = \mu_t$$

إذ أن:

$$t = 1, \dots, T$$

$$z_t = (1, x_t')'$$

$$\theta = (\beta_0, \beta_1)$$

X_t و Y_t سلاسل زمنية ذات أبعاد من $n \times 1$

$$V_t = [\varepsilon_t, u_t]$$

نفترض أن نظرية لو دالة الغاية المركزية يمكن كتابتها كالتالي:

$$\frac{1}{\sqrt{T}} \sum_{t=1}^{[Tr]} u_t \rightarrow W_{(r)} = \begin{pmatrix} W_{1(r)} \\ W_{2(r)} \end{pmatrix}, 0 \leq r \leq 1$$

التباين على المدى الطويل لـ Ω_t هو:

$$\Omega = \Sigma v + \pi + \pi'$$

⁵⁸ -James D.Hamilton, « Time Series Analysis », Princeton – New Jersey.

Ω : مصفوفة التباين والتباين المشترك

$$\Lambda = \Sigma v + \pi$$

إذ أن:

$$E(v_t v_t') \Sigma v = \lim_{t \rightarrow \infty} T^{-1} \Sigma_{t=1}^T$$

$$\pi = \lim_{t \rightarrow \infty} T^{-1} \Sigma_{j=1}^{T-1} \Sigma_{t=1}^{T-j} E(v_t v_t')$$

وبتجزئة مصفوفتي Λ و Ω مع كالاتي:

$$\Omega = \begin{pmatrix} w_{11} & w_{12} \\ w_{21} & w_{22} \end{pmatrix}$$

$$\Lambda = \begin{pmatrix} \lambda_{11} & \lambda_{12} \\ \lambda_{21} & \lambda_{22} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \lambda_1 \\ \lambda_1 \end{pmatrix}$$

من المعلوم أن مقدر يعرف OLS — وهو متسق Consistent ولكنه غير كاف كحالة عامة لذلك تم تصحيح نموذج الانحدار الخطي مع استخدام Ω و Λ (مصفوفات التكامل المشترك للمدى الطويل) في عملية التصحيح لطريقة المربعات الصغرى:

$$Y_t^+ = Y_t + \hat{W}_{12} \hat{\Omega}^{-1} u_t$$

W_{ij} : هو جزء من المصفوفة ويحتوي على 2^*2 من العناصر ويتم تقدير التحيز المصحح.

$$\hat{J}^+ = (\hat{\lambda}_{21} - \hat{\Lambda}_{22} \hat{\Omega}_{22}^{-1} \hat{w}_{21})$$

هي مقدرات كفاءة w_{21} و Ω_{22} و Λ_{22}

يكون مقدر طريقة المربعات الصغرى المعدلة FMOLS:

$$\hat{\theta}_{FMR} = (\Sigma_{t=1}^T z_t z_t')^{-1} (\Sigma_{t=1}^T z_t Y_t^+ - T \hat{J}^+)$$

مصطلح التصحيح θ_t متعلق بالتصحيح للتحيز الداخلي بينما يزيل عدم مركزية التحيز Non-Centrality Bias

التوزيع التقاربي اللوغاريتمي لهذه الطريقة:

$$D(\hat{\theta}_{FMR} - \theta) \rightarrow (\int_0^1 W_{2(r)} w'_{2(r)} dr)^{-1} \int_0^1 W_{2(r)} dW_{1.2(r)}$$

$$W_{1.2} = W_{11} \Omega_{22}^{-1} W_{21}$$

2.3. طريقة المربعات الصغرى الديناميكية (Dynamic Ordinary least Square Method)

هي طريقة معلمية تعد من أحدث الطرق والأكثر قوة بسبب أدائها في العينات صغيرة الحجم إذ تستعمل هذه الطريقة لتقدير العلاقة التوازنية طويلة المدى للنظام الذي يحتوي على متغيرات متكاملة من درجات مختلفة لكنها مازالت متكاملة تكاملا مشتركاً.

معادلة النموذج الديناميكي اقترحها الباحث (Phillips (1988 وقد تم تطويرها من قبل Stock and (1993) Waston، (1992) Saikkonen، تعتمد هذه الطريقة على قيم الإزاحات والتباطؤات لـ (Lags and Leads) لذلك يتم كتابة X_t معادلة الانحدار الديناميكية كالآتي:⁵⁹

$$Y_t = \theta z_t + \sum_{j=-k}^k \pi'_j \Delta X_t + \varepsilon_t$$

إذ أن:

$$\Delta X_t = \mu_t$$

$$z_t = (1, X'_t)'$$

$$\vartheta = (\beta_0, \beta_1)$$

مقدر طريقة المربعات الصغرى الديناميكية DOLS يمكن تعريفه بالشكل الآتي:

$$\hat{\vartheta}_{dols} = (\sum_{t=k+1}^{T-k} \tilde{z}_t \tilde{z}'_t)^{-1} (\sum_{t=k+1}^{T-k} \tilde{z}_t \tilde{y}'_t)$$

إذ أن $\tilde{z}_t$ و $\tilde{y}_t$ هما أخطاء الانحدار لـ t و t على:

$$W_t = (u'_{t+k}, \dots, u'_{t-k})$$

$$\varepsilon_t = \sum_{j=-\infty}^{\infty} \mu'_j \mu_{t-j} + V_t$$

$$\sum_{j=-\infty}^{\infty} \|\pi_j\| < \infty$$

وبما أن t غير مرتبط مع μ_{t-j} من المعادلة السابقة يمكننا الحصول على:

$$\varepsilon_t = V_t + \sum_{|j|>k} \pi'_j u_{t-j}$$

عدم ارتباط V_t مع كل الإزاحات والتباطؤات لـ هي خاصية مهمة لإثبات أن طريقة الـ DOLS نجحت في إزاحة التحيز من الدرجة الثانية لطريقة OLS.

التوزيع التقاربي اللوغاريتمي لهذه الطريقة:

$$D(\hat{\vartheta}_{dols} - \vartheta) \rightarrow (\int_0^1 W_2(r) w'_{2(r)} dr)^{-1} \int_0^1 W_2(r) dW_{1.2}(r)$$

$$W_{1.2} = W_{11} \Omega_{22}^{-1} W_{21}$$

المطلب الثالث: تحليل تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة المدروسة

أولاً: تحليل تطور المتغيرات المستقلة

تعتمد هذه الدراسة في تفسير أثر الحوكمة المالية في ترشيد الإنفاق الحكومي على مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تعكس مستوى كفاءة البيئة المؤسسية والاقتصادية في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، والمتمثلة في: مؤشر النزاهة الحكومية، ومؤشر عبء الضرائب، ومؤشر حجم الإنفاق الحكومي، إضافة إلى مؤشرات

⁵⁹ Jose G. Montalvo, « Comparing Cointegrating Regression Estimators: Some additional Monte Carlo results », Economics letters, 1995, PP 229- 234.

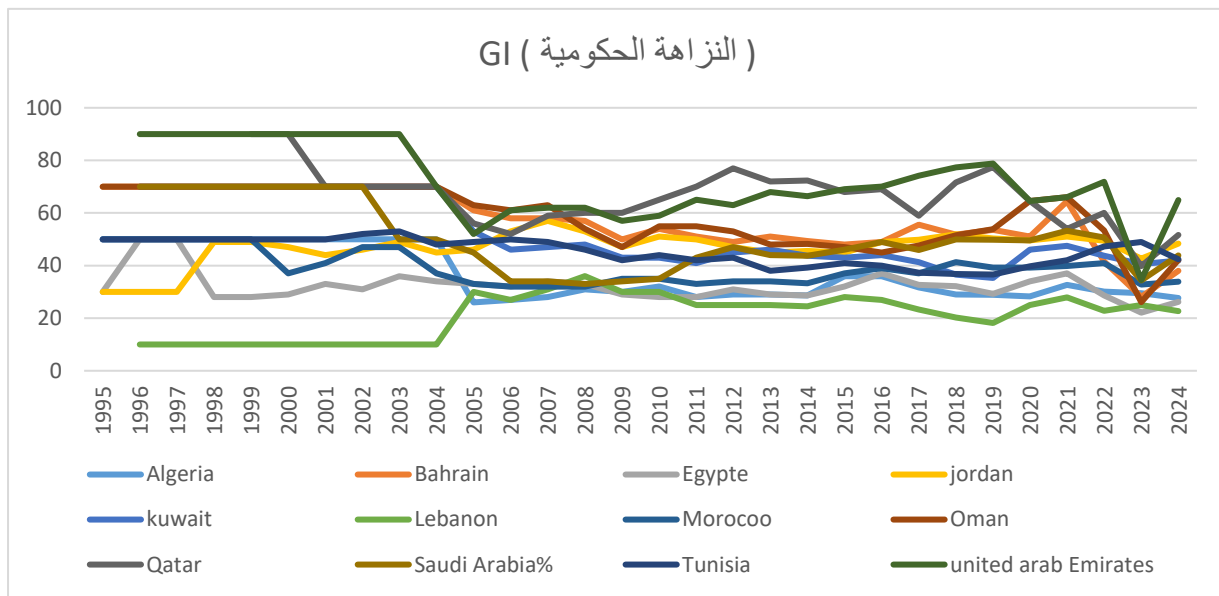
الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الحوكمة المالية في ترشيد الانفاق الحكومي

حرية الأعمال، وحرية السياسة النقدية، وحرية التجارة، وحرية الاستثمار. وقد تم تتبع تطور هذه المؤشرات خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2024، بالاعتماد على بيانات مؤشر الحرية الاقتصادية الصادر عن مؤسسة The Heritage Foundation، وذلك بهدف إبراز الفروقات بين دول العينة وتحليل الاتجاهات العامة التي عرفتتها مؤشرات الحوكمة المالية خلال فترة الدراسة.

1. تطور مؤشر النزاهة الحكومية (GI)

يوضح الشكل التالي تطور مؤشر النزاهة الحكومية (GI) خلال فترة الدراسة من 1995 إلى غاية 2024 في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) عينة الدراسة.

الشكل (II-1): تطور مؤشر النزاهة الحكومية (GI) خلال الفترة 1995-2024



المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام Excel بناءً على بيانات مؤسسة The Heritage Foundation

يبين الشكل أعلاه تطور مؤشر النزاهة الحكومية في دول منطقة MENA خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2024، حيث تظهر البيانات وجود تباين واضح بين دول العينة من حيث مستويات النزاهة والشفافية الحكومية. فقد سجلت بعض الدول الخليجية، على غرار دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين، مستويات مرتفعة نسبياً من النزاهة الحكومية خلال معظم سنوات الدراسة، وهو ما يعكس تحسن جودة المؤسسات الحكومية وارتفاع مستويات الشفافية والرقابة الإدارية فيها.

في المقابل، عرفت بعض الدول الأخرى مستويات متوسطة أو منخفضة من هذا المؤشر، خاصة لبنان ومصر والجزائر، حيث اتسمت القيم المسجلة بالتذبذب وعدم الاستقرار عبر السنوات. فبالنسبة للجزائر، استقر المؤشر عند مستوى 50% خلال الفترة 1995-2004، قبل أن يشهد تراجعاً ملحوظاً بداية من سنة 2005 ليستقر في

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الحوكمة المالية في ترشيد الإنفاق الحكومي

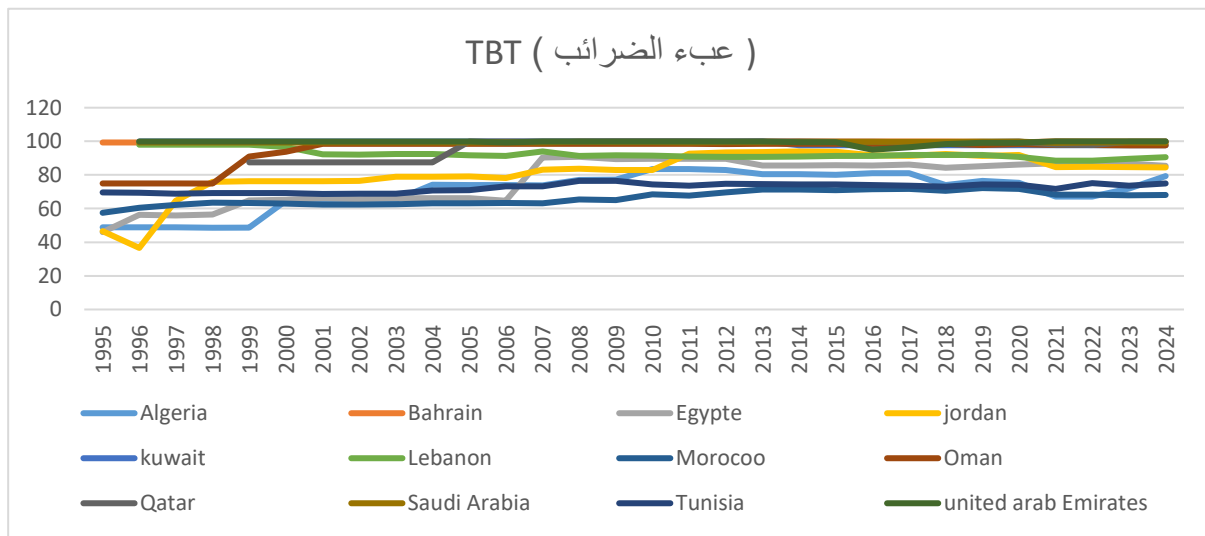
مستويات تراوحت بين 27% و 36% خلال معظم سنوات الدراسة، وهو ما يعكس استمرار التحديات المرتبطة بالحوكمة والشفافية ومكافحة الفساد.

كما يتضح من الشكل أن العديد من دول المنطقة شهدت انخفاضاً نسبياً في قيم المؤشر خلال السنوات الأخيرة، خاصة سنتي 2023 و 2024، وهو ما يمكن تفسيره بتزايد الضغوط الاقتصادية والسياسية، إضافة إلى انعكاسات الأزمات العالمية على كفاءة المؤسسات الحكومية ومستوى الثقة في الإدارة العامة. وعموماً، تعكس هذه النتائج وجود تفاوت هيكلي بين دول المنطقة في ما يتعلق بجودة الحوكمة الحكومية، الأمر الذي قد ينعكس بصورة مباشرة على فعالية السياسات المالية وترشيد الإنفاق الحكومي.

2. تطور عبء الضرائب (TBT)

يوضح الشكل التالي تطور عبء الضرائب (TBT) خلال فترة الدراسة من 1995 إلى غاية 2024 في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) عينة الدراسة.

الشكل (2-II): تطور عبء الضرائب (TBT) خلال الفترة 1995-2024



المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام Excel بناءً على بيانات مؤسسة The Heritage Foundation

يبين الشكل تطور نسبة عبء الضرائب (TBT) في مجموعة من الدول العربية خلال الفترة 1995-2024، حيث تعكس هذه النسبة مستوى العبء الضريبي المفروض على الأفراد والمؤسسات، ومدى تأثير السياسة الجبائية في النشاط الاقتصادي. ومن خلال المعطيات الواردة، يتضح وجود تباين ملحوظ بين الدول محل الدراسة من حيث مستويات العبء الضريبي واتجاهاته الزمنية.

بالنسبة للجزائر، سجلت نسبة عبء الضرائب مستويات متوسطة مقارنة ببقية الدول، إذ انتقلت من حوالي 48.8% سنة 1995 إلى 79.4% سنة 2024، مع ملاحظة ارتفاع تدريجي خاصة خلال الفترة الممتدة من

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الحوكمة المالية في ترشيد الانفاق الحكومي

2000 إلى 2010، أين تجاوزت النسبة 80%، وهو ما يعكس توسع الإيرادات الجبائية وتحسن قدرة الدولة على تعبئة الموارد المالية. غير أن المؤشر عرف بعض التذبذب بعد سنة 2015، حيث انخفض إلى حدود 67.2% خلال سنتي 2021 و2022 قبل أن يعاود الارتفاع سنة 2024، الأمر الذي يمكن تفسيره بتأثر السياسة الجبائية بالتقلبات الاقتصادية وأسعار النفط.

أما دول الخليج العربي مثل البحرين، الكويت، قطر، السعودية، والإمارات العربية المتحدة، فقد سجلت مستويات مرتفعة جداً قاربت 100% طوال فترة الدراسة، وهو ما يعكس انخفاض العبء الضريبي الحقيقي وارتباط هذه الاقتصادات بالإيرادات النفطية أكثر من اعتمادها على الضرائب المباشرة، إضافة إلى تبنيها سياسات ضريبية مرنة تهدف إلى جذب الاستثمار وتعزيز تنافسية الاقتصاد.

وفيما يتعلق بمصر والأردن وتونس والمغرب، فقد أظهرت المؤشرات مستويات متوسطة إلى مرتفعة نسبياً، مع اتجاه تصاعدي تدريجي في بعض الفترات. فقد ارتفعت نسبة عبء الضرائب في مصر من 46% سنة 1995 إلى أكثر من 85% بعد سنة 2010، مما يعكس توسع الإصلاحات الجبائية وزيادة الاعتماد على الموارد الضريبية. كما سجل الأردن ارتفاعاً واضحاً من 46.6% إلى أكثر من 90% خلال عدة سنوات، وهو ما يدل على تشدد نسبي في السياسة الضريبية. أما تونس والمغرب فقد حافظتا على مستويات مستقرة نسبياً تراوحت بين 65% و75%، بما يعكس استقراراً نسبياً في السياسات المالية والجبائية.

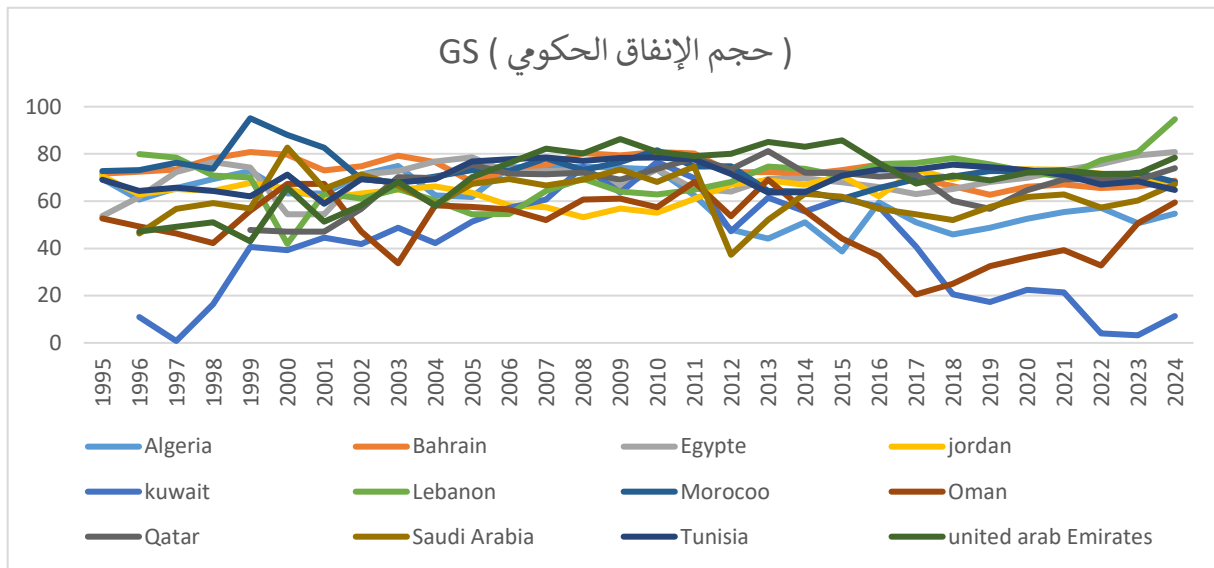
وبالنسبة للبنان وعمان، فقد اتسم المؤشر بدرجة من الاستقرار عند مستويات مرتفعة نسبياً، إذ تراوح في لبنان بين 88% و98%، بينما حافظت عُمان على مستويات قاربت 98% خلال أغلب سنوات الدراسة، مما يدل على محدودية الاعتماد على الضرائب المباشرة كمصدر رئيسي للإيرادات العامة.

وعموماً، تكشف بيانات الجدول أن الدول النفطية تميل إلى تسجيل نسب مرتفعة لمؤشر عبء الضرائب نتيجة اعتمادها الكبير على العائدات النفطية، في حين تعتمد الدول غير النفطية بدرجة أكبر على الإيرادات الضريبية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيم المؤشر نسبياً. كما تعكس النتائج وجود اختلافات في طبيعة السياسات الجبائية ومدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بين الدول العربية محل الدراسة.

3. تطور حجم الإنفاق الحكومي (GS)

يوضح الشكل التالي تطور حجم الإنفاق الحكومي (GS) خلال فترة الدراسة من 1995 إلى غاية 2024 في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) عينة الدراسة.

الشكل (II-3): تطور حجم الإنفاق الحكومي (GS) خلال الفترة 1995-2024



المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام Excel بناءً على بيانات مؤسسة The Heritage Foundation

يبين الشكل تطور حجم الإنفاق الحكومي (GS) في مجموعة دول MENA خلال الفترة 1995-2024، حيث يعكس المؤشر درجة تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي ومدى اتساع النفقات العامة مقارنة بالاقتصاد الوطني. ومن خلال المعطيات الواردة يمكن تسجيل مجموعة من الملاحظات الأساسية:

شهدت الجزائر تذبذباً واضحاً في حجم الإنفاق الحكومي خلال فترة الدراسة، إذ ارتفع المؤشر إلى مستويات مرتفعة خلال سنوات بداية الألفية الجديدة، حيث بلغ 74.9% سنة 2003 و 74.6% سنة 2008، ما يعكس توسع الدولة في الإنفاق العمومي خاصة مع ارتفاع عائدات النفط. غير أن المؤشر عرف انخفاضاً ملحوظاً بعد سنة 2012 ليصل إلى أدنى مستوى له سنة 2015 بـ 38.7%، نتيجة تراجع أسعار النفط وتبني سياسات أكثر حذراً في الإنفاق، قبل أن يعاود الارتفاع تدريجياً ليبلغ 54.7% سنة 2024.

أما البحرين فقد حافظت على مستويات مرتفعة ومستقرة نسبياً طوال فترة الدراسة، حيث تراوح المؤشر غالباً بين 65% و 80%، مما يدل على استمرار الدور الحكومي الكبير في الاقتصاد البحريني. وبالمثل، سجلت مصر مستويات مرتفعة ومتزايدة نسبياً، إذ انتقل المؤشر من 53.7% سنة 1995 إلى 80.8% سنة 2024، وهو ما يعكس توسع الإنفاق الحكومي في دعم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

وفي الأردن، اتسم المؤشر بدرجة من الاستقرار النسبي مقارنة ببقية الدول، حيث تراوح بين 53% و 73%، مما يشير إلى اعتماد سياسة إنفاق حكومي متوازنة نسبياً. بينما سجلت الكويت مستويات متذبذبة بشكل كبير، إذ انخفض المؤشر إلى مستويات دنيا جداً خلال بعض السنوات مثل 0.8% سنة 1997 و 3.2% سنة 2023، وهو ما يعكس حساسية الإنفاق الحكومي للتقلبات الاقتصادية وأسعار النفط.

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الحوكمة المالية في ترشيد الإنفاق الحكومي

أما لبنان فقد حافظ على مستويات مرتفعة جدًا طوال معظم فترة الدراسة، وبلغ أعلى قيمة له سنة 2024 بـ 94.7%، ما يدل على تضخم حجم الإنفاق الحكومي مقارنة بالنشاط الاقتصادي، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية التي عرفها البلد في السنوات الأخيرة.

وفيما يخص المغرب، فقد تميز المؤشر بقدر من الاستقرار النسبي عند مستويات مرتفعة تراوحت غالبًا بين 65% و 80%، مما يعكس استمرار تدخل الدولة في دعم الاقتصاد وتمويل البرامج الاجتماعية والتنمية. أما سلطنة عمان فقد عرفت تقلبات ملحوظة، حيث انخفض المؤشر إلى 20.5% سنة 2017 قبل أن يرتفع مجددًا إلى 59.4% سنة 2024، وهو ما يرتبط بتأثر الاقتصاد العماني بتقلبات أسعار الطاقة وإعادة هيكلة الإنفاق العمومي. وسجلت قطر مستويات مرتفعة ومستقرة نسبيًا منذ بداية توفر البيانات، حيث تراوح المؤشر غالبًا بين 60% و 80%، بما يعكس اعتماد الاقتصاد القطري على الإنفاق الحكومي في دفع النشاط الاقتصادي. كما أظهرت السعودية تذبذبًا واضحًا، حيث انخفض المؤشر إلى 37.3% سنة 2012 ثم ارتفع إلى 67.2% سنة 2024، نتيجة تغير السياسات المالية وأسعار النفط وبرامج الإصلاح الاقتصادي.

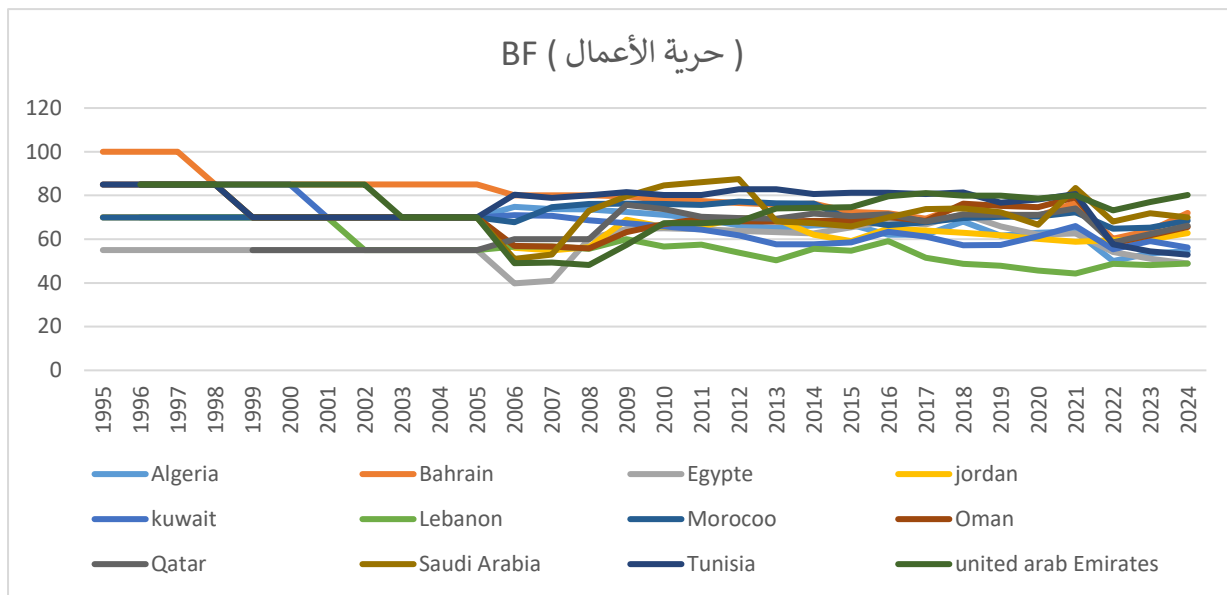
أما تونس فقد حافظت على مستويات مرتفعة نسبيًا خلال أغلب سنوات الدراسة، حيث تجاوز المؤشر في العديد من السنوات 70%، مما يعكس اتساع دور الدولة في الاقتصاد. في حين سجلت الإمارات العربية المتحدة مستويات مرتفعة ومستقرة نسبيًا، خاصة بعد سنة 2005، حيث تجاوز المؤشر في عدة سنوات 80%، الأمر الذي يعكس اعتماد سياسات إنفاق توسعية لدعم النمو الاقتصادي وتنويع القاعدة الاقتصادية.

وعموماً، يتضح من خلال الجدول أن أغلب الدول العربية محل الدراسة تتسم بارتفاع حجم الإنفاق الحكومي، مع وجود اختلافات في درجة الاستقرار والتذبذب بين الدول، ويرتبط ذلك بطبيعة الهياكل الاقتصادية، ومدى الاعتماد على الموارد النفطية، إضافة إلى تأثير الأزمات الاقتصادية والتغيرات في السياسات المالية العامة.

4. تطور حرية الأعمال (BF)

يوضح الشكل التالي تطور حرية الأعمال (BF) خلال فترة الدراسة من 1995 إلى غاية 2024 في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) عينة الدراسة.

الشكل (II-4): تطور حرية الأعمال (BF) خلال الفترة 1995-2024



المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام Excel بناءً على بيانات مؤسسة The Heritage Foundation

يبين الشكل تطور مؤشر حرية الأعمال (BF) في مجموعة دول MENA عينة الدراسة خلال الفترة 1995-2024، حيث يعكس هذا المؤشر مدى سهولة إنشاء وإدارة وممارسة الأنشطة الاقتصادية في بيئة الأعمال، وكلما ارتفعت قيمته دلّ ذلك على وجود بيئة تنظيمية أكثر مرونة وانفتاحًا.

من خلال معطيات الشكل، يمكن ملاحظة وجود تباين واضح بين الدول محل الدراسة من حيث مستويات حرية الأعمال واتجاهاتها الزمنية. فقد سجلت بعض دول الخليج مستويات مرتفعة نسبيًا طوال فترة الدراسة، على غرار الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسعودية وقطر، وهو ما يعكس نجاح هذه الدول في تحسين البيئة التنظيمية وتبسيط الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمار وممارسة الأعمال. وتبرز الإمارات العربية المتحدة كأحد أفضل النماذج العربية، حيث حافظت على مستويات مرتفعة تجاوزت في معظم السنوات 75%، لتصل سنة 2024 إلى حوالي 80.2%، الأمر الذي يعكس استقرار السياسات الاقتصادية وتبني استراتيجيات داعمة لريادة الأعمال والاستثمار الأجنبي.

أما المملكة العربية السعودية فقد عرفت تحسناً ملحوظاً خاصة بعد سنة 2010، حيث ارتفع المؤشر من 51% سنة 2006 إلى أكثر من 83% سنة 2021، قبل أن يشهد بعض التراجع النسبي خلال السنوات الأخيرة، وهو ما يرتبط بالإصلاحات الاقتصادية والإدارية التي تبنتها المملكة في إطار رؤية 2030. كما أظهرت سلطنة عمان وقطر مستويات جيدة نسبياً مع اتجاه تصاعدي خلال معظم الفترة.

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الحوكمة المالية في ترشيد الانفاق الحكومي

في المقابل، سجلت الجزائر مستويات متوسطة إلى ضعيفة نسبيًا مقارنة ببعض الدول العربية، حيث استقر المؤشر عند مستوى 70% خلال الفترة 1995-2005، ثم عرف تذبذبًا بعد ذلك مع اتجاه تنازلي نسبي، لينخفض إلى حوالي 50% سنة 2022 قبل أن يتحسن تدريجيًا إلى 54.4% سنة 2024. ويعكس هذا التراجع النسبي استمرار بعض القيود التنظيمية والإدارية التي تؤثر على مناخ الأعمال، بالرغم من الجهود المبذولة لتحسين بيئة الاستثمار وتسهيل الإجراءات الاقتصادية.

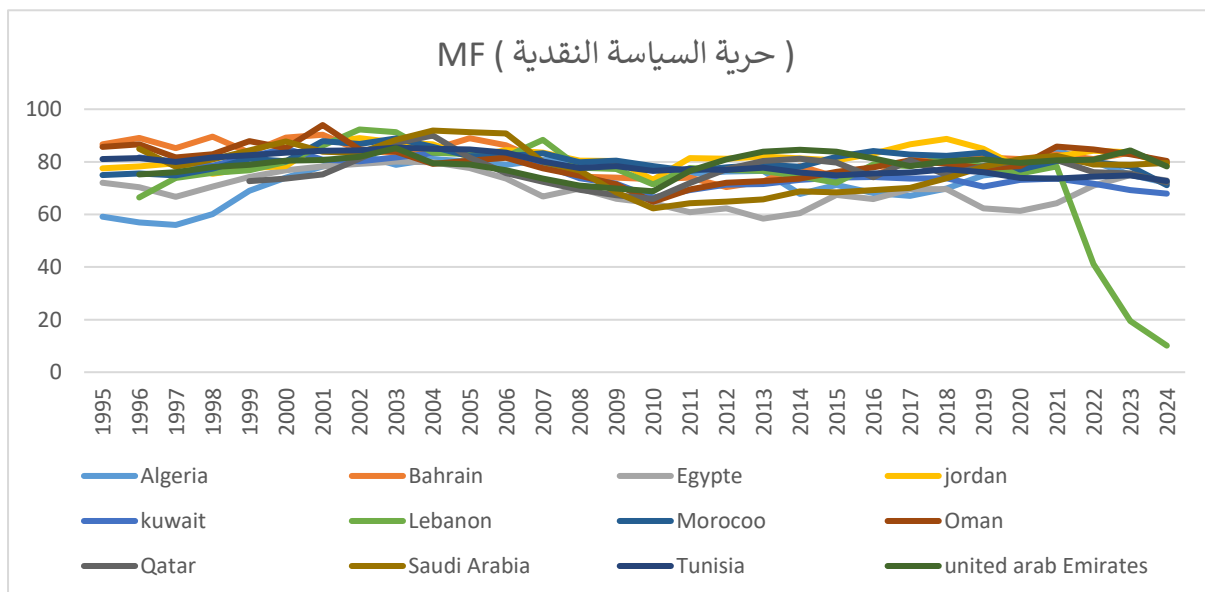
كما تشير البيانات إلى أن دولًا مثل لبنان ومصر وتونس شهدت تقلبات ملحوظة في مؤشر حرية الأعمال، حيث تأثرت هذه الدول بالظروف الاقتصادية والسياسية وعدم الاستقرار الداخلي خلال بعض الفترات، ما انعكس سلبيًا على كفاءة بيئة الأعمال. ويظهر ذلك بوضوح في حالة لبنان الذي سجل أحد أدنى المستويات خلال السنوات الأخيرة، حيث تراجع المؤشر إلى أقل من 50%.

وعموماً، يمكن استنتاج أن الدول التي تبنت إصلاحات اقتصادية وهيكلية عميقة، خاصة في مجال الرقمنة وتبسيط الإجراءات الإدارية وتحفيز الاستثمار، استطاعت تحقيق مستويات أعلى من حرية الأعمال، في حين بقيت بعض الدول الأخرى تعاني من تحديات مرتبطة بالبيروقراطية وضعف الإصلاحات المؤسسية، مما حدّ من تطور بيئة الأعمال فيها.

5. تطور حرية السياسة النقدية (MF)

يوضح الشكل التالي تطور حرية السياسة النقدية (MF) خلال فترة الدراسة من 1995 إلى غاية 2024 في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) عينة الدراسة.

الشكل (II-5): تطور حرية السياسة النقدية (MF) خلال الفترة 1995-2024



الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الحوكمة المالية في ترشيد الانفاق الحكومي

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام Excel بناءً على بيانات مؤسسة The Heritage Foundation

يبين الشكل تطور مؤشر حرية السياسة النقدية (MF) في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) خلال الفترة 1995-2024، حيث تعكس القيم المرتفعة درجة أكبر من الاستقرار النقدي وحرية تحديد الأسعار مع انخفاض مستويات التدخل الحكومي والتضخم. وتظهر بيانات الشكل وجود تباين واضح بين دول المنطقة من حيث مستويات الحرية النقدية ومساراتها الزمنية.

سجلت دول الخليج العربي، خاصة البحرين، عمان، الإمارات العربية المتحدة، والسعودية، مستويات مرتفعة نسبياً من حرية السياسة النقدية طوال فترة الدراسة، إذ تجاوزت معظم القيم 75%، وهو ما يعكس استقرار السياسات الاقتصادية والنقدية وفعالية الأطر المؤسسية والمالية في هذه الدول. كما حافظت الأردن والمغرب على مستويات مستقرة نسبياً، مع تذبذبات طفيفة مرتبطة بالظروف الاقتصادية العالمية والإقليمية.

أما الجزائر، فقد شهد مؤشر حرية السياسة النقدية فيها تطوراً متذبذباً؛ إذ ارتفع من 59.2% سنة 1995 إلى مستويات تجاوزت 80% خلال الفترة 2001-2007، ما يعكس تحسن الاستقرار النقدي والإصلاحات الاقتصادية التي رافقت ارتفاع أسعار النفط آنذاك. غير أن المؤشر عرف تراجعاً تدريجياً بعد سنة 2014 ليصل إلى 71.9% سنة 2024، وهو ما يمكن تفسيره بتأثر الاقتصاد الجزائري بتقلبات أسعار النفط، وارتفاع الضغوط التضخمية، إضافة إلى استمرار بعض أشكال التدخل الحكومي في السوق النقدية.

وفي المقابل، عرفت مصر تراجعاً ملحوظاً في المؤشر خلال الفترة 2007-2014، حيث انخفض إلى مستويات قريبة من 58%، نتيجة الاضطرابات الاقتصادية والسياسية وارتفاع معدلات التضخم، قبل أن يتحسن نسبياً بعد تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي وسياسات تحرير سعر الصرف. كما برزت حالة لبنان باعتبارها الأكثر تدهوراً، إذ انتقل المؤشر من مستويات مرتفعة تجاوزت 90% بداية الألفية إلى 10.1% فقط سنة 2024، وهو ما يعكس عمق الأزمة النقدية والمالية والانحيار الاقتصادي الذي عرفه البلد خلال السنوات الأخيرة.

كما يتضح من الشكل تأثر معظم دول المنطقة بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008، حيث سجلت العديد من الدول انخفاضاً في مؤشر الحرية النقدية خلال الفترة 2008-2011 نتيجة الضغوط التضخمية وتدخل البنوك المركزية لدعم الاستقرار الاقتصادي. ومع ذلك، استعادت بعض الدول مستويات مرتفعة لاحقاً بفضل الإصلاحات النقدية وتحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية.

وعموماً، يمكن القول إن دول MENA أظهرت تفاوتاً واضحاً في حرية السياسة النقدية، حيث ارتبطت المستويات المرتفعة بوجود استقرار اقتصادي ومؤسسات نقدية قوية، في حين ارتبطت المستويات المنخفضة بالأزمات

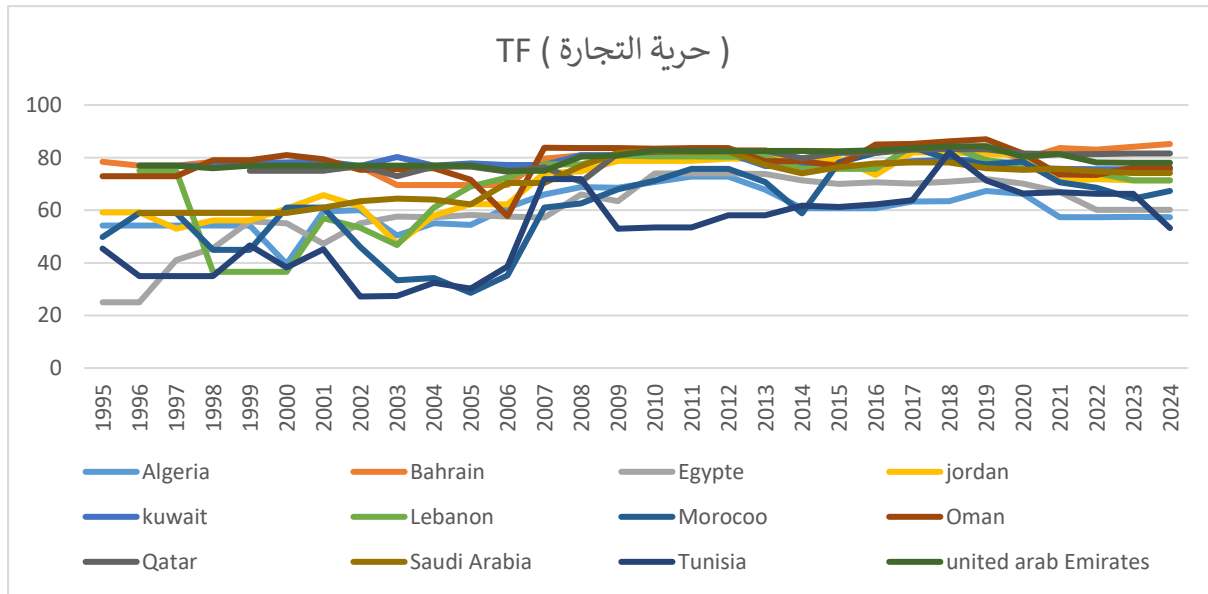
الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الحوكمة المالية في ترشيد الانفاق الحكومي

الاقتصادية والاختلالات المالية والتضخمية، مما يؤكد أهمية الاستقرار الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية في تعزيز فعالية السياسة النقدية ورفع درجة حريتها.

6. تطور حرية التجارة (TF)

يوضح الشكل التالي تطور حرية التجارة (TF) خلال فترة الدراسة من 1995 إلى غاية 2024 في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) عينة الدراسة.

الشكل (II-6): تطور حرية التجارة (TF) خلال الفترة 1995-2024



المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام Excel بناءً على بيانات مؤسسة The Heritage Foundation

يبين الشكل تطور مؤشر حرية التجارة (TF) في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) خلال الفترة 1995-2024، حيث تكشف البيانات عن وجود تفاوت واضح بين دول المنطقة من حيث درجة الانفتاح التجاري وحرية المبادلات الخارجية، وذلك تبعاً لاختلاف السياسات الاقتصادية ومستويات الإصلاح التجاري المعتمدة في كل دولة.

تُظهر النتائج أن دول الخليج العربي، وعلى رأسها البحرين، الإمارات العربية المتحدة، قطر، وعمان، سجلت أعلى مستويات حرية التجارة طوال فترة الدراسة، إذ تجاوزت قيم المؤشر في أغلب السنوات مستوى 80%، وهو ما يعكس تبني هذه الدول لسياسات تجارية منفتحة، وانخفاض القيود الجمركية وغير الجمركية، إضافة إلى اندماجها الكبير في الاقتصاد العالمي واعتمادها على التجارة الخارجية كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي. وقد سجلت البحرين أعلى القيم تقريباً خلال معظم السنوات، لتصل إلى 85.2% سنة 2024، في حين حافظت الإمارات وقطر على مستويات مرتفعة ومستقرة نسبياً.

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الحوكمة المالية في ترشيد الانفاق الحكومي

في المقابل، سجلت الجزائر مستويات متوسطة إلى منخفضة نسبيًا مقارنة ببقية دول المنطقة، حيث تراوح المؤشر بين 39.6% سنة 2000 و 72.8% خلال سنتي 2011 و 2012. ويلاحظ أن الجزائر شهدت تحسنًا تدريجيًا في حرية التجارة بداية من مطلع الألفية، نتيجة بعض الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح النسبي على التجارة الخارجية، غير أن المؤشر عرف تراجعًا بعد سنة 2013 ليستقر عند حوالي 57% خلال السنوات الأخيرة، مما يعكس استمرار وجود قيود تجارية وتنظيمية تحد من الانفتاح الكامل للأسواق.

أما مصر والأردن والمغرب، فقد أظهرت تطورًا ملحوظًا في المؤشر مع مرور الوقت، خاصة خلال الفترة الممتدة بين 2005 و 2015، نتيجة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وتوقيع اتفاقيات التجارة الحرة وتعزيز الاندماج في الاقتصاد الدولي. ويلاحظ أن الأردن حقق مستويات مرتفعة نسبيًا تجاوزت 80% في بعض السنوات، ما يدل على نجاحه في تعزيز بيئة التجارة الخارجية.

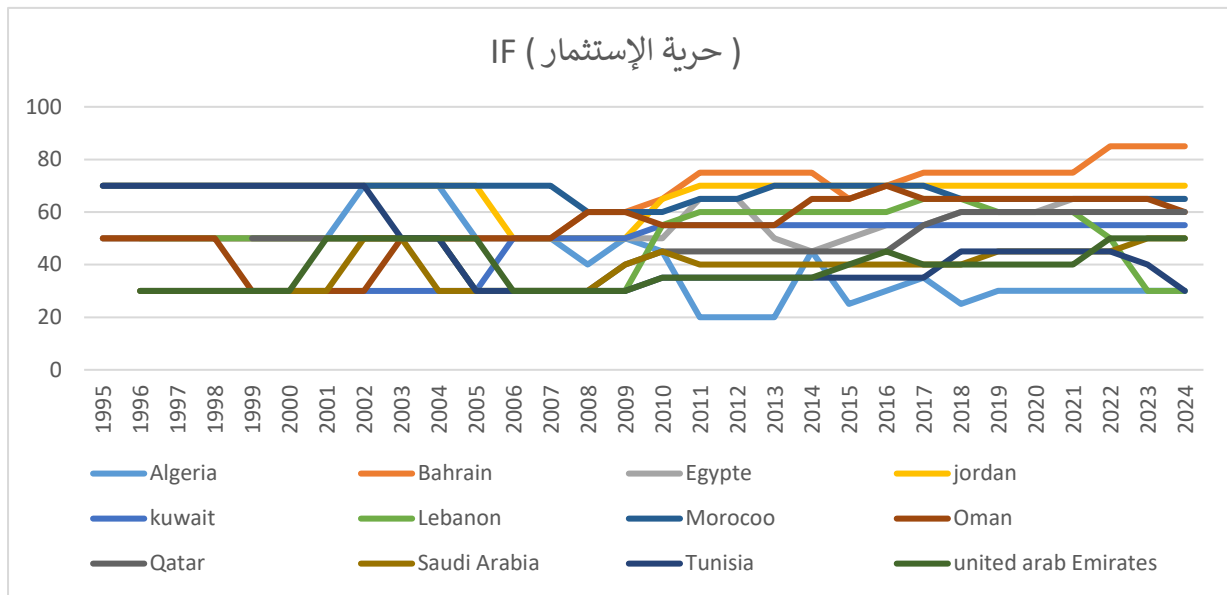
كما تُظهر البيانات أن تونس ولبنان عرفتا تذبذبًا نسبيًا في مؤشر حرية التجارة، حيث تأثرتا بعدة عوامل اقتصادية وسياسية داخلية، خاصة خلال فترات عدم الاستقرار السياسي والأزمات الاقتصادية، وهو ما انعكس على قدرة البلدين على الحفاظ على مستويات مرتفعة ومستقرة من الانفتاح التجاري.

وبصفة عامة، يمكن القول إن دول MENA اتجهت نحو تعزيز حرية التجارة والانفتاح الاقتصادي خلال العقود الأخيرة، إلا أن درجة هذا الانفتاح بقيت متفاوتة بين الدول، حيث ارتبطت المستويات المرتفعة للدول الخليجية بقدرتها على تطوير البنية الاقتصادية والتجارية، بينما ظلت بعض الدول الأخرى، ومنها الجزائر، تواجه تحديات مرتبطة بالإصلاحات الاقتصادية وتنويع الاقتصاد وتحسين بيئة الأعمال والتجارة الخارجية.

7. تطور حرية الاستثمار (IF)

يوضح الشكل التالي تطور حرية الاستثمار (IF) خلال فترة الدراسة من 1995 إلى غاية 2024 في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) عينة الدراسة.

الشكل (II-7): تطور حرية الإستثمار (IF) خلال الفترة 1995-2024



المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام Excel بناءً على بيانات مؤسسة The Heritage Foundation

يبين الشكل تطور مؤشر حرية الاستثمار (IF) في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) خلال الفترة 1995-2024، حيث يعكس هذا المؤشر مدى انفتاح البيئة الاستثمارية وحرية تدفق رؤوس الأموال، إضافة إلى مستوى القيود المفروضة على المستثمرين المحليين والأجانب. ومن خلال المعطيات الواردة، يمكن تسجيل وجود تباين واضح بين دول المنطقة من حيث مستويات حرية الاستثمار ومسار تطورها عبر الزمن.

تظهر النتائج أن بعض الدول الخليجية، وعلى رأسها البحرين والأردن والمغرب، حافظت على مستويات مرتفعة نسبياً من حرية الاستثمار طوال فترة الدراسة. فقد سجلت البحرين تطوراً تدريجياً من 50% خلال التسعينيات إلى 85% سنة 2022 واستمرت عند هذا المستوى إلى غاية 2024، ما يعكس تبنيها لسياسات اقتصادية أكثر انفتاحاً وجاذبية للاستثمارات الأجنبية. كما حافظ الأردن على مستوى مرتفع ومستقر نسبياً بلغ 70% خلال أغلب سنوات الدراسة، وهو ما يشير إلى استقرار الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار. أما المغرب فقد تميز بدوره بمستويات جيدة تراوحت بين 60% و70%، مما يدل على نجاحه النسبي في تحسين مناخ الأعمال وتعزيز جاذبيته الاستثمارية.

في المقابل، سجلت الجزائر مستويات متوسطة إلى ضعيفة نسبياً مقارنة ببعض دول المنطقة، حيث بدأ المؤشر عند 50% خلال الفترة 1995-2001، ثم ارتفع إلى 70% سنتي 2002 و2004 نتيجة بعض الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح النسبي على الاستثمار، قبل أن يشهد تراجعاً تدريجياً ليستقر عند حدود 30% خلال الفترة

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الحوكمة المالية في ترشيد الإنفاق الحكومي

2019-2024. ويعكس هذا الانخفاض استمرار وجود قيود تنظيمية وتشريعية، إضافة إلى ضعف مرونة البيئة الاستثمارية وتأثرها بالتقلبات الاقتصادية والاعتماد الكبير على قطاع المحروقات.

كما عرفت مصر تطوراً نسبياً في المؤشر، إذ انتقلت من مستوى 50% خلال السنوات الأولى إلى 65% خلال السنوات الأخيرة، مما يعكس جهود الإصلاح الاقتصادي وتحسين بيئة الاستثمار. أما سلطنة عمان وقطر والكويت فقد سجلت مستويات متوسطة مع تحسن تدريجي في بعض الفترات، خاصة بعد 2010، نتيجة توجه هذه الدول نحو تنويع اقتصاداتها وتقليل الاعتماد على النفط.

ومن جهة أخرى، يلاحظ تراجع واضح في بعض الدول مثل لبنان وتونس خلال السنوات الأخيرة، حيث انخفض مؤشر حرية الاستثمار في لبنان من 60% إلى 30% سنة 2023 و 2024، وهو ما يمكن تفسيره بالآزمات الاقتصادية والمالية والسياسية التي عرفها البلد. كما شهدت تونس انخفاضاً تدريجياً من 70% خلال التسعينيات إلى 30% سنة 2024، بما يعكس تراجع جاذبية المناخ الاستثماري وعدم استقرار السياسات الاقتصادية بعد سنة 2011.

وعموماً، توضح نتائج الشكل أن دول MENA لا تتسم بدرجة متجانسة من حرية الاستثمار، إذ توجد فجوة واضحة بين الدول ذات السياسات الاقتصادية المفتوحة والدول التي ما تزال تعاني من قيود تنظيمية ومؤسسية تحد من تدفق الاستثمارات. كما تبين النتائج أن التحولات السياسية والاقتصادية التي عرفتھا المنطقة، خاصة بعد سنة 2011، كان لها تأثير مباشر على تطور مؤشر حرية الاستثمار سواء إيجاباً أو سلباً بحسب طبيعة الإصلاحات والاستقرار الاقتصادي في كل دولة.

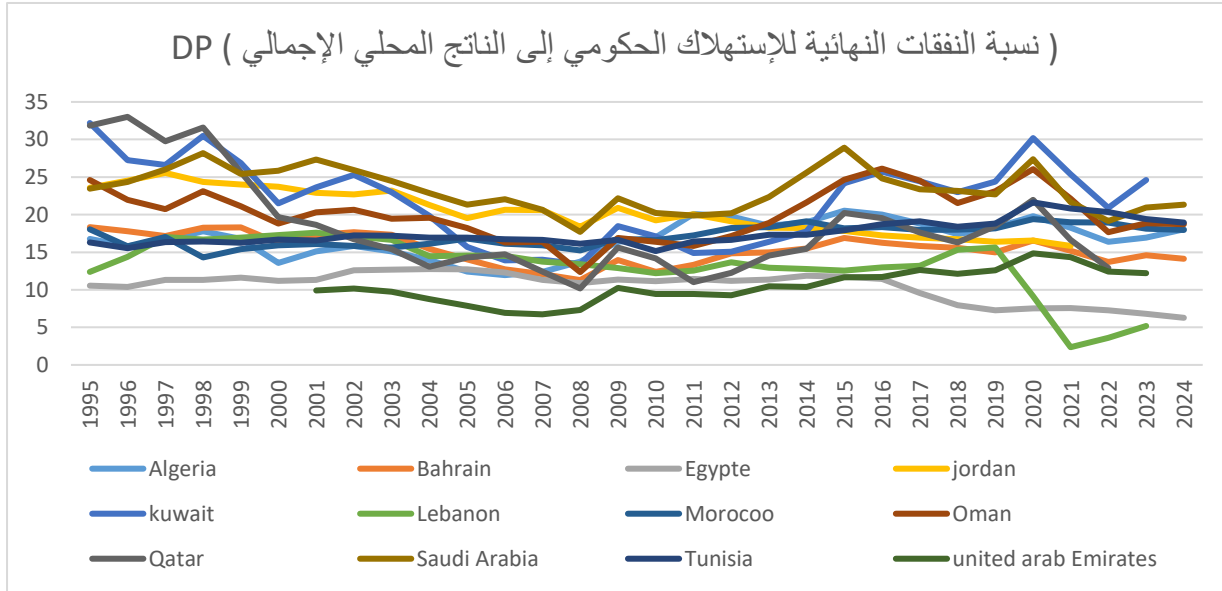
ثانياً: تحليل تطور المتغير التابع

تعتمد هذه الدراسة في جانبها التطبيقي على المتغير التابع وهو ترشيد الإنفاق الحكومي ممثلاً بنسبة النفقات النهائية للاستهلاك الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)، باعتباره من المؤشرات المهمة التي تعكس حجم الإنفاق الحكومي ودور الدولة في النشاط الاقتصادي داخل دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA). ويستخدم هذا المؤشر لقياس مدى مساهمة الاستهلاك الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى إبراز توجهات السياسة المالية ومستوى تدخل الحكومة في الاقتصاد. وقد تم تحليل تطور هذا المتغير خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2024، بالاعتماد على أدوات التحليل الكمي والتمثيل البياني، بهدف الوقوف على أهم التغيرات والاتجاهات التي عرفتھا دول المنطقة خلال فترة الدراسة.

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الحوكمة المالية في ترشيد الانفاق الحكومي

يوضح الشكل التالي تطور نسبة النفقات النهائية للإستهلاك الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة من 1995 إلى غاية 2024 في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) عينة الدراسة.

الشكل (II-8): تطور نسبة النفقات النهائية للإستهلاك الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي (DP) خلال الفترة 1995-2024



المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام Excel بناءً على بيانات مؤسسة The Heritage Foundation

يبين الشكل تطور نسبة النفقات النهائية للإستهلاك الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 1995-2024، حيث تكشف البيانات عن وجود تباينات واضحة بين الدول محل الدراسة، سواء من حيث مستويات الإنفاق الحكومي أو اتجاهاته الزمنية، وهو ما يعكس اختلاف الهياكل الاقتصادية، والسياسات المالية، ومدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

سجلت بعض الدول النفطية، خاصة الكويت وقطر وعمان والمملكة العربية السعودية، نسباً مرتفعة نسبياً من الإنفاق الحكومي مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، إذ تجاوزت في العديد من السنوات نسبة 20%، بل وصلت في بعض الحالات إلى أكثر من 30% كما هو الحال في الكويت وقطر خلال النصف الثاني من التسعينيات. ويرتبط ذلك بطبيعة الاقتصاد الريعي المعتمد على الإيرادات النفطية، مما يسمح للحكومات بتوسيع الإنفاق العام وتمويل الخدمات والمشروعات الحكومية بصورة كبيرة. كما يظهر تأثير هذه الدول بتقلبات أسعار النفط، حيث ارتفعت النسب مجدداً بعد الأزمات الاقتصادية العالمية، خاصة بعد أزمة 2008 وجائحة كورونا سنة 2020.

أما الجزائر، فقد عرفت النسبة تذبذباً ملحوظاً خلال فترة الدراسة، إذ انتقلت من مستويات تقارب 16% خلال التسعينيات إلى انخفاض نسبي خلال الفترة 2004-2008، حيث بلغت أدنى مستوياتها بحوالي 11.95%

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الحوكمة المالية في ترشيد الإنفاق الحكومي

سنة 2006، ثم عادت للارتفاع ابتداءً من سنة 2009 لتصل إلى أكثر من 20% سنة 2015. ويعكس هذا التطور ارتباط الإنفاق الحكومي في الجزائر بتقلبات العائدات النفطية وبرامج الإنعاش الاقتصادي والاستثمار العمومي التي انتهجتها الدولة، إضافة إلى زيادة النفقات الاجتماعية والدعم الحكومي خلال بعض الفترات.

في المقابل، سجلت مصر أدنى النسب تقريباً طوال فترة الدراسة، حيث تراوحت بين حوالي 6% و 12%، مع اتجاه تنازلي واضح بعد سنة 2016، لتصل إلى 6.27% سنة 2024، وهو ما قد يعكس توجه السياسات الاقتصادية نحو ترشيد الإنفاق الحكومي وتقليص العبء المالي للدولة ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي. كما أظهرت الإمارات العربية المتحدة نسباً منخفضة نسبياً مقارنة ببقية دول الخليج، حيث ظلت غالباً دون 15%، وهو ما يمكن تفسيره بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي وتنويع الاقتصاد بدرجة أكبر.

ومن جهة أخرى، حافظت دول مثل المغرب وتونس والأردن على مستويات متوسطة ومستقرة نسبياً، تراوحت غالباً بين 15% و 20%، مما يدل على تبني سياسات إنفاق أكثر توازناً واستقراراً مقارنة بالدول النفطية. وقد سجلت تونس ارتفاعاً ملحوظاً خلال فترة جائحة كورونا، حيث بلغت النسبة 21.63% سنة 2020 نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي لمواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للجائحة.

كما تُظهر البيانات أن سنة 2020 شكلت نقطة تحول واضحة في أغلب الدول، حيث ارتفعت نسب الإنفاق الحكومي بصورة ملحوظة بسبب التدخلات الحكومية الاستثنائية لمواجهة آثار جائحة كوفيد-19، سواء عبر دعم الأنظمة الصحية أو تمويل برامج الحماية الاجتماعية وتحفيز النشاط الاقتصادي.

وبصفة عامة، يمكن القول إن تطور نسبة النفقات النهائية للاستهلاك الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول MENA يعكس مدى اختلاف النماذج الاقتصادية بين الدول النفطية وغير النفطية، إضافة إلى تأثير السياسات المالية بالظروف الاقتصادية العالمية، وأسعار النفط، والأزمات الاقتصادية والصحية، وهو ما يبرز الدور المحوري للإنفاق الحكومي في دعم النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة.

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الحوكمة المالية في ترشيد الانفاق الحكومي

المبحث الثاني: النمذجة القياسية لأثر الحوكمة المالية في ترشيد الانفاق الحكومي: دراسة قياسية على دول

MENA للفترة من 1995 إلى 2024

المطلب الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة

أولاً: مجالات الدراسة (المكاني، الزماني، التحليلي)

1. المجال المكاني: يتمثل المجال المكاني للدراسة في مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، حيث تم اختيار هذه الدول بالنظر إلى الخصائص الاقتصادية والمالية المشتركة التي تجمع بينها، خاصة فيما يتعلق بطبيعة النظم الاقتصادية، واعتماد العديد منها على الإيرادات الريعية، إلى جانب تبني برامج إصلاح مالي وإداري متفاوتة خلال العقود الأخيرة. كما تُعد هذه المنطقة مجالاً مناسباً لدراسة أثر الحوكمة المالية في ترشيد الإنفاق الحكومي، نظراً لما تواجهه دولها من تحديات مرتبطة بكفاءة إدارة الموارد العامة، وضبط النفقات الحكومية، وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي.

ويهدف التركيز على دول MENA إلى تحليل مدى مساهمة مؤشرات الحوكمة المالية في تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي، من خلال دراسة العلاقة بين مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالحوكمة المالية ومستوى النفقات الحكومية في هذه الدول.

2. المجال الزمني: تغطي الدراسة الفترة الممتدة من 1995 إلى 2024، وهي فترة تُعد كافية لتحليل أثر التحولات الاقتصادية والإصلاحات المالية التي شهدتها دول المنطقة على مستوى الحوكمة المالية والإنفاق الحكومي. كما تميزت هذه المرحلة بتزايد الاهتمام بمبادئ الشفافية، وتعزيز كفاءة إدارة المالية العامة، وتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، الأمر الذي يسمح بتتبع التطورات الهيكلية في مؤشرات الحوكمة المالية وانعكاساتها على ترشيد الإنفاق الحكومي عبر الزمن.

3. المجال التحليلي: انطلقت الدراسة من تحديد مجموعة من المؤشرات الكمية لقياس الحوكمة المالية باعتبارها متغيرات مستقلة، تمثلت في:

- الإنفاق الحكومي (GS)؛

- نزاهة الحكومة (GI)؛

- عبء الضرائب (TBT)؛

- حرية السياسة النقدية (MF)؛

- حرية الاستثمار (IF)؛

- حرية التجارة (TF)؛

- حرية الأعمال (BF).

وقد تم الاعتماد على هذه المؤشرات انطلاقاً من قاعدة بيانات مؤسسة Heritage Foundation باعتبارها من أبرز المؤشرات الدولية المستخدمة في تقييم مستوى الحرية الاقتصادية والحوكمة المالية.

أما المتغير التابع، فقد تمثل في مؤشر ترشيد الإنفاق الحكومي، والمقاس بنسبة النفقات النهائية للاستهلاك العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (DP)، بالاعتماد على بيانات World Bank.

كما تم توظيف أدوات التحليل الكمي والقياسي لدراسة طبيعة العلاقة بين مؤشرات الحوكمة المالية وترشيد الإنفاق الحكومي في دول MENA، من خلال تحليل تطور المتغيرات عبر الزمن واختبار مدى تأثيرها باستخدام نماذج البيانات الطولية (Panel Data)، بما يسمح بتفسير الفروقات بين الدول محل الدراسة واستخلاص نتائج أكثر دقة وموضوعية.

ثانياً: توصيف بيانات، متغيرات ونموذج الدراسة

تتمحور إشكالية هذه الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

- ما مدى تأثير الحوكمة المالية في ترشيد الإنفاق الحكومي بدول MENA خلال الفترة (1995-2024)؟

انطلاقاً من ذلك، صيغت الدراسة فرضياتها كما يلي:

➤ فرضيات الدراسة

- توجد علاقة تكامل مشترك بين الحوكمة المالية وترشيد الإنفاق الحكومي (نسبة النفقات النهائية للاستهلاك العام إلى الناتج المحلي الإجمالي) لدول MENA للفترة 1995-2024.

- يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين الحوكمة المالية وبين ترشيد الإنفاق الحكومي (نسبة النفقات النهائية للاستهلاك العام إلى الناتج المحلي الإجمالي) لدول MENA للفترة 1995-2024.

تعتمد أي دراسة على مجموعة من الطرق لعرض وتحليل البيانات المتوفرة للوصول إلى الأهداف المنشودة المراد الوصول إليها، إذ يتوقف ذلك على طبيعة وحجم العينة المراد دراستها بالإضافة إلى المتغيرات التي يعتمد عليها لتحقيق هذه الأهداف، وسيتم التعرف على مصادر البيانات وعينة الدراسة بالإضافة إلى المتغيرات المختارة، وكذا النموذج.

1. مصادر بيانات الدراسة: تم الحصول على بيانات دراستنا من خلال على مجموعة من المصادر وهي: البنك

الدولي، بيانات مؤسسة (Heritage Foundation).

2. عينة الدراسة: تتمثل عينة الدراسة في مجموعة من أغلب دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي توفرت بياناتها خلال الفترة المدروسة، وهي: دول MENA والمتمثلة في: (الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، سلطنة عمان، المملكة العربية السعودية، تونس، والإمارات العربية المتحدة).

3. متغيرات الدراسة: تم اختيار متغيرات الدراسة وفق منهجية علمية دقيقة تستند إلى الأهداف البحثية للدراسة، وإلى الأدبيات الاقتصادية الحديثة المرتبطة بموضوع الحوكمة المالية وترشيد الإنفاق الحكومي، حيث يمثل المتغير التابع نسبة النفقات النهائية للاستهلاك العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، في حين تمثلت المتغيرات المستقلة في مجموعة من مؤشرات الحوكمة المالية، وهي: نزاهة الحكومة (*Government Integrity*)، عبء الضرائب (*Tax Burden*)، الإنفاق الحكومي (*Government Spending*)، حرية الأعمال (*Business Freedom*)، حرية السياسة النقدية (*Monetary Freedom*)، حرية التجارة (*Trade Freedom*)، وحرية الاستثمار (*Investment Freedom*)، ويمكن تعريف متغيرات الدراسة كما يلي:

1.3. المتغيرات المستقلة (الحوكمة المالية)

تعتبر متغيرات الحوكمة المالية (FG) عن مجموعة السياسات والمؤسسات والإجراءات التي تهدف إلى تعزيز كفاءة إدارة الموارد المالية العامة، وتحقيق الشفافية والمساءلة والانضباط المالي، بما يساهم في ترشيد الإنفاق الحكومي وتحسين الأداء الاقتصادي. وتم قياس الحوكمة المالية من خلال سبعة مؤشرات رئيسية، تتمثل فيما يلي:

• GS: الإنفاق الحكومي (*Government spending*) يقيس هذا المؤشر حجم الإنفاق الحكومي مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، ويعكس مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. ويستخدم لتقييم كفاءة إدارة النفقات العامة ومدى توجيهها نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

• GI: نزاهة الحكومة (*Government Integrity*) يقيس هذا المؤشر مدى شفافية الحكومة وفعالية مؤسساتها في مكافحة الفساد والرشوة واستغلال النفوذ، إضافة إلى مدى التزام المسؤولين العموميين بالقوانين واللوائح التنظيمية. وتشير القيم المرتفعة للمؤشر إلى ارتفاع مستوى النزاهة والشفافية وتحسن جودة الإدارة المالية الحكومية.

• TBT: عبء الضرائب (*Tax Burden Tax*) يعبر هذا المؤشر عن مستوى الأعباء الضريبية المفروضة على الأفراد والمؤسسات، ومدى تأثير النظام الضريبي على النشاط الاقتصادي والاستثمار. ويعكس انخفاض العبء الضريبي مرونة أكبر في النشاط الاقتصادي وتحفيزاً للقطاع الخاص، بينما قد يؤدي ارتفاعه إلى تراجع الحوافز الاقتصادية.

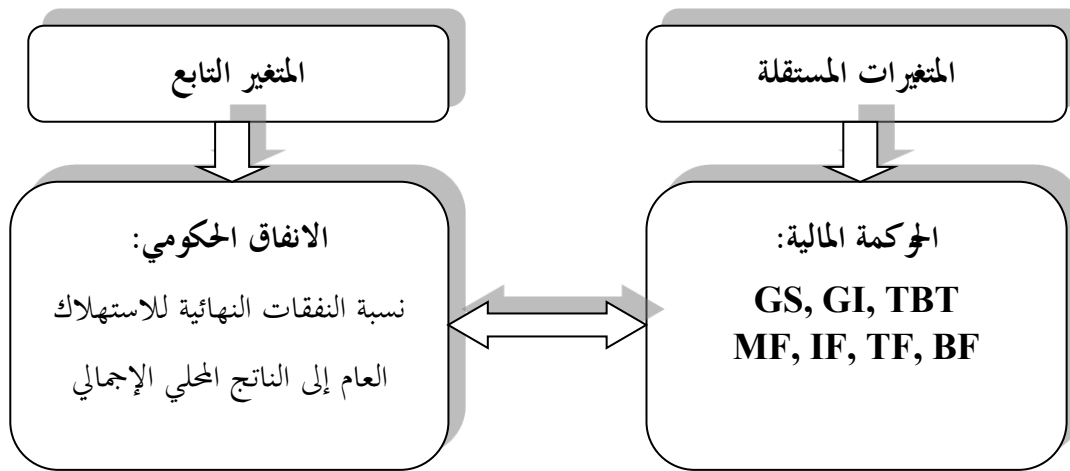
الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الحوكمة المالية في ترشيد الانفاق الحكومي

- MF: حرية السياسة النقدية (Monetary Freedom) يقيس هذا المؤشر درجة استقرار الأسعار ومستوى تدخل الحكومة في تحديد الأسعار والسياسات النقدية، حيث يعكس ارتفاع المؤشر قدرة الاقتصاد على الحفاظ على استقرار نقدي يساهم في دعم النشاط الاقتصادي وترشيد الاختلالات المالية.
- IF: حرية الاستثمار (Investment Freedom) يقيس هذا المؤشر مدى حرية تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية داخل الاقتصاد، ومدى وجود قيود تنظيمية أو قانونية تعيق حركة رؤوس الأموال. وتشير القيم المرتفعة إلى بيئة استثمارية جاذبة تدعم النمو الاقتصادي وتحسن كفاءة تخصيص الموارد.
- TF: حرية التجارة (Trade Freedom) يعبر هذا المؤشر عن مدى انفتاح الاقتصاد على التجارة الخارجية، من خلال انخفاض الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية المفروضة على الواردات والصادرات، مما يساهم في تعزيز المنافسة وتحسين الكفاءة الاقتصادية.
- BF: حرية الأعمال (Business Freedom) يشير هذا المؤشر إلى مدى سهولة ممارسة الأنشطة الاقتصادية، من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية والتنظيمية المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتشغيلها وإغلاقها. وكلما ارتفعت قيمة المؤشر دلّ ذلك على وجود بيئة أعمال أكثر مرونة وكفاءة.

2.3. المتغير التابع (الانفاق الحكومي)

- DP: نسبة النفقات النهائية للاستهلاك العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، هي مؤشر اقتصادي يُعبّر عن حصة إنفاق الحكومة على السلع والخدمات النهائية مثل التعليم، الصحة، الإدارة العامة من إجمالي قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية معينة.
- بناءً على المعطيات السابقة، سيتم في هذه الدراسة بناء نموذج قياسي رئيسي يهدف إلى تحليل العلاقة بين أبعاد الحوكمة المالية كمتغيرات مستقلة والانفاق الحكومي ممثلاً ببعد نسبة النفقات النهائية للاستهلاك العام إلى الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، وذلك كما يلي:

الشكل (II-9): نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الثاني: تحليل المركبات الأساسية ACP لمتغيرات نموذج الدراسة

نهدف من خلال هذا المطلب إلى تقديم توصيف شامل للبيانات المستخدمة في الدراسة، مع التركيز على المتغيرات المهمة والتي تمثل الحوكمة المالية وتحليل العلاقات بينها باستخدام تحليل المركبات الأساسية (ACP) ويتيح هذا التحليل تبسيط البيانات، واستخلاص العوامل الأساسية المؤثرة على التباين الكلي، مما يساهم في فهم أعمق للهيكلة الكامنة للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة.

الجدول (II-3): نتائج تحليل المركبات الأساسية لبيانات متغيرات الدراسة

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الحوكمة المالية في ترشيد الانفاق الحكومي

Principal Components Analysis
Date: 04/05/26 Time: 16:27
Sample: 1995-2024
Included observations: 360
Computed using: Ordinary correlations
Extracting 8 of 8 possible components

Eigenvalues: (Sum = 8, Average = 1)

Number	Value	Difference	Proportion	Cumulative Value	Cumulative Proportion
1	2.300682	0.758817	0.2876	2.300682	0.2876
2	1.541865	0.298228	0.1927	3.842548	0.4803
3	1.243638	0.240152	0.1555	5.086185	0.6358
4	1.003486	0.314323	0.1254	6.089671	0.7612
5	0.689163	0.161288	0.0861	6.778834	0.8474
6	0.527875	0.103241	0.0660	7.306710	0.9133
7	0.424634	0.155978	0.0531	7.731344	0.9664
8	0.268656	---	0.0336	8.000000	1.0000

Eigenvectors (loadings):

Variable	PC 1	PC 2	PC 3	PC 4	PC 5	PC 6	PC 7	PC 8
DP	0.477069	0.077751	0.274633	-0.172995	0.058755	-0.778452	0.213415	0.077606
GI	0.461328	-0.442520	0.050733	0.145560	-0.179501	0.240159	-0.138167	0.677203
TP	-0.342986	-0.194216	0.608179	-0.121419	-0.020081	0.197991	0.632905	0.140868
GS	0.305006	0.311507	0.443787	-0.237603	0.561928	0.382629	-0.305141	-0.035402
BF	0.203157	0.446072	0.369371	0.246399	-0.705930	0.148634	-0.088324	-0.185389
MF	0.392195	-0.503583	0.061557	0.324899	0.117446	0.129911	0.169193	-0.651108
TF	-0.223787	0.131338	0.214109	0.826783	0.335941	-0.213409	-0.093033	0.190266
IF	0.322091	0.439942	-0.411226	0.166866	0.152230	0.257329	0.629763	0.140586

Ordinary correlations:

	DP	GI	TP	GS	BF	MF	TF	IF
DP	1.000000							
GI	0.340997	1.000000						
TP	-0.192821	-0.194803	1.000000					
GS	0.402064	0.094930	-0.020486	1.000000				
BF	0.258309	0.048186	-0.049986	0.271770	1.000000			
MF	0.287850	0.684758	-0.118928	0.045839	-0.075294	1.000000		
TF	-0.203446	-0.221396	0.153711	-0.075679	0.102350	-0.045366	1.000000	
IF	0.197268	0.042530	-0.517910	0.198568	0.220996	0.022577	-0.059236	1.000000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eveiws 13

توضح نتائج تحليل المركبات الأساسية (*Principal Components Analysis*) لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 1995-2024، وبناءً على مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات، أنه تم استخراج ثمانية مركبات، إلا أن أربعة مركبات رئيسية فقط كانت ذات قيمة ذاتية ($Eigenvalue > 1$)، حيث فسّرت مجتمعة حوالي 76.12% من التباين الكلي في البيانات، وهو ما يعكس قدرة جيدة لهذه المركبات على اختزال المعلومات الأساسية دون فقدان جوهري للدلالة الإحصائية.

فقد فسّر المكون الأول ($PC1$) حوالي 28.76% من التباين، وجاء محمّلاً إيجابياً على كل من:

• $DP (0.477)$

• $GI (0.461)$

• $MF (0.392)$

• $IF (0.322)$

• $GS (0.305)$

في مقابل تحميل سلبي على $TP (-0.343)$ و $TF (-0.223)$.

ويعكس هذا المكون بعداً مركباً يمكن تفسيره على أنه بعد الحوكمة المالية الكلي المرتبط بكفاءة المؤسسات والانضباط المالي والانفتاح الاقتصادي الجزئي، حيث يرتبط ارتفاع جودة الحوكمة (النزاهة، الحرية النقدية، والاستثمار) بارتفاع الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج، مقابل تأثير عكسي نسبي لعبء الضرائب وحرية التجارة. أما المكون الثاني ($PC2$) الذي يفسر 19.27% من التباين، فقد تميز بتحميلات موجبة على:

• $BF (0.446)$

• $IF (0.439)$

• $GS (0.315)$

في حين سجل تحميلات سالبة على:

• $MF (-0.505)$

• $GI (-0.442)$

ويعكس هذا المكون بُعد بيئة الأعمال والاستثمار مقابل جودة المؤسسات والاستقرار النقدي، بما يشير إلى وجود مفاضلة بين ديناميكية السوق من جهة، ومستوى النزاهة والاستقرار النقدي من جهة أخرى.

في حين يفسر المكون الثالث ($PC3$) حوالي 15.56% من التباين، وقد ارتبط بشكل قوي إيجابياً مع:

• $TP (0.608)$

• $GS (0.443)$

وموجب بدرجة أقل مع $TF (0.214)$ ، بينما سجل ارتباطاً سلبياً مع:

• $IF (-0.411)$

ويعكس هذا المكون بعد العبء الضريبي والإنفاق الحكومي مقابل حرية الاستثمار، بما يشير إلى أن ارتفاع الضرائب والإنفاق الحكومي قد يكون على حساب مرونة الاستثمار.

أما المكون الرابع ($PC4$) الذي يفسر 12.54% من التباين، فقد تميز بسيطرة واضحة لمتغيري:

• $TF (0.826)$

• $BF (-0.705)$

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الحوكمة المالية في ترشيد الانفاق الحكومي

إضافة إلى تحميل موجب متوسط على $MF (0.325)$ وسلي على $GS (-0.237)$ ، وهو ما يعكس بُعد الانفتاح التجاري مقابل القيود الإدارية على بيئة الأعمال، أي أن هذا البُعد يميز بين اقتصاد منفتح تجارياً واقتصاد مقيد تنظيمياً.

وبناءً عليه، يمكن القول إن هيكل البيانات يعكس أربعة أبعاد أساسية للحوكمة المالية:

(1) البعد المؤسسي والمالي العام،

(2) بعد بيئة الأعمال والاستقرار المؤسسي،

(3) بعد الضرائب والإنفاق العام،

(4) بعد الانفتاح التجاري والتنظيم الإداري.

تُظهر مصفوفة الارتباط وجود علاقات متفاوتة بين متغيرات الحوكمة المالية والمتغير التابع (DP)، إضافة إلى العلاقات البينية بين المؤشرات المستقلة.

فقد سجلت النتائج وجود ارتباط إيجابي متوسط بين:

DP و $GI (0.340997)$ ، ما يعكس أن تحسين نزاهة الحكومة يرتبط بارتفاع نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج. DP و $GS (0.402064)$ ، وهو ارتباط منطقي يشير إلى أن ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي ينعكس مباشرة على نسبته من الناتج المحلي.

DP و $BF (0.258309)$ و DP و $IF (0.197268)$ بدرجات أضعف، مما يدل على تأثير محدود نسبياً لحرية الأعمال والاستثمار على الإنفاق الحكومي.

كما يظهر أن أقوى علاقة موجبة بين المتغيرات المستقلة كانت بين:

GI و $MF (0.684758)$ ، وهو ما يشير إلى ترابط قوي بين جودة المؤسسات والاستقرار النقدي، بما يعكس أن تحسين النزاهة الحكومية يرافقه غالباً تحسن في السياسات النقدية واستقرار الأسعار. في المقابل، برزت علاقة سالبة قوية نسبياً بين:

TP و $IF (-0.517910)$ ، مما يدل على أن ارتفاع العبء الضريبي يحد من حرية الاستثمار ويقلل من جاذبية بيئة الأعمال.

كما تتسم بعض العلاقات الأخرى بالضعف أو المحدودية، مثل العلاقة بين GI و $BF (0.094930)$ ، ما يعكس استقلالية نسبية بين نزاهة الحكومة وحرية الأعمال في السياق المدروس.

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الحوكمة المالية في ترشيد الانفاق الحكومي

وبوجه عام، تُظهر نتائج مصفوفة الارتباط أن هناك تشابكاً غير خطي بين مؤشرات الحوكمة المالية، حيث تتقاطع بعض أبعاد الجودة المؤسسية (النزاهة، الاستقرار النقدي) بشكل قوي، في حين تتباين علاقات الضرائب وحرية الاستثمار والتجارة، وهو ما يدعم استخدام تحليل المركبات الأساسية لتقليل الأبعاد واستخلاص العوامل الكامنة المفسرة للسلوك الاقتصادي.

المطلب الثالث: الإطار المنهجي والتقدير القياسي لنموذج الدراسة باستخدام بيانات البانل الديناميكي (Panel ARDL-PMG)

تسعى الدراسة إلى استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (بيانات البانل)، والتي تتميز باحتوائها على بُعدين: بُعد زمني يتمثل في عدد سنوات الدراسة ويرمز له بـ T ، وبُعد مقطعي يتمثل في مجموعة الدول المعتمدة في الدراسة ويرمز له عادة بـ N .

حيث تم اختيار 07 متغيرات مستقلة بناءً على بعض الدراسات السابقة، وهي:

(نزاهة الحكومة *Government Integrity*، العبء الضريبي *Tax Burden*، الإنفاق الحكومي *Government Spending*، حرية الأعمال *Business Freedom*، حرية السياسة النقدية *Monetary Freedom*، حرية التجارة *Trade Freedom*، وحرية الاستثمار *Investment Freedom*).

كما تتشكل عينة الدراسة من 12 دولة، وهي: الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، عُمان، قطر، السعودية، تونس، والإمارات العربية المتحدة، أي أن $N=12$ ، وذلك خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2024 حسب توفر البيانات، أي أن $T=30$. وعليه، يكون الحجم الكلي للعينة:

$$N \times T = 12 \times 30 = 360$$

سيتم معالجتها باستخدام نماذج البانل الساكن الثلاثة، حيث يشير الأول إلى نموذج الانحدار التجميعي (*POLS*)، أما الثاني فيشير إلى نموذج الأثر الثابت (*FEM*)، في حين يتمثل النموذج الثالث في نموذج الأثر العشوائي (*REM*). وسنقوم بالمفاضلة بين هذه النماذج، كما رأينا في الجزء النظري من الدراسة، اعتماداً على بعض الاختبارات الإحصائية. إذ نبدأ في البداية باختبار إمكانية وجود أثر فردي ضمن العينة المدروسة، وذلك بالاعتماد على اختبار من نوع فيشر، الذي تكون فيه فرضية العدم ملائمة لنموذج التجانس الكلي، أي عدم وجود أثر فردي في العينة المدروسة.

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الحوكمة المالية في ترشيد الإنفاق الحكومي

وللوقوف على النموذج الملائم لطبيعة العينة المدروسة، نطلق من المتغير التابع الذي يمثل الإنفاق الحكومي، والذي تم التعبير عنه بنسبة النفقات النهائية للاستهلاك العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وسيتيم صياغة النموذج بالاستناد إلى النظرية الاقتصادية، وكذا الدراسات السابقة وما توفره من فرضيات وعوامل متدخلة في دراسة الظاهرة، وذلك من أجل تحديد العلاقة الرياضية التي تربط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. وتتمحور دراستنا حول أثر الحوكمة المالية في ترشيد الإنفاق الحكومي لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2024.

وعليه نحصل على نموذج البانل التالي للمتغير: نسبة النفقات النهائية للاستهلاك العام إلى الناتج المحلي الإجمالي

$$DP = a + \beta_1 GS_{i,t} + \beta_2 GI_{i,t} + \beta_3 BF_{i,t} + \beta_4 TBT_{i,t} + \beta_5 MF_{i,t} + \beta_6 IF_{i,t} + \beta_7 TF_{i,t} + \mu_i + Y_t + \varepsilon_{i,t}$$

حيث تمثل:

- ❖ DP : نسبة النفقات النهائية للاستهلاك العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (i) في الفترة الزمنية (t)
- ❖ GI : نزاهة الحكومة Government Integrity (i) في الفترة الزمنية (t)
- ❖ TBT : عبء الضرائب Tax Burden Tax Burden (i) في الفترة الزمنية (t)
- ❖ GS : الإنفاق الحكومي Government Spending (i) في الفترة الزمنية (t)
- ❖ BF : حرية الأعمال Business Freedom (i) في الفترة الزمنية (t)
- ❖ MF : حرية السياسة النقدية Monetary Freedom (i) في الفترة الزمنية (t)
- ❖ TF : حرية التجارة Trade Freedom (i) في الفترة الزمنية (t)
- ❖ IF : حرية الاستثمار Investment Freedom (i) في الفترة الزمنية (t)
- ❖ μ_i : الآثار أو الاختلافات المقطعية (cross-section effects) غير الملاحظة والتي تتفاوت من دولة إلى أخرى لكنها تظل ثابتة خلال الفترة الزمنية نفسها.
- ❖ Y_t : الآثار والاختلافات الزمنية (time effects) غير الملاحظة والمشاركة بين الدول محل الدراسة والتي تتغير عبر الزمن.
- ❖ $\varepsilon_{i,t}$: حد الخطأ العشوائي حيث يشترط فيه أن يكون مستقلاً وموزعاً بشكل متماثل.

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الحوكمة المالية في ترشيد الانفاق الحكومي

❖ يتحدد النموذج المرافق لطبيعة بيانات العينة وفق كيفية التعامل مع الآثار الفردية أو عدم التجانس الغير الملاحظ.

أولاً: الاحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة

بهدف إعطاء تصور مبدئي وتوضيح أهم خصائص البيانات المعتدة في الدراسة، تم حسب مجموعة من إحصائيات النزعة المركزية، والتي يمكن تلخيصها في الجدول الآتي:

الجدول (II-4): إحصاء وصفي لمتغيرات الدراسة

	DP	BF	GI	GS	IF	TF	TP	MF
	DP	BF	GI	GS	IF	TF	TP	MF
Mean	48.41167	77.29000	87.36889	68.57028	17.01748	51.15278	63.89694	69.92472
Median	48.10000	78.40000	92.35000	70.00000	16.74735	50.00000	67.90000	75.00000
Maximum	90.00000	94.00000	100.0000	100.0000	33.01190	85.00000	95.10000	87.00000
Minimum	10.00000	10.10000	36.60000	39.80000	2.360100	20.00000	0.800000	25.00000
Std. Dev.	17.59203	8.336065	14.21501	10.38939	5.088706	14.43906	14.64994	13.17295
Skewness	0.297213	-2.770723	-0.942900	0.019647	0.309462	-0.076464	-1.586807	-1.322952
Kurtosis	2.812975	20.53648	2.916396	2.886998	3.319414	2.081223	6.479655	4.314111
Jarque-Bera	5.824823	5073.539	53.44847	0.214702	7.276399	13.01307	332.6973	130.9155
Probability	0.054345	0.000000	0.000000	0.898210	0.026300	0.001494	0.000000	0.000000
Sum	17428.20	27824.40	31452.80	24685.30	6126.294	18415.00	23002.90	25172.90
Sum Sq. Dev.	111103.1	24946.90	72541.87	38750.27	9296.279	74846.60	77048.87	62296.01
Observations	360	360	360	360	360	360	360	360

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eveiws 13

بالرجوع الى الجدول أعلاه، يمكن استنتاج النتائج التالية:

1. نسبة النفقات النهائية للاستهلاك العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (DP): بلغ متوسط DP حوالي 48.41%، مع حد أقصى 90% وحد أدنى 10%، ما يشير إلى تفاوت ملحوظ في حجم النفقات الحكومية بين الدول. الانحراف المعياري البالغ 17.59 يدل على تباين متوسط في البيانات. كما أن التوزيع يميل إلى يمين قليل (Skewness = 0.30) مع Kurtosis = 2.81، واختبار Jarque-Bera أظهر احتمالية 0.054 لاتباع التوزيع الطبيعي، ما يعني قرب التوزيع من الطبيعي نسبياً.

2. حرية الأعمال (BF): بلغ متوسط مؤشر BF 77.29، مع حد أقصى 94 وحد أدنى 10.1، ويعكس هذا تركيز معظم الدول عند مستويات عالية من حرية الأعمال. الانحراف المعياري منخفض نسبياً (8.34)، إلا أن التوزيع

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الحوكمة المالية في ترشيد الانفاق الحكومي

- منحرف بشدة نحو اليسار ($Skewness = -2.77$) مع $Kurtosis$ مرتفع جدًا (20.54)، واختبار Bera Jarque- يشير إلى أن البيانات غير طبيعية تمامًا، وهو ما يعكس وجود قيم قصوى منخفضة نادرة.
3. نزاهة الحكومة (GI): متوسط GI بلغ 87.37 مع حد أقصى 100 وحد أدنى 36.6، مما يعكس تركز غالبية الدول عند مستويات عالية من النزاهة. الانحراف المعياري 14.21، والانحراف يسار معتدل ($Skewness = -0.94$) مع $Kurtosis = 2.92$. اختبار Jarque-Bera أكد أن التوزيع غير طبيعي ($P\text{-value} \approx 2.48e-12$)، وهو ما يشير إلى وجود بعض القيم المتطرفة المنخفضة للنزاهة.
4. الإنفاق الحكومي (GS): متوسط GS 68.57، مع حد أقصى 100 وحد أدنى 39.8، ما يعكس تفاوتًا متوسطًا في حجم الإنفاق بين الدول. الانحراف المعياري 10.38، والتوزيع شبه متماثل ($Skewness = 0.02$) مع $Kurtosis = 2.89$ ، واختبار Jarque-Bera أظهر أن التوزيع طبيعي جدًا ($P\text{-value} = 0.898$).
5. حرية الاستثمار (IF): بلغ متوسط IF حوالي 17.02 مع حد أقصى 33.01 وحد أدنى 2.36، ما يعكس وجود قيود استثمارية في بعض الدول. الانحراف المعياري منخفض نسبيًا (5.09)، والتوزيع يميل إلى اليمين قليلًا ($Skewness = 0.31$) مع $Kurtosis = 3.32$. اختبار Jarque-Bera أشار إلى أن التوزيع غير طبيعي ($P\text{-value} = 0.026$).
6. حرية التجارة (TF): متوسط TF 51.15، مع حد أقصى 85 وحد أدنى 20، والتوزيع شبه متماثل ($Skewness = -0.08$) مع تباين متوسط ($Std. Dev. = 14.44$) و $Kurtosis = 2.08$. اختبار Jarque-Bera أظهر أن التوزيع غير طبيعي ($P\text{-value} = 0.0015$)، مع وجود بعض الحالات القصوى.
7. نسبة النفقات الحكومية (TP): بلغ متوسط TP 63.90 مع حد أقصى 95.1 وحد أدنى 0.8، مما يعكس تفاوتًا كبيرًا بين الدول. الانحراف المعياري 14.65، والتوزيع منحرف يسار بشدة ($Skewness = -$) مع $Kurtosis = 6.48$ ، واختبار Jarque-Bera أكد أن البيانات غير طبيعية تمامًا ($P\text{-value} \approx 5.7e-73$).
8. حرية السياسة النقدية (MF): متوسط MF بلغ 69.92، مع حد أقصى 87 وحد أدنى 25، مع انحراف معياري 13.17. التوزيع منحرف يسار قوي ($Skewness = -1.32$) مع $Kurtosis = 4.31$ ، واختبار Jarque-Bera أظهر أن التوزيع غير طبيعي ($P\text{-value} \approx 3.73e-29$)، ما يشير إلى تركيز معظم الدول عند مستويات مرتفعة مع وجود قيم منخفضة متطرفة.

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الحوكمة المالية في ترشيد الانفاق الحكومي

أما فيما يخص قيمة الانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة فتم تسجيل قيم منخفضة وهذا يدل على تجانس الوحدات من جهة أي تقارب دول متغيرات الدراسة، وبالتالي لا يوجد تشتت بيانات متغيرات الدراسة.

ثانياً: تحديد النموذج الملائم لبيانات عينة الدراسة

سنقوم بتقدير المعادلة المذكورة أعلاه بطريقة المربعات الصغرى، وبالاعتماد على بيانات الدراسة الطولية، فإننا نميز بين ثلاثة نماذج للبانل الساكن: النموذج التجميعي (Pooled)، ونموذج الأثر الثابت (MEF)، ونموذج الأثر العشوائي (MEA). ويتم تقدير النموذجين الأول والثاني بطريقة المربعات الصغرى العادية، أما النموذج الثالث فيُقدَّر بطريقة المربعات الصغرى المعممة، وبعد ذلك نقوم بالمفاضلة بين هذه النماذج.

الجدول (II-5): تقدير النموذج الملائم لبيانات عينة الدراسة

المتغير التابع: نسبة النفقات النهائية للاستهلاك العام إلى الناتج المحلي الإجمالي DP			
الفترة الزمنية: 2024/1995 T= 30 N= 12 عدد المشاهدات N*T=360			
المتغيرات التفسيرية	النموذج التجميعي	نموذج الاثر الثابت	نموذج الاثر العشوائي
BF	0.39	0.11	0.11
	0.00	0.10	0.08
GI	0.15	-0.24	-0.20
	0.25	0.00	0.00
GS	0.53	0.27	0.28
	0.00	0.00	0.00
IF	-0.09	0.22	0.24
	0.65	0.19	0.15
TF	-0.17	-0.20	-0.19
	0.00	0.00	0.00
TP	-0.11	-0.10	-0.10
	0.00	0.04	0.03
MF	0.24	-0.07	-0.06
	0.01	0.19	0.25
الحد الثابت	-33.99	60.62	54.87
		0.00	0.00
R-squared	0.32	0.73	0.19
S.E.of regression	14.62	9.3	0.17
F-statistic	23.93	52.32	12.21
Prob (F-statistic)	0.000	0.00	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 13

(): تمثل الاحصائية المحسوبة لمقدرات المعالم لاختبار STUDENT

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الحوكمة المالية في ترشيد الانفاق الحكومي

***، **، * تدل على مستوى المعنوية عند 1%، 5%، 10%

➤ المقاضاة بين النماذج الثلاثة المقدرة

نعمل في البداية على تحديد وجود أو عدم وجود أثر فردي ضمن بيانات عينة الدراسة ، وسنستخدم اختبار من نوع فيشر الذي تكون فرضية العدمية تلائم نموذج التجانس الكلي، أي عدم وجود أي أثر للأفراد في العينة المدروسة، كما أن إحصائية هذا الاختبار تتمثل في:

$$\left. \begin{array}{l} H_0: \text{نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج المناسب} \\ H_1: \text{نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية هو المناسب} \end{array} \right\}$$

$$F_1 = \frac{(R_{2MMC} - R_{2MC}) / (N-1)}{1 - R_{2MMC} / (NT - N - K)}$$

حيث أن:

- **N**: يمثل عدد الأفراد (في حالتنا 12 دول)
- **T**: تمثل طول السلسلة الزمنية المقترحة في الدراسة (في حالتنا 30 سنة)
- **K**: عدد المتغيرات الخارجية في النموذج في حالتنا لدينا 07 متغيرات
- **R²_{MC}**: يمثل معامل التحديد المضاعف أي في ظل فرضية العدم، في هذه الحالة هو نموذج بدون أثر أي نموذج التجانس الكلي (**R²_{MC} = 0.32**).
- **R²_{RMM}**: يمثل معامل التحديد المضاعف للنموذج غير المقيد، أي في ظل الفرضية العكسية في هذه الحالة هو نموذج الأثر الثابت (**R²_{RMM} = 0.73**).

وعند تطبيق قانون فيشر تعطى لنا قيمة فيشر المحسوبة $F_c = 47,6$ ، أما الاحصائية المجدولة فقد بلغت $F_{tab} F(7,300,0.05) = 2.04$ ، وعليه نرفض الفرضية الصفرية بمستوى معنوية 5%، 10% ونقول أن هناك أثر ثابت ضمن بيانات العينة.

ثالثاً: اختبار تحديد نوعية الأثر

1. اختبار (Hausman)

يُعد إجراء اختبار فيشر، الذي يبين وجود أثر فردي، خطوة تستوجب تحديد نوعية هذا الأثر، وذلك باستعمال اختبار هوسمان (Hausman Test) من أجل الاختيار بين نموذج الأثر الثابت ونموذج الأثر العشوائي، وكانت نتيجة هذا الاختبار كما يلي:

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الحوكمة المالية في ترشيد الانفاق الحكومي

H0: نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم

H1: نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم

الجدول (II-6): نتائج اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Pool: A			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	15.187253	7	0.0477

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 13

من خلال النتائج الموضحة، وبناءً على اختبار Hausman، حيث نلاحظ أن الاحصائية المحسوبة square-Chi=15.18، أقل من الاحصائية المجدولة التي تساوي 12.59، $\chi^2 = 12.59$ ، وهذا عند مستوى ثقة 0.05 ومنه نقبل الفرضية الصفرية أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم، ومنه يكون النموذج الملائم لبيانات عينة الدراسة هو من نوع الأثر الثابت، وعليه يكون لكل مقطع أثر خاص به، ويمثل الجدول أدناه نتائج التأثيرات الثابتة للنموذج لكل دولة.

الجدول (II-7): نتائج التأثيرات الثابتة للنموذج لكل دولة

الدولة	الأثر
الجزائر	-18.013
البحرين	12.898
مصر	-13.129
الأردن	-0.0504
الكويت	3.133
لبنان	-21.515
المغرب	-11.990
عمان	9.975
قطر	24.457
السعودية	-0.178
تونس	-10.902

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 13

تشير نتائج الجدول إلى وجود تباين واضح في تأثير الحوكمة المالية على ترشيد الإنفاق الحكومي بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 1995-2024، حيث سجلت بعض الدول تأثيراً إيجابياً قوياً وأخرى تأثيراً سلبياً متفاوت الشدة.

ففي جانب التأثيرات الإيجابية، حققت دولة الإمارات العربية المتحدة أعلى أثر إيجابي بلغ 25.314، تليها قطر بـ 24.457، ما يعكس فعالية واضحة في آليات الحوكمة المالية وكفاءة إدارة الموارد العامة. كما سجلت كل من البحرين (12.898) وعمان (9.975) تأثيراً إيجابياً متوسطاً، في حين جاء أثر الكويت إيجابياً لكنه محدوداً عند مستوى 3.133، مما يشير إلى تحسن نسبي في ممارسات الانضباط المالي.

أما في المقابل، فقد أظهرت بقية الدول آثاراً سلبية متفاوتة، حيث سجلت لبنان أكبر أثر سلبي بـ -21.515، تليها الجزائر (-18.013)، وهو ما يعكس وجود تحديات هيكلية وضعفاً في فعالية الرقابة المالية. كما سجلت مصر (-13.129)، المغرب (-11.990)، وتونس (-10.902) آثاراً سلبية ملحوظة، بينما كانت التأثيرات في الأردن (-0.0504) والسعودية (-0.178) سلبية طفيفة جداً، ما يشير إلى استقرار نسبي وتقليلها من حالة التعادل في أثر الحوكمة على ترشيد الإنفاق.

وبشكل عام، تؤكد النتائج أن فعالية الحوكمة المالية ليست متجانسة بين دول المنطقة، بل تتأثر بدرجة نضج المؤسسات المالية ومستوى الشفافية والرقابة في كل دولة.

2. تقييم نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)

بعد أن تبين أن النموذج المناسب هو نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) من خلال نتائج الاختبارات السابقة، وبناء عليه يمكن كتابة معادلة النموذج بالشكل التالي:

$$DP = a + \beta_1 GS_{i,t} + \beta_2 GI_{i,t} + \beta_3 BF_{i,t} + \beta_4 TBT_{i,t} + \beta_5 MF_{i,t} + \beta_6 IF_{i,t} + \beta_7 TF_{i,t} + et$$

➤ التقييم الاقتصادي

أظهرت نتائج نموذج الأثر الثابت لدول MENA للفترة من 1995 إلى 2024 أن بعض المتغيرات التفسيرية كان لها أثر ملحوظ على ترشيد الإنفاق الحكومي، مع مراعاة الاختلافات غير المرصودة بين الدول.

✓ حرية الأعمال: (BF = 0.11, P = 0.10) أظهر أثراً إيجابياً ضعيفاً وغير دال إحصائياً، مما يشير إلى

أن تحسين بيئة الأعمال قد يعزز ترشيد الإنفاق، لكنه ليس العامل الأكثر تأثيراً في هذا النموذج.

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الحوكمة المالية في ترشيد الإنفاق الحكومي

- ✓ **نزاهة الحكومة:** ($GI = -0.24, P = 0.00$) سجلت أثرًا سلبيًا ذا دلالة، مما يعكس أن بعض أشكال الحوكمة قد تواجه تحديات تنفيذية أو اختلالات مؤسسية تؤثر على كفاءة الإنفاق.
- ✓ **الإنفاق الحكومي:** ($GS = 0.27, P = 0.00$) أظهر أثرًا إيجابيًا قويًا وذو دلالة، مما يؤكد أهمية تحسين إدارة الموارد المالية العامة كأداة رئيسية لترشيد الإنفاق.
- ✓ **حرية الاستثمار:** ($IF = 0.22, P = 0.19$) أثر إيجابي ضعيف وغير دال، مما يشير إلى أن زيادة حرية الاستثمار لا تؤثر بشكل كبير على ترشيد الإنفاق ضمن الدول محل الدراسة.
- ✓ **حرية التجارة:** ($TF = -0.20, P = 0.00$) أثر سلبي وذو دلالة، مما قد يعكس تأثير الانفتاح التجاري على توزيع الموارد أو على الإنفاق الحكومي في بعض السياقات.
- ✓ **عبء الضرائب:** ($TP = -0.10, P = 0.04$) أثر سلبي ضعيف لكنه دال، مما يشير إلى أن زيادة الضرائب قد تقلل من فاعلية ترشيد الإنفاق إذا لم ترافق مع إدارة مالية فعالة.
- ✓ **حرية السياسة النقدية:** ($MF = -0.07, P = 0.19$) أثر سلبي ضعيف وغير دال، مما يدل على محدودية تأثير هذه المتغيرات على ترشيد الإنفاق ضمن النموذج الحالي.

➤ التقييم الإحصائي

- ✓ أظهر نموذج الأثر الثابت لدول MENA للفترة من 1995 إلى 2024 نتائج قوية فيما يخص أثر المتغيرات التفسيرية المتعلقة بالحوكمة المالية على ترشيد الإنفاق الحكومي. فقد بلغ معامل التحديد $R^2 = 0.734$ ، مما يشير إلى أن حوالي 73٪ من التباين في الإنفاق الحكومي يمكن تفسيره بالمتغيرات المفسرة ضمن الدول مع التحكم في الاختلافات غير المرصودة بين الدول. وعند تعديل R^2 لأخذ عدد المتغيرات في الاعتبار، بلغ $Adjusted R^2 = 0.720$ ، ما يعكس قوة تفسيرية مرتفعة للنموذج.
- ✓ كان متوسط الإنفاق الحكومي 48.41 مع انحراف معياري 17.59، مما يوضح وجود تفاوت ملحوظ بين الدول في مستوى الإنفاق. أما خطأ الانحدار القياسي $S.E. = 9.31$ ، فيدل على دقة نموذجية عالية للانحدار، كما تعكس قيمة $F\text{-statistic} = 52.33 (P < 0.001)$ دلالة إحصائية قوية للنموذج ككل، ما يؤكد أهمية المتغيرات المفسرة في تفسير ترشيد الإنفاق.
- ✓ من جهة أخرى، أظهرت مؤشرات اختيار النموذج مثل $Akaike\ Info\ Criterion = 7.351$ و $Schwarz\ Criterion = 7.556$ و $Hannan\text{-}Quinn\ Criterion = 7.432$ ملائمة

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الحوكمة المالية في ترشيد الإنفاق الحكومي

جيدة للنموذج، بينما يشير $Durbin-Watson = 0.524$ إلى احتمال وجود بعض الارتباط الذاتي في المتبقيات، وهو ما يستدعي الحذر عند تفسير النتائج.

✓ تؤكد هذه النتائج على أن الإنفاق الحكومي، حرية الأعمال، النزاهة، والسياسات المالية الأخرى تلعب دوراً محورياً في ترشيد الإنفاق العام، مع ضرورة مراعاة الفروق بين الدول والتحديات المؤسسية عند تطبيق سياسات الحوكمة المالية.

✓ وهذا يعني أن النموذج ضعيف من الناحية القياسية، وعليه فإن النموذج المقدر في بيانات البانل الساكن ضعيف نوعاً ما مما يسمح لنا بتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل.

رابعاً: تقدير العلاقة القصيرة وطويلة الأجل (البانل الديناميكي)

1. اختبار الارتباط بين المقاطع العرضية لمتغيرات الدراسة

يُعدّ اختبار الارتباط بين المقاطع العرضية (CDS) من الأساليب الإحصائية الملائمة لتحليل متغيرات الدراسة، إذ يتيح الكشف عن وجود ترابط محتمل بين السلاسل القطاعية أو المقطعية. وتشير نتائج أشهر الاختبارات المخصصة لهذا الغرض إلى أنّ قيم الإحصاءات المحسوبة تدفع إلى رفض فرضية العدم، وهو ما يدلّ على وجود ارتباط عرضي معنوي بين مقاطع الدراسة. ويُعزى ذلك إلى معنوية معاملات الاختبار وملاءمتها الإحصائية، الأمر الذي يعكس قوة العلاقة بين السلاسل المستعملة. ويوضح الجدول أدناه هذه النتائج بشكل أكثر تفصيلاً.

الجدول (II-8): اختبار ارتباط المقاطع العرضية

المتغير	BREUSCH-PAGAN LM	PESARAN SCALED LM	Pesaran Cd
المتغير التابع			
نسبة النفقات النهائية للاستهلاك العام إلى الناتج المحلي الإجمالي DP	815.83 0.00	65.83 0.00	11.94 0.00
المتغيرات المستقلة			
نزاهة الحكومة Government Integrity	727.83 0.00	57.83 0.00	8.02 0.00
عبء الضرائب Tax Burden	288.56 0.00	19.37 0.00	1.7 0.08
الإنفاق الحكومي Government Spending	365.07 0.00	26.03 0.00	10.03 0.00

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الحوكمة المالية في ترشيد الانفاق الحكومي

15,10 0,00	27,57 0,00	382,84 0,00	حرية الأعمال Business Freedom
25,66 0,00	59,10 0,00	755,10 0,00	حرية السياسة النقدية Monetary Freedom
5,17 0,00	29,99 0,00	410,61 0,00	حرية التجارة Trade Freedom
9,09 0,00	39,19 0,00	516,36 0,00	حرية الاستثمار Investment Freedom
8,02 0,00	57,83 0,00	727,83 0,00	نزاهة الحكومة Government Integrity

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 13

تشير نتائج اختبار الارتباط بين المقاطع العرضية، باستخدام اختبارات Breusch–Pagan LM وPesaran Scaled LM وPesaran CD، إلى وجود ارتباط مقطعي قوي بين دول عينة الدراسة خلال الفترة 1995–2024. فقد سجل المتغير التابع، المتمثل في نسبة النفقات النهائية للاستهلاك العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، قيمة مرتفعة ودالة إحصائياً في جميع الاختبارات ($LM = 815.83$ ، $CD = 11.94$ عند مستوى دلالة 0.00)، مما يدل على وجود اعتماد متبادل واضح بين الدول.

أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة، فقد أظهرت معظمها نتائج معنوية عند مستوى 1%، حيث سجلت نزاهة الحكومة ($LM = 727.83$ ، $CD = 8.02$)، وحرية الأعمال ($LM = 382.84$ ، $CD = 15.10$)، وحرية السياسة النقدية ($LM = 755.10$ ، $CD = 25.66$)، وحرية التجارة ($LM = 410.61$ ، $CD = 5.17$)، وحرية الاستثمار ($LM = 516.36$ ، $CD = 9.09$) قيمة دالة إحصائياً، وهو ما يعكس وجود ترابط هيكلي بين هذه المتغيرات عبر الدول. في المقابل، سجل الإنفاق الحكومي ($LM = 365.07$ ، $CD = 10.03$) أيضاً دلالة إحصائية واضحة، بينما أظهر متغير عبء الضرائب ارتباطاً أضعف نسبياً، حيث بلغ ($CD = 1.7$) عند مستوى دلالة (0.08)، ما يشير إلى ضعف نسبي في الاعتماد المقطعي لهذا المتغير مقارنة ببقية المتغيرات.

وتؤكد هذه النتائج وجود اعتماد مقطعي (Cross-sectional Dependence) بين دول العينة، وهو ما يعكس تأثير الصدمات المشتركة والعوامل الإقليمية والدولية، مثل الأزمات الاقتصادية وتقارب السياسات المالية. وعليه، فإن تجاهل هذا النوع من الترابط قد يؤدي إلى تقديرات منحازة وغير دقيقة، مما يستدعي استخدام نماذج

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الحوكمة المالية في ترشيد الانفاق الحكومي

قياسية متقدمة تأخذ بعين الاعتبار الاعتماد المقطعي، مثل نماذج البيانات البانلية ذات الاعتماد المشترك (Panel Data Models with Cross-sectional Dependence).

2. اختبار التجانس (Hsiao, 1986)

يُعد اختبار Hsiao أحد الاختبارات الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات البانل، ويهدف إلى التحقق من مدى تجانس معاملات النموذج القياسي بين مختلف الوحدات الفردية داخل العينة. وبعبارة أخرى، يسعى هذا الاختبار إلى تحديد ما إذا كانت الثوابت ومعاملات الانحدار متطابقة عبر الأفراد، أم أنها تختلف من وحدة إحصائية إلى أخرى.

ويعتمد اختبار هسياو على مقارنة مجموعة من الفرضيات المتدرجة باستخدام إحصائية اختبار (F)، وذلك بغرض تحديد الصيغة الأنسب للنموذج. ويساعد هذا الاختبار الباحث في المفاضلة بين النموذج المجمع (المتجانس)، ونموذج التأثيرات الفردية، أو نماذج الانحدار المنفصلة لكل وحدة على حدة. وتكمن أهمية هذا الاختبار من الناحية الاقتصادية في كونه يتيح الكشف عن درجة التجانس أو التباين في سلوك الوحدات الاقتصادية محل الدراسة، مما ينعكس على دقة اختيار النموذج القياسي وتفسير النتائج بصورة أكثر موثوقية.

الجدول (II-9): نتائج اختبار التجانس لـ Hsiao, C. (1986)

Specification Tests of Hsiao (1986)		
H1 = Null Hypothesis : panel is homogeneous vs Alternative Hypothesis : H2		
H2 = Null Hypothesis : H3 vs Alternative Hypothesis : panel is heterogeneous		
H3 = Null Hypothesis : panel is homogeneous vs Alternative Hypothesis : panel is partially homogeneous		
Hypotheses	F-Stat	P-Value
H1	20.81883	9.01E-81
H2	7.251261	2.46E-34
H3	48.01502	1.28E-62

This program has developed by Brahim KHOUILED
University of Ouargla, Algeria

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 13

بالنظر إلى نتائج اختبار Hsiao, C. (1986) للتجانس والظاهر في الجدول:

✓ تشير نتائج اختبار Hsiao (1986) إلى رفض فرضية التجانس بين مقاطع الدول في نموذج البيانات اللوحية،

مما يعكس وجود تباين هيكلي مهم بين دول عينة الدراسة. فقد بلغت قيمة اختبار الفرضية الأولى **H1**

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الحوكمة المالية في ترشيد الانفاق الحكومي

20.82 مع قيمة احتمالية تقترب من الصفر ($P\text{-value} = 0.00$)، وهو ما يؤدي إلى رفض فرضية العدم التي تفترض تجانس المعاملات بين الدول، وقبول الفرضية البديلة التي تشير إلى عدم التجانس. كما أظهرت نتائج الفرضية الثانية ($H_2 = 7.25$ ($P\text{-value} = 0.00$)) رفض الفرضية التي تفترض تجانسًا كليًا لصالح وجود تباين (heterogeneity) بين الوحدات المقطعية. وبالمثل، أكدت نتائج الفرضية الثالثة $H_3 = 48.02$ ($P\text{-value} = 0.00$) رفض فرضية التجانس لصالح وجود تجانس جزئي فقط، مما يدل على أن بعض المعاملات قد تكون مشتركة بين الدول، في حين تختلف معاملات أخرى.

✓ وتؤكد هذه النتائج مجتمعة أن نموذج البيانات اللوحية المدروس يتسم بـ **عدم التجانس بين الدول (Heterogeneity)**، وهو ما يعكس اختلاف الخصائص الاقتصادية والمؤسسية بين دول MENA وعليه، فإن استخدام النماذج التي تأخذ بعين الاعتبار هذا التباين، مثل نموذج الأثر الثابت أو النماذج غير المتجانسة، يعد أكثر ملاءمة من النماذج التجميعية التي تفترض تجانس المعاملات، مما يعزز دقة التقدير وموثوقية النتائج القياسية.

3. استقرار السلاسل الزمنية واختبار جذور الوحدة لبيانات البانل

إن المنهجية السليمة التي يتبعها الباحث في الدراسات القياسية، وقبل الشروع في عملية التقدير والتحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، تقتضي أولاً التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية. إذ إن مشكلة عدم استقرارية السلاسل الزمنية قد تؤدي إلى الوقوع في تقديرات زائفة (Spurious Regression)، مما ينتج عنه معاملات غير دقيقة ومتحيزة. ومن أشهر اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية في نماذج البانل نذكر ما يلي:

- اختبار (Levin, Lin and Chu (LLC-2002)؛
- اختبار (Im, Pesaran and Shin (IPS-2003)؛
- اختبار (Fisher-ADF (ADF-Fisher)؛
- اختبار (Fisher-PP (PP-Fisher).

الجدول (10-II): اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل

نتائج اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل								
المتغير	DP	BF	GI	GS	IF	TF	TP	MF
Livin,lin,chu (LLC)								
معلمة الاختبار	-2.94	1.17	-2.63	-1.08	-1.06	-0.38	-1.55	-0.09
القيمة الاحتمالية	0.01	0.87	0.00	0.13	0.14	0.34	0.06	0.46
الفرق الأول	-8.47	-4.36	-9.34	-5.16	-5.00	-4.74	-6.52	-5.22

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الحوكمة المالية في ترشيد الانفاق الحكومي

0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	القيمة الاحتمالية	
IPS-W-STAT									
0.14	-0.89	-1.17	-0.86	-0.66	-0.32	0.67	-1.82	معلمة الاختبار	المستوى
0.55	0.18	0.12	0.19	0.25	0.37	0.75	0.03	الاحتمالية	
-7.25	-8.24	-6.50	-7.89	-9.15	-8.69	-4.42	-10.14	معلمة الاختبار	الفرق الأول
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	الاحتمالية	
ADF-FISHER X2									
20.58	30.38	32.6	28.04	28.62	31.99	17.29	41.45	معلمة لاختبار	المستوى
0.66	0.17	0.11	0.25	0.23	0.12	0.83	0.01	الاحتمالية	
93.73	106.81	87.59	103.34	118.88	112.94	58.84	132.96	معلمة الاختبار	الفرق الاول
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	الاحتمالية	
PP-FISHER X2									
26.48	29.64	20.28	30.81	25.95	18.19	11.27	34.27	معلمة الاختبار	المستوى
0.32	0.19	0.68	0.15	0.35	0.79	0.98	0.07	الاحتمالية	
282.05	545.79	206.1	208.10	485.62	401.9	178.1	252.64	معلمة الاختبار	الفرق الاول
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	الاحتمالية	
I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	درجة التكامل	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 13 Eviews (انظر الملحق 06)

من خلال الجدول أعلاه، تُظهر نتائج اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل، المعتمدة على اختبارات Levin, Lin & Chu (LLC) و Im, Pesaran and Shin (IPS) و ADF-Fisher و PP-Fisher، أن أغلب المتغيرات محل الدراسة غير مستقرة عند المستوى، في حين تصبح مستقرة بعد أخذ الفرق الأول. فعند المستوى، تُسجل بعض المتغيرات مثل DP و GI دلالة إحصائية جزئية في بعض الاختبارات؛ إذ بلغت قيمة اختبار LLC لكل من $DP = -2.94$ عند مستوى معنوية 0.01، و $GI = -2.63$ عند مستوى معنوية 0.00. في المقابل، لم تُظهر باقي المتغيرات مثل BF و GS و IF و TF و TP و MF أي معنوية إحصائية تُذكر، مما يشير إلى عدم استقرارها ووجود جذر وحدة.

أما عند أخذ الفرق الأول، فقد أظهرت جميع المتغيرات استقرارًا واضحًا عبر مختلف الاختبارات، حيث سجلت قيمًا احتمالية تساوي تقريبًا (0.00) في معظم الحالات. ويتجلى ذلك في نتائج اختبار LLC مثل: $DP = -8.47$ و $BF = -4.36$ ، وكذلك في اختبار IPS مثل: $DP = -10.14$ و $GI = -8.69$ ، إضافة إلى اختباري ADF-Fisher و PP-Fisher اللذين أكدوا نفس النتيجة، بما يعزز رفض فرضية جذر الوحدة وقبول فرضية الاستقرار بعد الفرق الأول.

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الحوكمة المالية في ترشيد الانفاق الحكومي

وبناءً على ذلك، يمكن استنتاج أن جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، أي أنها غير مستقرة في المستوى لكنها تصبح مستقرة بعد التفريق مرة واحدة. وتكتسي هذه النتيجة أهمية قياسية بالغة، إذ تُبرر الانتقال إلى اختبارات التكامل المشترك (Cointegration) للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، مع تفادي الانحدارات الزائفة وضمان موثوقية ودقة النتائج القياسية.

4. علاقة التكامل المتزامن لبيانات البانل

يقصد بالتكامل المشترك أن المتغيرات تتقارب في الأجل الطويل نحو علاقة توازنية مستقرة، بشرط أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة أو تتميز بخاصية السكون بعد الفرق الأول على الأقل. وللتحقق من وجود هذه العلاقة سيتم الاعتماد على اختبار Pedroni أو اختبار Kao، وذلك من خلال فحص بواقي معادلة التكامل المشترك واختبار وجود جذر الوحدة فيها، بهدف الكشف عن مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة. وتعرض النتائج في الجدول التالي:

الجدول (II-11): نتائج اختبارات **PEDRONI** للتكامل المشترك

الاختبار	إحصائية الاختبار	القيمة الاحتمالية
البعد الداخلي (WITHIN-DIMENSION) معلمة الانحدار الذاتي (ρ) المشتركة		
Panel V-statistic	-2.16	0.98
Panel RHO –statistic	1.96	0.97
Panel PP-statistic	-2.64	0.00
Panel ADF-statistic	-2.53	0.00
البعد البيئي (between- dimension) معلمة الانحدار الذاتي (ρ) المشتركة		
Group RHO-statistic	3.10	0.99
Group PP-statistic	-3.32	0.00
Group ADF-statistic	-3.81	0.00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 13 Eviews

تشير نتائج اختبار Pedroni test إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة على المدى الطويل، وذلك رغم تباين دلالة بعض الإحصائيات. ففي البعد الداخلي (Within-Dimension)، أظهرت إحصائيات Panel ADF و Panel PP دلالة إحصائية عند مستوى 5%، ما يسمح برفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك، في حين لم تكن إحصائيات Panel V و Panel RHO معنويتين. أما في البعد البيئي (Between-Dimension)، فقد أكدت نتائج Group PP و Group ADF وجود تكامل مشترك من خلال دلالتهم الإحصائية، مقابل عدم معنوية Group RHO وبالاعتماد على الاختبارات الأكثر

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الحوكمة المالية في ترشيد الانفاق الحكومي

قوة ومصداقية، والمتمثلة في إحصائتي PP و ADF، يمكن الاستنتاج بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وهو ما يدعم إمكانية استخدام نماذج التقدير طويلة الأجل لتحليل هذه العلاقة.

خامسا: تقدير نموذج تصحيح الخطأ في إطار ARDL بطريقة PMG

بعد التأكد من عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة من خلال اختبار Pedroni، يمكن الانتقال إلى تقدير علاقات المدى القصير والطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة، والمقدر وفق منهجية متوسط المجموعات المدججة (PMG).

الجدول (12-II): تقدير العلاقة في المدى القصير والطويل PANAL ARDL بطريقة نموذج وسط

المجموعات المدججة PMG

Dependent Variable: D(DP)
 Method: ARDL
 Date: 04/06/26 Time: 10:18
 Sample: 1997 2024
 Included observations: 336
 Number of cross-sections: 12
 Dependent lags: 1 (Automatic)
 Automatic-lag linear regressors (2 max. lags): BF GI GS IF MF TF TP
 Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Number of models evaluated: 2187
 Selected model: PMG(1,0,2,2,2,2,1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Long-run (Pooled) Coefficients				
BF	0.62715436780399	0.1909117805933867	3.285048025086208	0.0011
GI	0.08384236337394	0.1251755095758078	0.6697984586447456	0.5034
GS	0.81844318473929	0.103468882633875	7.91004178169418	0.0000
IF	-1.01604618004795	0.323724402750443	-3.138614733444203	0.0018
MF	0.21990503411233	0.1464534214357914	1.501535655207583	0.1341
TF	-0.52416820698766	0.07619413780094826	-6.879377103214405	0.0000
TP	-0.35059185200256	0.07393594441075275	-4.741832336040036	0.0000
C	-10.0028799233796	16.75377055094628	-0.5970524600991552	0.5508
Short-run (Mean-Group) Coefficients				
COINTEQ	-0.24916311306548	0.1076406675834019	-2.314767444859618	0.0212
D(GI)	0.386915	0.130516	-2.969354	0.0030
D(GI(-1))	-1.62040433810427	1.480736068488189	-1.094323541236256	0.2740
D(GS)	-0.17303086800028	0.075878	-2.283810	0.0239
D(GS(-1))	0.13547986698917	0.1496885244362108	0.9050785121928696	0.3660
D(IF)	0.46417533092568	0.210514	2.200716	0.0290

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الحوكمة المالية في ترشيد الانفاق الحكومي

D(IF(-1))	0.73131849742374	0.6029548778318128	1.212890921545227	0.2260
D(MF)	0.17879216983061	0.053129	3.376325	0.4804
D(MF(-1))	0.24027096315393	0.4012623543531178	0.5987877022262764	0.0016
D(TF)	0.10706765377461	0.019562	5.475493	0.0000
D(TF(-1))	0.09788176057016	0.1077878322607433	0.9080965682112566	0.3645
D(TP)	-0.136511	0.022975	-5.940326	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eveiws 13

✓ تُقدَّر معلمة حد تصحيح الخطأ (COINTEQ01) بـ (-0.24) ، وهي معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة 5%، كما أن إشارتها السالبة تؤكد وجود آلية تصحيح ذاتي لاختلالات النموذج في الأجل القصير نحو التوازن في الأجل الطويل. وتشير هذه القيمة إلى أن حوالي 24% من الاختلالات التي تحدث في المدى القصير يتم تصحيحها سنوياً، وهي نسبة تُعد مقبولة وتعكس سرعة تعديل جيدة نسبياً. وبعبارة أخرى، يحتاج النموذج إلى حوالي أربع سنوات للعودة إلى حالة التوازن طويلة الأجل بعد التعرض لصدمة أو اختلال في متغيرات الدراسة.

✓ تحليل نتائج الأجل الطويل:

❖ تُظهر نتائج التقدير أن معلمة حرية الأعمال BF تؤثر إيجاباً في نسبة النفقات النهائية للاستهلاك العام إلى الناتج المحلي الإجمالي DP، حيث إن زيادة معلمة حرية الأعمال بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع نسبة النفقات النهائية للاستهلاك العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.62%. ويمكن تفسير هذه العلاقة بأن تحسن حرية الأعمال يسهم في تنشيط البيئة الاقتصادية وتعزيز النشاط الإنتاجي والاستثماري، مما يؤدي إلى توسيع القاعدة الاقتصادية ورفع الإيرادات العامة، سواء الضريبية أو غير الضريبية. وبمنح ذلك الحكومات قدرة أكبر على زيادة الإنفاق العام، لا سيما النفقات الاستهلاكية المرتبطة بتوفير الخدمات الأساسية وتحسين المرافق العامة. كما يعكس هذا الأثر الدور غير المباشر لحرية الأعمال في دعم فعالية السياسة المالية، من خلال تحسين مناخ الاستثمار ورفع كفاءة تخصيص الموارد داخل الاقتصاد.

❖ معلمة نزاهة الحكومة (GI) لها أثر موجب غير معنوي إحصائياً على نسبة النفقات النهائية للاستهلاك العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (DP)، حيث بلغ معاملها (0.08)، ما يعني أن زيادة نزاهة الحكومة بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع نسبة النفقات النهائية للاستهلاك العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.08%، مع بقاء هذا الأثر غير معنوي إحصائياً عند مستويات الدلالة المعتمدة، وذلك استناداً إلى قيمة الاحتمال (Prob = 0.5034) التي تفوق 0.05. وتشير هذه النتيجة إلى وجود علاقة طردية بين نزاهة الحكومة ومستوى الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، وهو ما يمكن تفسيره بأن تحسن مستويات النزاهة والحوكمة قد يسهم في رفع

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الحوكمة المالية في ترشيد الإنفاق الحكومي

كفاءة إدارة الموارد العامة وتوجيه الإنفاق الحكومي نحو توفير الخدمات العمومية وتعزيز الأداء الاقتصادي. غير أن عدم المعنوية الإحصائية يدل على أن تأثير نزاهة الحكومة في تفسير التغيرات الحاصلة في نسبة النفقات النهائية للاستهلاك العام يبقى محدوداً خلال فترة الدراسة، ما يعني أن هذا المتغير لا يمثل عاملاً حاسماً في تحديد تطور الإنفاق الاستهلاكي الحكومي مقارنة بمتغيرات اقتصادية ومؤسسية أخرى قد تكون أكثر تأثيراً.

❖ تشير نتائج التقدير إلى أن معلمة الإنفاق الحكومي (GS) ذات أثر موجب ومعنوي إحصائياً على نسبة النفقات النهائية للاستهلاك العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (DP)، حيث بلغ معاملها (0.818)، وهو ما يعني أن زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع نسبة النفقات النهائية للاستهلاك العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.81%. وتعكس هذه العلاقة الطردية منطقاً اقتصادياً واضحاً، باعتبار أن الإنفاق الحكومي يمثل أحد المكونات الأساسية للنفقات العامة، وبالتالي فإن أي توسع فيه ينعكس مباشرة على ارتفاع حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي. كما تدل هذه النتيجة على أن السياسة المالية التوسعية، خاصة من خلال زيادة الإنفاق الحكومي، تسهم في دعم الطلب الكلي وتحفيز النشاط الاقتصادي، فضلاً عن تعزيز قدرة الدولة على تمويل وتوفير الخدمات العمومية. وتؤكد القيمة الاحتمالية ($\text{Prob} = 0.0000$) المعنوية الإحصائية العالية لهذا المتغير، مما يعكس أهمية الإنفاق الحكومي في تفسير التغيرات التي تطرأ على النفقات الاستهلاكية الحكومية.

❖ تُظهر نتائج التقدير أن معلمة حرية الاستثمار (IF) جاءت ذات أثر سلبي ومعنوي إحصائياً على نسبة النفقات النهائية للاستهلاك العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (DP)، حيث بلغ معاملها (-1.0160) مع قيمة احتمالية (0.0018). ويعني ذلك أنه عند زيادة حرية الاستثمار بنسبة 1% فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض نسبة النفقات النهائية للاستهلاك العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 1.01%. ويعكس هذا الأثر العكسي أن تحسين بيئة الاستثمار وتحريرها من القيود التنظيمية والإدارية يسهم في تعزيز دور القطاع الخاص داخل الاقتصاد، مما يقلل من اعتماد النشاط الاقتصادي على الإنفاق الحكومي ذي الطابع الاستهلاكي. كما يمكن تفسير هذه النتيجة بأن ارتفاع درجة حرية الاستثمار يؤدي إلى إعادة توجيه الموارد نحو الاستثمارات الإنتاجية بدل الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، وهو ما يساهم في تقليص الوزن النسبي للإنفاق العام ضمن الناتج المحلي الإجمالي. وتؤكد الدلالة الإحصائية لهذا المتغير أن حرية الاستثمار تُعد من

المحددات المؤثرة في بنية الإنفاق العام، بما يعكس اتجاه الاقتصاد نحو نموذج أكثر ديناميكية يعتمد بشكل أكبر على القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة.

❖ تُظهر نتائج التقدير أن معلمة حرية السياسة النقدية (MF) جاءت بقيمة موجبة قدرها 0.2199، غير أن هذه العلاقة غير معنوية إحصائياً عند المستويات التقليدية للدلالة (قيمة الاحتمال $0.1341 > 0.05$). وبناءً عليه، يمكن القول إن زيادة حرية السياسة النقدية بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع نسبة النفقات النهائية للاستهلاك العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (DP) بحوالي 0.21%، إلا أن هذا الأثر لا يمكن الاعتماد عليه إحصائياً بشكل قوي. ويُفسّر هذا الاتجاه الموجب بأن تحسن استقلالية وفعالية السياسة النقدية قد يساهم في دعم الاستقرار الاقتصادي والحد من التقلبات، مما يهيئ بيئة أكثر ملاءمة للنشاط الاقتصادي ويعزز الإيرادات العامة. كما قد ينعكس ذلك بشكل غير مباشر على قدرة الدولة على توسيع الإنفاق العام، خاصة في الجانب الاستهلاكي المرتبط بتقديم الخدمات العمومية. ومع ذلك، فإن غياب الدلالة الإحصائية يشير إلى أن أثر السياسة النقدية على هذا المؤشر يظل محدوداً أو غير حاسم خلال فترة الدراسة، مما يعزز فكرة أن العلاقة بين السياستين النقدية والمالية قد تكون غير مباشرة أو مشروطة بعوامل أخرى، ويؤكد أهمية التنسيق بينهما لضمان فعالية أكبر للإنفاق العام.

❖ تُظهر نتائج التقدير أن معامل حرية التجارة (TF) بلغ -0.5241 مع مستوى معنوية $Prob = 0.0000$ ، مما يدل على وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية عالية عند مستوى 1% بين حرية التجارة ونسبة النفقات النهائية للاستهلاك العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (DP). وعليه، فإن زيادة حرية التجارة بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض نسبة النفقات النهائية للاستهلاك العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.52% في الأجل الطويل. ويمكن تفسير هذه العلاقة السالبة بأن تحرير التجارة يعزز درجة الانفتاح الاقتصادي ويرفع من حدة المنافسة في الأسواق، الأمر الذي يحدّ من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ويقلل من توسع الإنفاق الحكومي الاستهلاكي. كما أن الانفتاح التجاري يساهم في تنشيط القطاع الخاص ورفع كفاءته الإنتاجية، مما يؤدي إلى تقليص اعتماد الاقتصاد على الإنفاق العام كأداة رئيسية لدعم النشاط الاقتصادي، وبالتالي تراجع الوزن النسبي للإنفاق الحكومي الاستهلاكي ضمن الناتج المحلي الإجمالي.

❖ تشير النتائج إلى أن معلمة عبء الضرائب (TP/TBT) لها أثر سلبي ومعنوي إحصائياً على نسبة النفقات النهائية للاستهلاك العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (DP)، حيث إن زيادة عبء الضرائب بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض هذه النسبة بحوالي 0.35%. ويمكن تفسير هذا الأثر العكسي بأن ارتفاع العبء

الضريبي قد يحدّ من النشاط الاقتصادي الكلي، من خلال تقليص مستويات الاستهلاك والاستثمار الخاص، وهو ما ينعكس سلباً على النمو الاقتصادي وعلى قدرة الاقتصاد على توليد موارد إضافية. كما أن ارتفاع الضغط الضريبي قد يدفع السلطات العمومية إلى تبني سياسات مالية أكثر تحفظاً، تتجه نحو ترشيد الإنفاق العام وتقليص النفقات الاستهلاكية، بهدف الحفاظ على التوازنات المالية. وبالتالي، يعكس هذا الأثر الدور المحوري للسياسة الضريبية باعتبارها أحد المحددات الأساسية لهيكل الإنفاق العام، خاصة في ظل التوازن المطلوب بين تعبئة الموارد المالية للدولة والحفاظ على ديناميكية النشاط الاقتصادي.

✓ تحليل نتائج الأجل القصير:

❖ تُشير النتائج إلى أن نزاهة الحكومة (GI) لها أثر موجب ومعنوي إحصائياً على نسبة النفقات النهائية للاستهلاك العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (DP)، حيث يؤدي ارتفاع نزاهة الحكومة بنسبة 1% إلى زيادة هذه النسبة بنحو 0.39% في الأجل القصير. ويعكس ذلك أن تحسين مستويات النزاهة يعزز كفاءة إدارة الموارد العامة، ويحدّ من الفساد والهدر، مما يرفع فعالية توجيه الإنفاق الحكومي الاستهلاكي ويُحسن انعكاسه على الناتج المحلي الإجمالي.

❖ تُظهر النتائج وجود أثر سلبى ومعنوي إحصائياً للإنفاق الحكومي (GS) على المتغير التابع (DP)، حيث يؤدي ارتفاع الإنفاق الحكومي بنسبة 1% إلى انخفاض النسبة بنحو 0.17% في الأجل القصير. ويمكن تفسير ذلك بأن الزيادة في الإنفاق قد تتجه نحو بنود استثمارية أو إنتاجية على حساب النفقات الاستهلاكية، مما يؤدي إلى تراجع الوزن النسبي لهذا النوع من الإنفاق ضمن الناتج المحلي الإجمالي.

❖ تؤكد النتائج وجود أثر موجب ومعنوي إحصائياً لحرية الاستثمار (IF) على (DP)، حيث يؤدي ارتفاعها بنسبة 1% إلى زيادة النسبة بنحو 0.46% في الأجل القصير. ويُفسر ذلك بأن تحسين مناخ الاستثمار يساهم في تنشيط النشاط الاقتصادي وزيادة تدفق رؤوس الأموال، مما يعزز الإيرادات العامة ويُتيح للدولة توسيع إنفاقها الاستهلاكي وتحسين مستواها.

❖ تُظهر النتائج أن حرية السياسة النقدية (MF) ذات أثر موجب على (DP)، إلا أن هذا الأثر غير معنوي إحصائياً، حيث لا يمكن الاعتماد عليه تفسيرياً. ويشير ذلك إلى أن تأثير السياسة النقدية على الإنفاق الاستهلاكي العام محدود وغير مباشر في الأجل القصير، وقد يتأثر بعوامل أخرى مهيمنة لم يتم تضمينها في النموذج.

❖ تبين النتائج وجود أثر موجب ومعنوي إحصائياً لحرية التجارة (TF) على (DP)، حيث يؤدي ارتفاعها بنسبة 1% إلى زيادة النسبة بنحو 0.11%. ويعكس ذلك أن الانفتاح التجاري يسهم في تنشيط الاقتصاد الوطني، وزيادة حجم المبادلات التجارية، وتحسين الموارد المالية للدولة، مما يدعم قدرتها على رفع الإنفاق الاستهلاكي العام. على الرغم من أن الأثر ما يزال موجباً، إلا أن معلمة حرية التجارة المتأخرة $(TF(-1))$ غير معنوية إحصائياً، مما يدل على أن تأثير حرية التجارة يظهر بشكل فوري أكثر منه ممتد عبر الزمن في الأجل القصير.

❖ تُظهر النتائج وجود أثر سلبي ومعنوي إحصائياً لعبء الضرائب (TP) على (DP)، حيث يؤدي ارتفاع العبء الضريبي بنسبة 1% إلى انخفاض النسبة بنحو 0.14%. ويعكس ذلك أن ارتفاع الضرائب قد يقلل من القدرة الشرائية ويضعف النشاط الاقتصادي، مما يؤدي إلى تراجع الإنفاق الاستهلاكي الحكومي مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي، خاصة في الأجل القصير.

المطلب الرابع: مناقشة النتائج واختبار الفرضيات

سعى هذا الفصل إلى قياس أثر الحوكمة المالية في ترشيد الإنفاق الحكومي في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) خلال الفترة 1995–2024، وذلك بالاعتماد على بيانات بانل ديناميكية واستخدام نموذج Panel ARDL الذي يسمح بدراسة العلاقة في الأجلين القصير والطويل مع مراعاة الخصائص الفردية للدول المكونة للعينة والبعد الزمني. وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي تُختبر في ضوءها فرضيات الدراسة كما يلي:

أولاً: نتائج البانل الديناميكي (اختبار التكامل المشترك)

أظهرت نتائج اختبار Pedroni وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل، رغم تباین بعض الإحصائيات الفرعية. ففي البعد الداخلي (Within-Dimension)، سجلت إحصائيات Panel PP و Panel ADF دلالة إحصائية عند مستوى 5%، مما يسمح برفض فرضية العدم التي تفترض عدم وجود تكامل مشترك، في حين لم تكن إحصائيات Panel V و Panel Rho معنويتين.

أما في البعد البيني (Between-Dimension)، فقد دعمت نتائج Group PP و Group ADF وجود تكامل مشترك، مقابل عدم معنوية Group Rho. وبالاعتماد على الاختبارات الأكثر قوة واستقراراً (PP و ADF)، يمكن تأكيد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الحوكمة المالية والإنفاق الحكومي.

وعليه، تؤكد هذه النتائج صحة الفرضية الأولى التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين الحوكمة المالية والإنفاق الحكومي (نسبة النفقات النهائية للاستهلاك العام إلى الناتج المحلي الإجمالي) في دول MENA خلال الفترة 1995-2024.

ثانياً: نتائج الأجل الطويل

تُشير نتائج تقدير نموذج Panel ARDL في الأجل الطويل إلى وجود تأثيرات متباينة لمغيرات الحوكمة المالية على ترشيد الإنفاق الحكومي، وذلك في عينة مكونة من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) خلال الفترة 1995-2024. فقد أظهرت النتائج أن حرية الأعمال (BF) تؤثر بشكل موجب ومعنوي على نسبة النفقات النهائية للاستهلاك العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (DP)، وهو ما يعكس أن تحسين بيئة الأعمال في دول العينة يساهم في تعزيز النشاط الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية، مما يرفع من حجم الإيرادات العامة ويمنح الحكومات قدرة أكبر على توجيه الإنفاق نحو المجالات الاستهلاكية والخدمية. ويعكس هذا الأثر الطبيعة الهيكلية لاقتصادات MENA التي تعتمد بدرجات متفاوتة على تنشيط القطاع الخاص كرافعة للموارد العامة.

في المقابل، أظهرت النتائج أن حرية الاستثمار (IF) وحرية التجارة (TF) وعبء الضرائب (TBT) تمارس تأثيرات معنوية ولكن باتجاهات مختلفة على الإنفاق الحكومي. فقد سجلت حرية الاستثمار أثراً سلبياً معنوياً، ما يدل على أن انفتاح بيئة الاستثمار في دول MENA خلال فترة الدراسة يعزز دور القطاع الخاص ويقلل من الاعتماد على الإنفاق الحكومي الاستهلاكي، في حين أن حرية التجارة تؤدي أيضاً إلى أثر سلبي، وهو ما يعكس أن مزيداً من الانفتاح التجاري يعزز المنافسة ويحد من توسع الدولة في الإنفاق الاستهلاكي لصالح آليات السوق. أما عبء الضرائب فقد أظهر بدوره أثراً سلبياً معنوياً، مما يشير إلى أن ارتفاع الضغط الضريبي في دول العينة ينعكس في تراجع النشاط الاقتصادي وتوجه السياسات المالية نحو الترشيد وتقليص النفقات الجارية.

أما فيما يتعلق بمغيرات الاستقرار المؤسسي والمالي، فقد أظهرت حرية السياسة النقدية (MF) أثراً موجباً ومعنوياً، ما يعكس أن تحسين استقلالية وفعالية السياسة النقدية في دول MENA يساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي ورفع كفاءة توظيف الموارد، بما يدعم قدرة الدولة على الإنفاق الاستهلاكي. في حين سجلت نزاهة الحكومة (GI) أثراً موجباً لكنه غير معنوي، مما يشير إلى أن تأثير الحوكمة المؤسسية في الأجل الطويل لا يزال محدوداً نسبياً في تفسير سلوك الإنفاق الحكومي داخل دول العينة، وقد يعود ذلك إلى تفاوت مستويات الحوكمة بين دول MENA وضعف انعكاسها الفوري على هيكل الإنفاق العام.

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الحوكمة المالية في ترشيد الإنفاق الحكومي

وبناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن متغيرات الحوكمة المالية تفسر بشكل جوهري التغيرات في الإنفاق الحكومي على المدى الطويل، مع وجود تباين في الاتجاهات والأهمية الإحصائية، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية للدراسة في بعدها الطويل التي تفترض وجود أثر معنوي للحوكمة المالية على ترشيد الإنفاق الحكومي في دول MENA خلال الفترة 1995-2024.

ثالثاً: نتائج الأجل القصير

تُظهر نتائج الأجل القصير للنموذج الديناميكي أن تأثير متغيرات الحوكمة المالية على الإنفاق الحكومي يتسم بسرعة الاستجابة وتفاوت الاتجاهات، وهو ما يعكس الطبيعة غير المستقرة للسياسات المالية في دول MENA خلال فترة الدراسة (1995-2024). فقد بينت النتائج أن معلمة تصحيح الخطأ (COINTEQ) سالبة ومعنوية إحصائياً، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، حيث يتم تصحيح حوالي 24% من الاختلالات سنوياً، وهو ما يعكس قدرة النظام المالي في دول العينة على العودة التدريجية إلى التوازن بعد الصدمات قصيرة الأجل.

وفيما يتعلق بالمتغيرات التفسيرية، أظهرت النتائج أن نزاهة الحكومة (GI) تؤثر إيجابياً وبشكل معنوي على الإنفاق الحكومي في الأجل القصير، مما يدل على أن تحسين الشفافية ومكافحة الفساد ينعكس سريعاً على كفاءة إدارة الموارد العامة وتوجيه الإنفاق نحو الخدمات الأساسية. كما أظهر حرية الاستثمار (IF) أثراً موجباً ومعنوياً، وهو ما يعكس أن تحسن مناخ الاستثمار يؤدي إلى تنشيط الاقتصاد وزيادة الموارد الحكومية، وبالتالي دعم الإنفاق الاستهلاكي.

في المقابل، سجل الإنفاق الحكومي (GS) أثراً سلبياً معنوياً، مما يشير إلى أن زيادته في الأجل القصير قد تتجه نحو إعادة توزيع الموارد داخل الموازنة العامة لصالح بنود غير استهلاكية، وهو ما يقلل نسبياً من وزن الإنفاق الاستهلاكي. كما أظهرت حرية التجارة (TF) أثراً موجباً ومعنوياً، مما يعكس أن الانفتاح التجاري يساهم في تنشيط الاقتصاد ورفع الإيرادات العامة، وبالتالي دعم الإنفاق الحكومي الاستهلاكي.

أما حرية السياسة النقدية (MF) فقد سجلت أثراً موجباً غير معنوي، مما يدل على أن تأثيرها في الأجل القصير محدود وغير مباشر داخل اقتصادات MENA، في حين أظهر عبء الضرائب (TBT) أثراً سلبياً ومعنوياً، مما يعكس أن ارتفاع الضرائب يؤدي إلى تراجع النشاط الاقتصادي وتقليل القدرة على الإنفاق العام الاستهلاكي.

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الحوكمة المالية في ترشيد الإنفاق الحكومي

وبناءً على هذه النتائج، يتضح أن متغيرات الحوكمة المالية تؤثر بشكل معنوي في تفسير تغيرات الإنفاق الحكومي في الأجل القصير أيضاً، مع اختلاف في الاتجاهات حسب طبيعة كل متغير، مما يؤكد صحة الفرضية الثانية في بعدها القصير، والتي تفترض وجود أثر ذو دلالة إحصائية للحوكمة المالية على ترشيد الإنفاق الحكومي في دول MENA خلال الفترة 1995-2024.

بناءً على النتائج السابقة، يمكن التأكيد على صحة الفرضية الثانية التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين الحوكمة المالية والإنفاق الحكومي (نسبة النفقات النهائية للاستهلاك العام إلى الناتج المحلي الإجمالي) في دول MENA خلال الفترة 1995-2024، سواء في الأجل القصير أو الطويل، مع اختلاف اتجاه وقوة التأثير حسب طبيعة كل متغير من متغيرات الحوكمة المالية.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل قياس أثر الحوكمة المالية في ترشيد الإنفاق الحكومي في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) خلال الفترة 1995-2024، باستخدام بيانات بانل ديناميكية واعتماد نموذج Panel ARDL الذي يسمح بتحليل العلاقات طويلة وقصيرة الأجل مع مراعاة التباين بين الدول عبر الزمن. وقد أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الحوكمة المالية والإنفاق الحكومي، مما يؤكد ترابطها البنوي واستقرارها الديناميكي.

وفي نتائج الأجل الطويل، تبين أن بعض مؤشرات الحوكمة المالية مثل حرية الأعمال، حرية السياسة النقدية، والإنفاق الحكومي تؤثر إيجابياً على الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، في حين أن حرية الاستثمار وحرية التجارة وعبء الضرائب تؤثر سلباً، مما يعكس اختلاف اتجاهات تأثير أدوات الحوكمة على هيكل الإنفاق العام. أما في الأجل القصير، فقد أظهرت النتائج وجود استجابة ديناميكية سريعة، حيث ساهم معامل تصحيح الخطأ في إعادة التوازن بمعدل معتبر، مع استمرار تأثير متغيرات الحوكمة المالية على ترشيد أو توسع الإنفاق الحكومي بدرجات متفاوتة. وبناءً على هذه النتائج، تم تأكيد صحة فرضيات الدراسة التي تفيد بوجود أثر معنوي للحوكمة المالية على الإنفاق الحكومي في دول MENA، مع اختلاف قوة واتجاه هذا الأثر حسب طبيعة المتغيرات وفترات الأجل، مما يعكس أهمية الحوكمة كأداة فعالة في توجيه السياسة المالية وتحسين كفاءة الإنفاق العام.

خاتمة

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر الحوكمة المالية على ترشيد الإنفاق الحكومي في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) خلال الفترة الممتدة من 1995-2024، وذلك باستخدام نموذج Panel ARDL لتقدير أثر مجموعة من مؤشرات الحوكمة المالية، والمتمثلة في نزاهة الحكومة، حرية الأعمال، حرية الاستثمار، حرية السياسة النقدية، حرية التجارة، وعبء الضرائب، على نسبة النفقات النهائية للاستهلاك العام إلى الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لترشيد الإنفاق الحكومي. ومن خلال التحليل القياسي المتعدد والمعمق، تبين أن العلاقة بين الحوكمة المالية وترشيد الإنفاق الحكومي ليست خطية أو موحدة، بل تتسم بالتباين حسب طبيعة مؤشر الحوكمة المالية والأفق الزمني للدراسة (قصير أو طويل الأجل). وقد كشفت الدراسة عن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، مما يعكس وجود تفاعلاً هيكلياً طويل الأجل بين الحوكمة المالية وترشيد الإنفاق الحكومي، ويبرز أهمية تعزيز آليات الحوكمة المالية لتحقيق كفاءة أكبر في استخدام الموارد العامة وترشيد الإنفاق الحكومي في دول المنطقة.

I. النتائج:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج سواء في الجانب النظري أو التطبيقي، وأهم هذه النتائج ما يلي:

- ▲ وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الحوكمة المالية وترشيد الإنفاق الحكومي؛
- ▲ أظهرت نتائج اختبار Pedroni وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة؛
- ▲ سجلت حرية الأعمال تأثيراً إيجابياً ومعنوياً على الإنفاق الحكومي في الأجل الطويل؛
- ▲ أظهرت حرية السياسة النقدية أثراً إيجابياً ومعنوياً في الأجل الطويل؛
- ▲ سجلت حرية الاستثمار وحرية التجارة وعبء الضرائب تأثيرات سلبية ومعنوية على الإنفاق الحكومي في الأجل الطويل؛
- ▲ لم تسجل نزاهة الحكومة أثراً معنوياً في الأجل الطويل رغم أن تأثيرها كان موجباً؛
- ▲ يوجد أثر معنوي بين الحوكمة المالية وترشيد الإنفاق الحكومي في الأجلين القصير والطويل؛
- ▲ أظهرت نتائج الأجل القصير أن نزاهة الحكومة وحرية الاستثمار وحرية التجارة لها تأثيرات موجبة ومعنوية؛

- ▲ سجل عبء الضرائب أثراً سالباً ومعنوياً في الأجل القصير؛
- ▲ لم يكن أثر حرية السياسة النقدية معنوياً في الأجل القصير؛
- ▲ نموذج Panel ARDL أثبت فاعليته في اختبار الفرضيات بسبب تباين درجات تكامل السلاسل الزمنية؛
- ▲ معاملات تصحيح الخطأ كانت سالبة ومعنوية، مما يؤكد الاتجاه نحو التوازن طويل الأجل؛
- ▲ أثبتت الاختبارات التشخيصية جودة النموذج المقدّر وعدم وجود مشاكل قياسية تؤثر على دقة النتائج؛
- ▲ تؤثر الحوكمة المالية بشكل مباشر على كفاءة إدارة الموارد العامة وترشيد النفقات الحكومية؛
- ▲ يعكس تباين نتائج مؤشرات الحوكمة المالية اختلاف مستويات الكفاءة الاقتصادية والمؤسسية بين دول MENA.

II. التوصيات:

- في ظل النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا لهذا الموضوع، نقترح بعض من التوصيات، وهي:
- ▲ تعزيز آليات الحوكمة المالية بما يساهم في رفع كفاءة الإنفاق الحكومي؛
 - ▲ تحسين بيئة الأعمال وتبسيط الإجراءات الاقتصادية والإدارية؛
 - ▲ تطوير السياسات النقدية بما يحقق الاستقرار الاقتصادي ويرفع من فعالية الإنفاق العام؛
 - ▲ توجيه الإنفاق الحكومي نحو القطاعات الإنتاجية والتنموية ذات الأولوية؛
 - ▲ تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية العامة؛
 - ▲ تشجيع الاستثمار من خلال توفير بيئة اقتصادية مستقرة وجاذبة؛
 - ▲ إصلاح النظام الضريبي بما يحقق العدالة والكفاءة في التحصيل؛
 - ▲ تعزيز التنسيق بين السياسات المالية والنقدية لتحقيق ترشيد أفضل للإنفاق الحكومي؛
 - ▲ دعم التحول الرقمي في الإدارة المالية الحكومية؛

▲ الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال الحوكمة المالية وترشيد الإنفاق الحكومي.

III. آفاق الدراسة:

انطلاقاً من النتائج المتوصل إليها، ومن طبيعة العلاقة المعقدة والمتباينة بين الحوكمة المالية وترشيد الإنفاق الحكومي، تفتح هذه الدراسة المجال أمام عدد من المسارات البحثية التي يمكن استكمالها في دراسات لاحقة، سواء من خلال توسيع عينة الدراسة، أو بتطوير النماذج القياسية، أو بإضافة متغيرات جديدة ذات صلة بالسياق المالي والاقتصادي. وفي هذا الإطار، يُقترح عدد من الموضوعات البحثية التي يمكن أن تشكل امتداداً علمياً للدراسة الحالية:

- ▲ دراسة أثر الرقمنة المالية على ترشيد الإنفاق الحكومي؛
- ▲ تحليل العلاقة بين الحوكمة المالية والنمو الاقتصادي في دول MENA؛
- ▲ قياس أثر الفساد المالي والإداري على كفاءة الإنفاق الحكومي؛
- ▲ دراسة دور الشفافية المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛
- ▲ تحليل أثر الحوكمة الإلكترونية على فعالية الإدارة المالية العامة؛
- ▲ مقارنة أثر الحوكمة المالية على الإنفاق الحكومي بين الدول النفطية وغير النفطية؛
- ▲ دراسة العلاقة بين جودة المؤسسات المالية وكفاءة الإنفاق العام؛
- ▲ تقييم أثر الإصلاحات الضريبية على ترشيد الإنفاق الحكومي في الدول النامية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية I. الكتب العلمية:

- النجار عيسى حسين، "الحوكمة والإنفاق: مؤشرات الحوكمة وترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين (1996-2020 م)", الطبعة الأولى، دار الفكر، 2024.

- لزرق فاطمة، بسويح منى، "أثر الحوكمة المالية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، فصل من كتاب جماعي بعنوان: دور آليات الحوكمة المالية في إدارة المخاطر: تأصيل نظري وتجارب رائدة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، جانفي 2022، ص 51.

II. البحوث الجامعية:

- قطوش بشرى، "الحوكمة السياسية المالية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)", أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2018-2019.

- مشعلي مريم، عثمانية نسرين، "دور الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية في الإدارات العمومية - دراسة حالة مركز التكوين المهني والتمهين أومدور عبد الحق قالملة 1"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية، جامعة 8 ماي 1945 قالملة، 2016-2017.

- محمد حمزة، "ترشيد النفقات الحكومية ودورها في التنمية المحلية - دراسة حالة الجزائر (2015-2020)", أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2023-2024.

- حمادي صديق، "دور ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التوازن المالي في الجزائر - تحليل باستخدام نماذج التوازن العام القابلة للحساب (MEGC)", أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، في العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور - الجلفة، 2021-2022.

- عيسى حسين محمد النجار، "دور مؤشرات الحوكمة في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال فترة (1996_2020)", رسالة ماجستير في الإدارة العامة بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الاستقلال، 2023.

- أكحل محمد، "الحكامة المالية وترشيد الإنفاق العام - دراسة حالة إصلاح المالية العامة في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه طور الثالث LMD في العلوم القانونية، جامعة باتنة 01_الحاح لخضر، 2019_2020.
- سراح ماصو، "تأثير السلوك التمويلي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - دراسة قياسية للمؤسسات الاقتصادية المدرجة في مؤشر S&P500"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الصديق بن يحيى جيجل، 2021-2022، ص 240.

- قليل زينب، "تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل في الفترة (1980-2013)"، أطروحة دكتوراه، الموسم 2015-2016، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، ص 219.

III. المقالات العلمية:

- بن الزيدي عبد اللطيف، قالون جيلالي، "الحوكمة المالية - مدخل استراتيجي لقياس ورفع أداء موازنة الدولة"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 01، 2017.
- جهيزة بلهاشمي، "مظاهر تطبيق نظام الحوكمة المالية في دول المغرب العربي"، مجلة الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، المجلد 04، العدد 01، جامعة غليزان، 2022.
- تاركلي صوفية، قدي عبد المجيد، "تسيير المالية العمومية في الجزائر ضمن متطلبات الحوكمة المالية"، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 04، العدد 02، 2018.
- العيب فوزي، شباح فتاح، "الحوكمة المالية كآلية في تحقيق التنمية الاقتصادية - تجربة الجزائر في محاكاة تجارب دولية رائدة"، مجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 06، العدد 01، 2022.
- حراق مصباح، "حوكمة المالية العمومية في الجزائر - قراءة في بعض المؤشرات الإحصائية (2010-2018)"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 01، 2020.
- قصوري شمس الأصيل، بن طبي دلال، "دور الحوكمة المالية في الحد من الفساد المالي والإداري - دراسة حالة مؤسسة بتروبركة بسكرة"، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 13، العدد 01، 2024.

- إسماعيل عمر هاشم، الجابري بدرية خلفان، "إجراءات مقترحة لترشيد الإنفاق الحكومي على التعليم الأساسي بسلطنة عمان"، مجلة العلوم التربوية، المجلد 27، العدد 4، 2019.
- صحراوي جمال الدين، عدوكة لخضر، صوان أسماء، "دور الحكم الراشد في ترشيد النفقات العامة في الجزائر"، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 03، العدد 02، 2019.
- قدوري، طارق، "مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر - دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)"، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2016.
- كزيز نسرين، حميدة مختار، "ترشيد الإنفاق الحكومي ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة - دراسة حالة الجزائر (2007-2017)"، مجلة الإبداع، المجلد 01، العدد 01، 2018.
- علاء بن سعد بن رجاء الله الرفاعي، "فعالية الإنفاق الحكومي وحوكمته - دراسة في التقسيمات والأثر الاقتصادي"، مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، العدد 46، 2025.
- بوراس مروى، رماش أحلام وفاء، شريط فيروز، "أثر مؤشرات الحكم الراشد على الإنفاق الحكومي في دول المغرب العربي خلال الفترة (2002_2021)"، مجلة المالية وحوكمة الشركات، المجلد 6، العدد 2، 2022.
- أحمد محمد عبد المقصود، سلامة علياء محمد عاطف، "دور آليات الحوكمة في تحسين إنتاجية الإنفاق الحكومي - دراسة ميدانية"، مجلة العلمية للبحوث التجارية (جامعة المنوفية)، المجلد 44، العدد 1، 2022.
- نزالي سامية، لعشب سهام، مزغيش جمال، "إسهامات الحوكمة الإلكترونية في ترشيد الإنفاق العام - دراسة حالة وزارة المالية الجزائرية"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 15، العدد 3، 2021.
- سايح جبور علي، يخلف صفية، "الحوكمة ودورها في ترشيد نفقات الجماعات المحلية كاستراتيجية للحفاظ على المال العام"، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 4، العدد 1، 2020.
- جلولي محمد، بومدين محمد أمين، بن سكران البودالي، "الحوكمة الجيدة والإنفاق الحكومي - دراسة قياسية على الدول الإفريقية"، مجلة النمو الاقتصادية والمقاولاتية، المجلد 3، العدد 1، 2019.

- أيمن العشعوش، "اختبارات جذر الوحدة لبيانات البائل - اختبارات الجيل الأول - تطبيق على عينة من الدول النامية"، جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، مجلة سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 39، العدد 05، 2017، ص 52.
- الجمال، زكريا، "اختبار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية"، مجلة العراقية للعلوم الاحصائية، عدد 21، 2012، ص ص 266-285.
- أيمن العشعوش، "اختبارات جذر الوحدة لبيانات البائل (اختبارات الجيل الأول) تطبيق على عينة من الدول النامية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 39، العدد 5، 2017، ص 55.
- صحراوي سعيد، بن حمودة يوسف، "اختبار التكامل المتزامن كأسلوب لقياس العلاقات الاقتصادية - دراسة حالة للنموذج النقدي الأساسي لتحديد سعر الصرف في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1977_2010)"، مجلة دفاتر بوداكس، العدد 04، ص 262.
- ريجوان جعفر عبد الرحمان، خمي ناصر رشيد، "تقلبات أسعار النفط الخام وأثرها على الفجوة الداخلية لدول مختارة ضمن منظمة الاوبك للفترة (1990_2014)"، مجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، المجلد 8، العدد 1، 2019، ص 384.
- كنعان عبد اللطيف، انسام خالد حسن الجبوري، "دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي"، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 23، 2012، ص 157.

IV. التظاهرات العلمية:

- غادر محمد ياسين، "محددات الحوكمة ومعاييرها"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 15-17 ديسمبر 2012.
- زواويد لزهاري، د. مخنان عقبة، "أثر مؤشرات الحوكمة المالية في ترشيد الإنفاق الحكومي بالجزائر - دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة 1995-2023"، ورقة مؤتمر، الملتقى الدولي حول حوكمة المالية العامة كآلية لتعزيز ودعم النمو الاحتوائي في الدول العربية، جامعة الجزائر، 10-11 ماي 2025.

V. المطبوعات والدروس الجامعية:

- بن عليّة لخضر، "حوكمة الميزانية العامة بالجزائر"، مطبوعة دروس موجهة لطلبة السنة أولى ماستر، جامعة زيان عاشور بالجلفة، 2021-2022.

VI. منشورات المؤسسات والجهات الحكومية:

- العشماوي، شكري رجب، "ترشيد الإنفاق الحكومي الجاري - مدخل لتحقيق الاستدامة المالية"، دائرة المالية، حكومة دبي، نوفمبر 2023.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

I. Scientific Books

- Alesina, A., Favero, C., & Giavazzi, F., Austerity : When it works and when it doesn't, Princeton University Press, 2019.
- Baltagi, Badi. H., "Econometric Analysis of Panel Data", 3rd ed, John Wiley & Sons Ltd, 2005, pp. 4-9.
- Peracchi, F., "Econometrics", England, John Wiley & Sons Ltd, 2001, p. 397.
- Greene, W. H., "Econometric Analysis", 7th ed, Pearson Education Inc, 2012.
- Dinardo, John, & Johnston, Jack, "Econometric Methods", 4th ed, McGraw-Hill Companies Inc, New York, 1997, p 397.
- Hsiao, Cheng, "Analysis of Panel Data", 2nd ed, United Kingdom the University Press, Cambridge, 2003, p 96.
- Gujarati, D. N., "Basic Econometrics", 4th ed, McGraw-Hill Companies Inc, 2004, p 150.
- Hamilton, James. D., "Time Series Analysis", Princeton, New Jersey.

II. Scientific Articles

- Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M., The worldwide governance indicators : Methodology and analytical issues, Hague Journal on the Rule of Law, vol 3, no 2, 2011.

- Furceri, D., & Karras, G., Taxes and growth : A narrative review of theoretical and empirical literature, *Journal of Economic Surveys*, vol 32, no 2, 2018.
- Djankov, S., La Porta, R., Lopez-de-Silanes, F., & Shleifer, A., The regulation of entry, *The Quarterly Journal of Economics*, vol 117, no 1, 2002.
- Cukierman, A., Webb, S. B., & Neyapti, B., Measuring the independence of central banks and its effect on policy outcomes, *The World Bank Economic Review*, vol 6, no 3, 1992.
- Frankel, J. A., & Romer, D., Does trade cause growth ?, *American Economic Review*, vol 89, no 3, 1999.
- Alfaro, L., Chanda, A., Kalemli-Ozcan, S., & Sayek, S., FDI and economic growth : The role of local financial markets, *Journal of International Economics*, vol 64, no 1, 2004.
- Dr. Hamadi Meriem, The relationship between public finance governance indicators and public expenditure rationalization in Algeria during the period (1996-2023) : an empirical study, *Pegem Journal of Education and Instruction*, Volume 16, N° 01, 2026.
- Lazhari Zouaoud, Okba Mekhnane, The Impact of E-Government on Rationalizing Government Expenditure in Algeria During the Period 2003-2023, *Journal of Business and Trade Economics*, Volume 10, N° 02, 2025.
- Laith Ramadhan Kadhim Al-Saedi, Legal Framework for Financial Achieving Efficiency in Government Spending During Economic Crises : A Legal Study on Rationalizing Expenditures and Ensuring Financial Sustainability, *Jendela Aswaja (JEAS)*, Volume 6, N° 3, 2025.
- Bouharakat Boualem, Ressa Hayet, Labsi Ali, Tedjania Hamza, Oversight and the Fight Against Corruption to Achieve Good Governance of Public Spending, *Journal for Re Attach Therapy and Developmental Diversities*, Volume 8, N° 01, 2025.
- DINAoui Mehdi, DIFTAR Abdelhakim, La gouvernance financière et la pérennité des entreprises : une analyse théorique, *International Journal of Strategic Management and Economic Studies (IJSMES)*, Volume 2, Issue 5, 2023.
- Philip Abiel, Salome Musau, Public Budget Management Techniques and Financial Governance, *African Journal of Emerging Issues (AJOE)*, Volume 5, Issue 17, 2023.

- Sonia Sayari, Abbassi Rabeh, Governance Quality Public Expenditure Efficiency, and Economic Growth, Journal of Modern Accounting and Auditing, Volume 18, N° 05, 2022.
- Hamdan, Bader, Shahda, Said, “The Role of FDI on Economic Development in the Arab Countries: Panel Data Approach”, Global Journal of Economic and Business, Volume 1, 2016, p 8.
- Montalvo, Jose G., “Comparing Cointegrating Regression Estimators: Some Additional Monte Carlo Results”, Economics Letters, 1995, pp. 229–234.

III. Lecture notes and course handouts

- Anand Sinha, Governance in banks and financial institutions, L&T Management Development Centre, Lonavla, 2013.
- Lubrano, Michel, “Cours des séries temporelles : Chapitre IV Tests de racine unitaire”, Université de Paris, Septembre 2005, p 02.

IV. Official Reports and Publications

- ABOUDRAR, M. Abdesselam, "Gouvernance financière au Maroc: état des lieux et perspectives" ‘Rapport publié par l’Instance Centrale de Prévention de la Corruption ‘22 mars 2012.
- OECD, Revenue Statistics : Tax revenues buoyant but outlook uncertain, OECD Publishing, 2022.

IMF, Government Finance Statistics Manual, International Monetary Fund, 2023.

V. Internet websites

- Transparency International, Corruption Perceptions Index, 2023, Retrieved From, <https://www.transparency.org/>
- Heritage Foundation, Index of Economic Freedom, 2023, Retrieved From, <https://www.heritage.org/index/>
- World Bank, World Development Indicators, 2023, Retieved From, <https://databank.worldbank.org/>

الملاحق

الملحق (01): النموذج التجميعي

Dependent Variable: DP?
Method: Pooled Least Squares
Date: 04/05/26 Time: 19:41
Sample: 1995 2024
Included observations: 30
Cross-sections included: 12
Total pool (balanced) observations: 360

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GI?	0.154133	0.079200	1.946140	0.0524
TP?	-0.113426	0.063800	-1.777833	0.0763
GS?	0.530038	0.079058	6.703606	0.0000
BF?	0.391201	0.100477	3.893428	0.0001
MF?	0.245291	0.082593	2.969899	0.0032
TF?	-0.178733	0.056680	-3.153378	0.0018
IF?	0.093654	0.185749	0.504199	0.6144
C	-33.99097	11.11222	-3.058883	0.0024
R-squared	0.322483	Mean dependent var	48.41167	
Adjusted R-squared	0.309010	S.D. dependent var	17.59203	
S.E. of regression	14.62351	Akaike info criterion	8.225110	
Sum squared resid	75274.20	Schwarz criterion	8.311468	
Log likelihood	-1472.520	Hannan-Quinn criter.	8.259448	
F-statistic	23.93491	Durbin-Watson stat	0.241018	
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق (02): نموذج الأثر الثابت

Dependent variable: DP?
Method: Pooled Least Squares
Date: 04/05/26 Time: 19:43
Sample: 1995 2024
Included observations: 30
Cross-sections included: 12
Total pool (balanced) observations: 360

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GI?	-0.248450	0.080246	-3.096098	0.0021
TP?	-0.102513	0.050771	-2.019117	0.0443
GS?	0.279726	0.062668	4.463644	0.0000
BF?	0.110791	0.068489	1.617653	0.1067
MF?	-0.076202	0.058848	-1.294892	0.1962
TF?	-0.200814	0.047642	-4.215039	0.0000
IF?	0.229284	0.175863	1.303619	0.1932
C	60.62351	11.32524	5.352954	0.0000
Fixed Effects (Cross)				
1-C	-18.01362			
2-C	12.89889			
3-C	-13.12938			
4-C	-0.050497			
5-C	3.133608			
6-C	-21.51505			
7-C	-11.99019			
8-C	9.975573			
9-C	24.45744			
10-C	-0.178577			
11-C	-10.90267			
12-C	25.31446			
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.734190	Mean dependent var	48.41167	
Adjusted R-squared	0.720159	S.D. dependent var	17.59203	
S.E. of regression	9.306190	Akaike info criterion	7.350571	
Sum squared resid	29532.36	Schwarz criterion	7.555670	
Log likelihood	-1304.103	Hannan-Quinn criter.	7.432122	
F-statistic	52.32606	Durbin-Watson stat	0.523958	

الملحق (03): نموذج الأثر العشوائي

Number of observations: 360
Cross-sections included: 12
Total pool (balanced) observations: 360
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GI?	-0.207933	0.078452	-2.650442	0.0084
TP?	-0.104062	0.050457	-2.062371	0.0399
GS?	0.288517	0.062303	4.630885	0.0000
BF?	0.119568	0.068340	1.749607	0.0811
MF?	-0.066810	0.058677	-1.138604	0.2556
TF?	-0.199164	0.047243	-4.215726	0.0000
IF?	0.245906	0.173541	1.416990	0.1574
C	54.877750	11.67820	4.699143	0.0000
Random Effects (Cross)				
1-C	-16.86029			
2-C	11.97550			
3-C	-12.11571			
4-C	0.109584			
5-C	2.447229			
6-C	-21.11101			
7-C	-10.91687			
8-C	9.303345			
9-C	23.63807			
10-C	-0.798856			
11-C	-10.01530			
12-C	24.34431			
Effects Specification				
		S.D.	Rho	
Cross-section random		12.31487	0.6365	
Idiosyncratic random		9.306190	0.3635	
Weighted Statistics				
R-squared	0.195447	Mean dependent var	6.616627	
Adjusted R-squared	0.179447	S.D. dependent var	10.36340	
S.E. of regression	9.387623	Sum squared resid	31020.87	
F-statistic	12.21570	Durbin-Watson stat	0.497663	
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق (04): الاختبارات الوصفية لبيانات الدراسة

	DP	BF	GI	GS	IF	TF	TP	MF
	DP	BF	GI	GS	IF	TF	TP	MF
Mean	48.41167	77.29000	87.36889	68.57028	17.01748	51.15278	63.89694	69.92472
Median	48.10000	78.40000	92.35000	70.00000	16.74735	50.00000	67.90000	75.00000
Maximum	90.00000	94.00000	100.0000	100.0000	33.01190	85.00000	95.10000	87.00000
Minimum	10.00000	10.10000	36.60000	39.80000	2.360100	20.00000	0.800000	25.00000
Std. Dev.	17.59203	8.336065	14.21501	10.38939	5.088706	14.43906	14.64994	13.17295
Skewness	0.297213	-2.770723	-0.942900	0.019647	0.309462	-0.076464	-1.586807	-1.322952
Kurtosis	2.812975	20.53648	2.916396	2.886998	3.319414	2.081223	6.479655	4.314111
Jarque-Bera	5.824823	5073.539	53.44847	0.214702	7.276399	13.01307	332.6973	130.9155
Probability	0.054345	0.000000	0.000000	0.898210	0.026300	0.001494	0.000000	0.000000
Sum	17428.20	27824.40	31452.80	24685.30	6126.294	18415.00	23002.90	25172.90
Sum Sq. Dev.	111103.1	24946.90	72541.87	38750.27	9296.279	74846.60	77048.87	62296.01
Observations	360	360	360	360	360	360	360	360

الملحق (05): اختبارات المقطع العرضية

Cross-Section Dependence Test

Series: DP

Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)

Sample: 1995 2024

Periods included: 30

Cross-sections included: 12

Total panel observations: 360

Note: non-zero cross-section means detected in data

Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	815.8331	66	0.0000
Pesaran scaled LM	65.26460		0.0000
Bias-corrected scaled LM	65.05770		0.0000
Pesaran CD	11.94155		0.0000

Cross-Section Dependence Test

Series: BF

Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)

Sample: 1995 2024

Periods included: 30

Cross-sections included: 12

Total panel observations: 360

Note: non-zero cross-section means detected in data

Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	382.8449	66	0.0000
Pesaran scaled LM	27.57780		0.0000
Bias-corrected scaled LM	27.37091		0.0000
Pesaran CD	15.10700		0.0000

Cross-Section Dependence Test

Series: GI

Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)

Sample: 1995 2024

Periods included: 30

Cross-sections included: 12

Total panel observations: 360

Note: non-zero cross-section means detected in data

Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	727.8303	66	0.0000
Pesaran scaled LM	57.60493		0.0000
Bias-corrected scaled LM	57.39804		0.0000
Pesaran CD	8.026970		0.0000

Cross-Section Dependence Test

Series: GS

Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)

Sample: 1995 2024

Periods included: 30

Cross-sections included: 12

Total panel observations: 360

Note: non-zero cross-section means detected in data

Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	365.0775	66	0.0000
Pesaran scaled LM	26.03136		0.0000
Bias-corrected scaled LM	25.82446		0.0000
Pesaran CD	10.03307		0.0000

Cross-Section Dependence Test

Series: IF

Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)

Sample: 1995 2024

Periods included: 30

Cross-sections included: 12

Total panel observations: 360

Note: non-zero cross-section means detected in data

Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	516.3643	66	0.0000
Pesaran scaled LM	39.19918		0.0000
Bias-corrected scaled LM	38.99228		0.0000
Pesaran CD	9.097849		0.0000

Cross-Section Dependence Test

Series: MF

Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)

Sample: 1995 2024

Periods included: 30

Cross-sections included: 12

Total panel observations: 360

Note: non-zero cross-section means detected in data

Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	745.1028	66	0.0000
Pesaran scaled LM	59.10831		0.0000
Bias-corrected scaled LM	58.90141		0.0000
Pesaran CD	25.66798		0.0000

Cross-Section Dependence Test

Series: TF

Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)

Sample: 1995 2024

Periods included: 30

Cross-sections included: 12

Total panel observations: 360

Note: non-zero cross-section means detected in data

Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	410.6196	66	0.0000
Pesaran scaled LM	29.99528		0.0000
Bias-corrected scaled LM	29.78839		0.0000
Pesaran CD	5.173781		0.0000

Cross-Section Dependence Test

Series: TP

Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)

Sample: 1995 2024

Periods included: 30

Cross-sections included: 12

Total panel observations: 360

Note: non-zero cross-section means detected in data

Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	288.5680	66	0.0000
Pesaran scaled LM	19.37206		0.0000
Bias-corrected scaled LM	19.16516		0.0000
Pesaran CD	1.707885		0.0877

الملحق (06): نتائج اختبار التجانس لـ (Hsiao, C. (1986))

Specification Tests of Hsiao (1986)

H1 = Null Hypothesis : panel is homogeneous vs Alternative Hypothesis : H2

H2 = Null Hypothesis : H3 vs Alternative Hypothesis : panel is heterogeneous

H3 = Null Hypothesis : panel is homogeneous vs Alternative Hypothesis : panel is partially homogeneous

Hypotheses	F-Stat	P-Value
H1	20.81883	9.01E-81
H2	7.251261	2.46E-34
H3	48.01502	1.28E-62

This program has developed by Brahim KHOULED
University of Ouargla, Algeria

الملحق (07): نتائج اختبار الاستقرارية لسلاسل الدراسة

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)

Series: DP

Date: 04/08/26 Time: 13:27

Sample: 1995 2024

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

User-specified lags: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Total (balanced) observations: 336

Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-2.94835	0.0016

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality.

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)

Series: DP

Date: 04/08/26 Time: 13:28

Sample: 1995 2024

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

User-specified lags: 1

Total (balanced) observations: 336

Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.82945	0.0337

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)

Series: D(DP)

Date: 04/08/26 Time: 13:29

Sample: 1995 2024

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

User-specified lags: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Total (balanced) observations: 324

Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-8.47534	0.0000

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: D(DP)
 Date: 04/08/26 Time: 13:30
 Sample: 1995 2024
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 User-specified lags: 1
 Total (balanced) observations: 324
 Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-10.1419	0.0000

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: D(DP)
 Date: 04/08/26 Time: 13:31
 Sample: 1995 2024
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 User-specified lags: 1
 Total (balanced) observations: 324
 Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
ADF - Fisher Chi-square	132.967	0.0000
ADF - Choi Z-stat	-8.87812	0.0000

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
 Series: BF
 Date: 04/08/26 Time: 13:32
 Sample: 1995 2024
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 User-specified lags: 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Total (balanced) observations: 336
 Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	1.17169	0.8793

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: BF
 Date: 04/08/26 Time: 13:33
 Sample: 1995 2024
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 User-specified lags: 1
 Total (balanced) observations: 336
 Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.67719	0.7509

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
 Series: D(BF)
 Date: 04/08/26 Time: 13:33
 Sample: 1995 2024
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 User-specified lags: 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Total (balanced) observations: 324
 Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-4.36895	0.0000

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: D(BF)
 Date: 04/08/26 Time: 13:34
 Sample: 1995 2024
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 User-specified lags: 1
 Total (balanced) observations: 324
 Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-4.42156	0.0000

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Intermediate ADF test results

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
 Series: GI
 Date: 04/08/26 Time: 13:35
 Sample: 1995 2024
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 User-specified lags: 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Total (balanced) observations: 336
 Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-2.63968	0.0041

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: GI
 Date: 04/08/26 Time: 13:36
 Sample: 1995 2024
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 User-specified lags: 1
 Total (balanced) observations: 336
 Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.32451	0.3728

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
 Series: D(GI)
 Date: 04/08/26 Time: 13:37
 Sample: 1995 2024
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 User-specified lags: 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Total (balanced) observations: 324
 Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-9.34186	0.0000

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: D(GI)
 Date: 04/08/26 Time: 13:38
 Sample: 1995 2024
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 User-specified lags: 1
 Total (balanced) observations: 324
 Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-8.69562	0.0000

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
 Series: GS
 Date: 04/08/26 Time: 13:38
 Sample: 1995 2024
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 User-specified lags: 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Total (balanced) observations: 336
 Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-1.08526	0.1389

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: GS
 Date: 04/08/26 Time: 13:39
 Sample: 1995 2024
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 User-specified lags: 1
 Total (balanced) observations: 336
 Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.66469	0.2531

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
 Series: D(GS)
 Date: 04/08/26 Time: 13:39
 Sample: 1995 2024
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 User-specified lags: 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Total (balanced) observations: 324
 Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-5.16025	0.0000

* Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: D(GS)
 Date: 04/08/26 Time: 13:40
 Sample: 1995 2024
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 User-specified lags: 1
 Total (balanced) observations: 324
 Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-9.15820	0.0000

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
 Series: IF
 Date: 04/08/26 Time: 13:41
 Sample: 1995 2024
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 User-specified lags: 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Total (balanced) observations: 336
 Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-1.06436	0.1436

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: IF
 Date: 04/08/26 Time: 13:42
 Sample: 1995 2024
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 User-specified lags: 1
 Total (balanced) observations: 336
 Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.86001	0.1949

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
 Series: D(IF)
 Date: 04/08/26 Time: 13:42
 Sample: 1995 2024
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 User-specified lags: 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Total (balanced) observations: 324
 Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-5.00891	0.0000

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: D(IF)
 Date: 04/08/26 Time: 13:42
 Sample: 1995 2024
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 User-specified lags: 1
 Total (balanced) observations: 324
 Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-7.89079	0.0000

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
 Series: MF
 Date: 04/08/26 Time: 13:43
 Sample: 1995 2024
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 User-specified lags: 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Total (balanced) observations: 336
 Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-0.09664	0.4615

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: MF
 Date: 04/08/26 Time: 13:43
 Sample: 1995 2024
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 User-specified lags: 1
 Total (balanced) observations: 336
 Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.14649	0.5582

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
 Series: D(MF)
 Date: 04/08/26 Time: 13:44
 Sample: 1995 2024
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 User-specified lags: 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Total (balanced) observations: 324
 Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-5.22586	0.0000

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: D(MF)
 Date: 04/08/26 Time: 13:44
 Sample: 1995 2024
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 User-specified lags: 1
 Total (balanced) observations: 324
 Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-7.25204	0.0000

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
 Series: TF
 Date: 04/08/26 Time: 13:44
 Sample: 1995 2024
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 User-specified lags: 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Total (balanced) observations: 336
 Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-0.38831	0.3489

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: TF
 Date: 04/08/26 Time: 13:45
 Sample: 1995 2024
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 User-specified lags: 1
 Total (balanced) observations: 336
 Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.17356	0.1203

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
 Series: D(TF)
 Date: 04/08/26 Time: 13:45
 Sample: 1995 2024
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 User-specified lags: 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Total (balanced) observations: 324
 Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-4.74556	0.0000

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: D(TF)
 Date: 04/08/26 Time: 13:46
 Sample: 1995 2024
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 User-specified lags: 1
 Total (balanced) observations: 324
 Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-6.50584	0.0000

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
 Series: TP
 Date: 04/08/26 Time: 13:46
 Sample: 1995 2024
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 User-specified lags: 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Total (balanced) observations: 336
 Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-1.55147	0.0604

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: TP
 Date: 04/08/26 Time: 13:47
 Sample: 1995 2024
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 User-specified lags: 1
 Total (balanced) observations: 336
 Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.89073	0.1865

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
 Series: D(TP)
 Date: 04/08/26 Time: 13:47
 Sample: 1995 2024
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 User-specified lags: 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Total (balanced) observations: 324
 Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-6.52669	0.0000

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: D(TP)
 Date: 04/08/26 Time: 13:47
 Sample: 1995 2024
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 User-specified lags: 1
 Total (balanced) observations: 324
 Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-8.24321	0.0000

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

الملحق (08): نتائج اختبار التكامل المشترك padroni

Pedroni Residual Cointegration Test
 Series: DP BF GI GS IF MF TF TP
 Date: 04/06/26 Time: 10:03
 Sample: 1995 2024
 Included observations: 360
 Cross-sections included: 12
 Null Hypothesis: No cointegration
 Trend assumption: No deterministic trend
 User-specified lag length: 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-1.038729	0.8505	-2.167453	0.9849
Panel rho-Statistic	1.434632	0.9243	1.960643	0.9750
Panel PP-Statistic	-3.300535	0.0005	-2.649604	0.0040
Panel ADF-Statistic	-0.897383	0.1848	-2.530458	0.0034

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	3.103865	0.9990
Group PP-Statistic	-3.326565	0.0004
Group ADF-Statistic	-3.813987	0.0000



غرداية في: 2026/06/18

شهادة تصحيح

يشهد الأستاذ (ة): زواويد لزهاري
بصفته عضوا في لجنة مناقشة الطالب (ة): شطبية شهرزاد
المستوى: الثانية ماستر
تخصص: مالية
بعنوان:

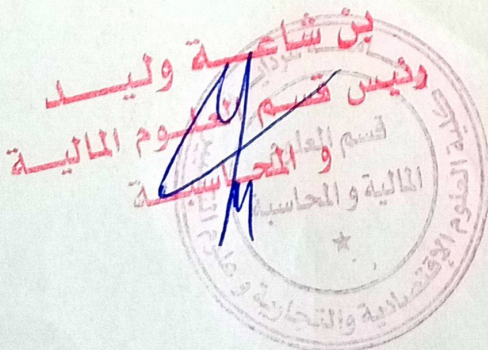
دور الحوكمة المالية في ترشيد الإنفاق الحكومي

دراسة قياسية لدول MENA خلال الفترة من 1995 إلى 2024

تاريخ المناقشة: 2026/06/01 على الساعة: 10.00 صباحا

أن الطالب (ة): إلترم (ة) بجميع الملاحظات المقدمة من طرف اللجنة وأن المذكرة قابلة للإيداع النهائي

رئيس القسم



إمضاء الأستاذ (ة) المكلف (ة) بمتابعة التصحيح

د. زواويد لزهاري